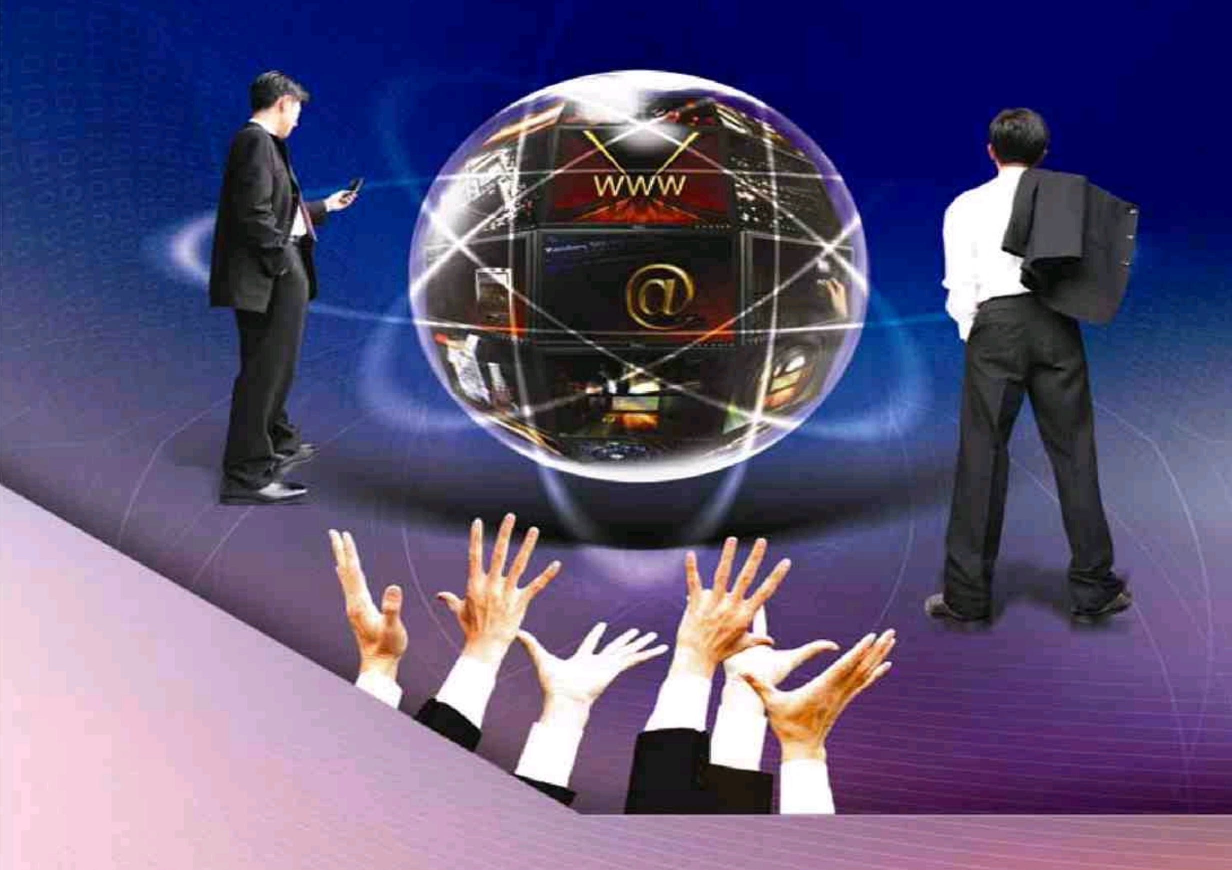
د. طلال محمد نور عطار

إمبراطورية العولمة

«البعد الاستراتيجي»



إمبراطورية العولمة

"البعد الإستراتيجي"

تأليف

الدكتور

طلال محمد نور عطار

الطبعة الأولى

دار أسامة للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

ح: طلال محمد نور عطار 1427 هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عطار، طلال محمد نور
إمبراطورية العولمة/ طلال محمد نور عطار
.-ط1- جدة: ط.م.عطار، 1427 هـ
ص 158، 17 × 24 سم
ردمك: 6-409-56-9960
1-العولمة
أ- العنوان
ديوي 327
رقم الإيداع: 1427/4757

عنوان المؤلف الدائم:
ص.ب: 45032 جدة 21512
المملكة العربية السعودية
تليفاكس: 6780952 (02)

إذن طبع
رقم: 219199/2175
و
تاريخ: 1427/7/7هـ

منشورات
مكتبة الباشا الثقافية
ص.ب 45032 جدة 21512
المملكة العربية السعودية
ناسوخ (تليفاكس): 6780952 (2)

الناشر
دار أسامة للنشر و التوزيع
الأردن - عمان

- هاتف : 5658252 - 5658253
- فاكس : 5658254
- العنوان: العبدلي- مقابل البنك العربي

ص. ب : 141781

Email: **darosama@orange.jo**

www.darosama.net

الطبعة الأولى

2012م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(1666/ 5/ 2011)

382 عطار،طلال محمد نور
امبراطورية العولمة/طلال محمد نور عطار .- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
(158) ص .
ر.أ :(2011/5/1666).
الواصفات: العولمة//الاقتصاد الدولي//التجارة الالكترونية /
ISBN: 978-9957-22-365-6


بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة

قال تعالى :

(وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون (48) وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون (49) أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون (50))(*)

صدق الله العظيم

(*) سورة المائدة، الآيات: (47- 50).

مقدمة

إمبراطورية العولمة، كما -سيأتي- لا تختلف كثيرا عن إمبراطوريات العالم القديم التي كانت تهيمن وتسيطر وتبسط نفوذها على بلدان العالم النامي، (الثالث)، الفقير، المتخلف بحجج واهية يأتي في مقدمتها استغلال ثرواتها الطبيعية، وزيادة مصادر دخولها الرئيسية.

ويشهد النظام التجاري العالمي **قرصنة قانونية** بإجماع الدول المنتسبة لهذا النظام الذي يفترض فيه العدل والمساواة بين الدول وإيجاد "نظام تجاري" متكامل يخدم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

فدول العالم اليوم، منقسمة فيما بينها في شرعية (منظمة التجارة العالمية) بهيكلها الجديد.

وهناك دول بين مؤيد ومعترض على عضوية منظمة التجارة العالمية التي يفترض أنها تساعد على نمو الاقتصاد العالمي، وتطوير الإنتاجية العالمية في **خفض التكلفة** المعيشية للأفراد، ورفع دخولهم بشكل ملحوظ.

كما أن **سياسات الحماية والدعم الحكومي** متعارضة تماما مع العولمة، ومع منظمة التجارة العالمية.

واتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف (الجات) تهيمن عليها مجموعة من الدول الصناعية الكبرى التي يحق لها- وبكل أسف- ما لا يحق لغيرها من الدول النامية كحق الرفض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي.

إن مظالم القطب العالمي الوحيد لشعوب العالم المضطهدة والمتضررة والمغلوبة على أمرها، أفرز (800) ثمانمائة مليون إنسان يعانون **الجوع!**

وثلاثة مليارات إنسان لا يزيد **دخل الفرد** فيهم عن دولارين يوميا!

وثلث سكان العالم الثالث الذين يقدر عددهم بأربعة مليارات ونصف المليار نسمة لا يحصلون على **مياه نقية!**

وخمس **الأطفال** في العالم الثالث (النامي) تنقصهم الوحدات الحرارية والبروتين!

ومليار إنسان من أصل الأربعة المليارات يعاني فقر الدم!

واستمر هذا القطب الظالم غير العادل، وغير الأخلاقي، وغير المنصف يهيمن على العالم بأسره من خلال قوى أربع، وهي:

مجلس الأمن كهيئة تشريع، وإصدار القرارات لتنفيذ مخططاتها وخططتها في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ!

ويأتي **البنك الدولي للإنشاء والتعمير**[1] **وصندوق النقد الدولي**[2] كمصدري تمويل لهذه المخططات والخطط والمؤامرات بأساليب ووسائل وسبل في غاية الدقة والأحكام، وباستخدام مساهمات الغير من بلدان العالم النامي كالهند.

ثم منظمة التجارة العالمية التي ظهرت في مطلع عام 1415هـ (1995م) لتستكمل منظومة الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ على شريان حياة شعوب وبلدان العالم الثالث لتصبح اقتصادياتها تابعة لها، وتخضع لما يملى عليها من اتفاقيات ملزمة تتعهد بتسهيل اختراقها بدون وسيط أو رقيب.

فالتجارة الحرة أو حرية التجارة (Free Tarde) تعني ببساطة تامة تبادل السلع والخدمات بين بلدان العالم دون إقامة أي عوائق قد تغير اتجاه أو كمية تلك التجارة.

(1) يتولى رئاسة البنك بشكل دائم (أمريكي) الجنسية!

(2) يتولى رئاسة الصندوق بشكل دائم (أوروبي) الجنسية!

وهذه (العوائق) يطلق عليها تعرفات جمركية[1] (Tariffs) أو حصص[2] (Quotas) أو عوائق اللاتعرفة (Non Tariff Barriers).

أزيلت التعرفات الجمركية والحصص سنة 1412هـ (1992م)، عن العالم الغربي، وخلقت ما يعرف بالسوق الواحد (Single Market) التي تتمتع بفوائد التخصيص والنمو، لكنها جلبت (الضرر) على واردات (Imports) باقي دول العالم مما منع صناعتها من النمو، واضطرارها إلى وضع عوائق تجارية لحماية صناعاتها الناشئة.

وأشار التقرير الصادر عن معهد التنمية الاجتماعية التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى سلبيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي:

1. هناك (20%) من دول العالم، هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على (84.7%) من الناتج الإجمالي للعالم، وعلى (84.2%) من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها (85.5%) من مجموع مدخرات العالم، وتستحوذ على (85.5%) من الاستهلاك العالمي، وعلى (75%) من إنتاج واستهلاك الحديد والصلب، وعلى (70%) من الطاقة.

---

(1) أي الرسوم الجمركية (الضرائب) التي تفرض على ما يستورده البلد من البضائع، والغرض منه تدبير موارد مالية للدولة أو حماية إنتاج محلي من المنافسة الخارجية وغالبا ما ينصرف إلى الصناعة في بداية مراحلها.

(2) تحدد الدولة مقادير أو قيم السلع التي ترخص أو تسمح باستيرادها خلال فترة معينة. وأسباب الأخذ بنظام الحصص: حماية أنواع من الإنتاج الوطني من منافسة الإنتاج الأجنبي المماثل، وتقييد الاستيراد كوسيلة لتحقيق توازن في ميزانية المدفوعات أو التخفيض بقدر الإمكان من حدة ما يكون قد تعرضت له من اختلال طال أمده والتدقيق في استخدام حصيلة العملات الأجنبية بحيث يقوم الشطر الغالب منها إلى استيراد مستلزمات الإنتاج والموارد الضرورية للاستهلاك الشعبي مما يحد من استيراد السلع الاستهلاكية، وخاصة الكمالية منها، كما أنها أداة لحمل البلاد الأخرى على عدم وضع العوائق في وجه صادرات البلد الذي يأخذ بنظام الحصص، ويتخذ التطبيق بالنسبة إلى البلاد التي تستورد منها السلع على هذه السلعة. وإما أن يحدد حصة بالنسبة إلى البلاد الأخرى كل منها بصفتها الفردية.

2. إن عدد العاطلين عن العمل يزداد في العالم بحيث يصل في المستقبل القريب إلى(80%)، وتصبح شركة بحجم شركة الكمبيوتر العالمية تدار بستة أو ثمانية عمال مهرة بدلا من ستة عشر ألف عامل الآن!
3. إن شعار (مواطنون فائضون) عن الحاجة الذي تعلنه الدول المتقدمة سوف يؤثر بالسلب حيث سيتحول هؤلاء المواطنون إلى مناهضين للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة مما سيكون حجر عثرة أمام تحقيق أهداف الدول المتقدة المتمثلة في تحقيق أكبر استفادة من المتغيرات الاقتصادية المعاصرة!
4. انتشار الجريمة، واشتداد نفور المجتمع من العولمة!
5. إن هناك (538) مليون دير يمتلكون معا ثروة تضاهي ما يملكه نصف العالم!

تنخفض باستمرار ما تقدمه الدول الصناعية من معونة إلى الدول النامية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في عام 1994م (1414هـ) قدمت **ألمانيا** للدول النامية معونة مقدارها (0.34%) من مجموع إنتاجها القومي!

وفي عام 1995م (1415هـ) لم يزد ما قدمته على (0.31%)!

وفي مؤتمر حول "مستقبل البشرية في ظل العولمة" الذي عقد في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية[1] في سبتمبر (أيلول) 1995م أبرز مدى قوة التداعيات السلبية الناتجة عن ظهور العولمة إذ تؤثر اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا على المجتمعات الفقيرة في العالم!

فقد ذكر مدير إحدى شركات الكمبيوتر المشاركة في المؤتمر عن نظام العالم الجديد. إننا نتعاقد مع العاملين بالكمبيوتر[2]. ويطردون -أي العمال- من العمل لمزاولة أعمالهم بالكمبيوتر أيضا!

---

(1) حضر المؤتمر العديد من الشخصيات الاقتصادية من مختلف دول العالم.
(2) أي الحاسب الآلي، الحاسوب.

وأضاف أننا بدأنا من الصفر. والآن، وبعد ثلاثة عشر عاما بلغنا ست مليارات دولار، وعدد العاملين لدينا ستة عشر ألفا معظمهم من الاحتياطيين، وعند إعادة تخطيط الشركة سوف نستغني عن (80%) من هؤلاء وليصبح عدد العاملين المهرة لدينا (3200) عامل.

إن إمبراطورية العولمة -سيتم تفصيلها- تباعا في هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ لكشف البعد الاستراتيجي لهذه الامبراطورية- امبراطورية العولمة- التي أصبحت واقعا مشهودا - بكل أسف - دون أن تتخذ بلدان العالم النامي والمتخلف، الاحتياطات اللازمة لمواجهتها مواجهة فعالة قبل أن يستشري داؤها، فيصبح ساعتئذ وضع العلاج الناجع صعبا، ودون جدوى.

والحمد لله رب العالمين

الرياض: 15 محرم عام 1422 هـ
الموافق: 9 أبريل (نيسان) 2001م

المؤلف
طلال محمد نور عطار

مدخل

بزغ مصطلح (العولمة)[1] منذ بداية نزوات مصالح القوى الامبريالية[2] (الرأسمالية) الاستعمارية الكبرى في الظهور، واتساعها شيئا فشيئا في القرن السابع عشر الميلادي (الحادي عشر الهجري) التي تم فيها سلب أجزاء شاسعة من أراضي الشعوب الضعيفة المغلوب على أمرها.

وجاء في كتاب (الإمبريالية) لمؤلفة ج.أ.هوبسون: أن التوسع الرأسمالي يؤدي إلى الضم الإمبريالي لأنه في ظل الظروف الحديثة تتطلب قوى تركز رأس المال في أسواق مضمونة ومناطق للاستثمار ويستبعد منها المنافسون الأجانب.

وأشار رودلف هيلفر في مؤلفه (Finance Capital) أن تركز **ملكية الشركات** في جميع البلدان الصناعية يؤدي إلى تضيق مجال المنافسة، وفي الوقت نفسه يخلق طبقة متجانسة.

---

(1) أنظر: مؤلفنا بعنوان: "العولمة تحديات ومخاطر"

(2) الإمبريالية (Imperialism) سياسة تنتهجها دولة تريد فرض سيطرتها على بلاد أو شعوب أخرى خارج حدودها.

ولما كانت هذه البلاد أو الشعوب لا تقبل هذه السيطرة، فغالبا ما اقترنت السياسة الإمبريالية باستخدام القوة والعنف في سبيل تنفيذها!

وتركز معظم النظريات الحديثة في تفسير (الإمبريالية) على الجوانب الاقتصادية، وهي: الموارد البشرية والمادية، كما أن المستعمرات، كانت-آنذاك – منافذ تستثمر فيها رؤوس الأموال، وتستوعب الفائض من عدد السكان.

أما النظرية **الماركسية**، فتربط بين الإمبريالية ونمو الرأسمالية، فقد ذكر كارل كاوتسكي: أن الأزمات الدورية تميل إلى أن تشتد حدتها وأن يطول أمرها، وأن **الرأسمالية** ليست بعيدة عن مرحلة الركود المزمن الذي يزيد من حدة الصراع الطبقي، وتظهر هذه المرحلة بازدياد المنافسة بين الشعوب الصناعية الرئيسية إذ يحاول كل منها أن يقتطع لنفسه نصيبا أكبر من سوق عالمية راكدة، وذلك عن طريق الرسوم الجمركية الحامية والتوسع الاستعماري، وأخيرا الحرب!

فمن بيدهم اتخاذ القرارات والذين يتولون أمور المصارف (البنوك) الرئيسية والاحتكارات، وبذلك يجعل في الإمكان وجود درجة من السيطرة الرأسمالية على دعم الاقتصاد!

وهذا الاتجاه نحو **الاحتكار** يؤدي على الصعيد الدولي إلى القضاء على حرية التجارة، ومن ثم يزيد من حدة العداوات السياسية!

فالسوق المحلية تحتاج إلى (الحماية) حتى تتمكن الصناعات الاحتكارية من رفع الأثمان بينما تتبع في الخارج **سياسة إغراق** للتخلص من المنتجات التي لا يمكن بيعها في الداخل إلا بالأثمان المرتفعة!

ولما كانت المجموعات المتنافسة من الاحتكارات (القومية) ومعها الدول التي توجد بها هذه الاحتكارات، تتبع نفس السياسة، تكون النتيجة نشوب **حرب اقتصادية** تهدد بالتحول إلى حرب سياسية عسكرية، وعلى ذلك فالإمبريالية الاستعمارية نتاج ثانوي لهذه العملية.

وأشار لينين في كتابه: **"الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"** إلى أن الرأسمالية في البلدان الصناعية المتقدمة لا تستطيع مطلقا أن تعتمد على **السوق المحلية** وحدها بل تبحث عن الأسواق الخارجية؛ تكون هذه الأسواق بطبيعة الحال من النوع الذي لا ينتج أمثال هذه السلع، ومن ثم تتجه الرأسمالية صوب البلدان المتأخرة وأشباهها. غير ان هذه الأخيرة لا تستطيع أن تؤدي نقدا ثمن مشترياتها من السلع التي تفرضها السلع، وتضطر (الرأسمالية) إذن إلى أن تفرضها السلع الإنتاجية حتى تزيد المقدرة، الشرائية لهذه البلدان، وتتمكن من دفع **فوائد الديون** التي حصلت عليها. وهكذا تعمل (الرأسمالية) لتصل إلى مرحلة تصدير رأس المال.

وحتى يمكن الاطمئنان على رؤوس الأموال المصدرة هذه وعلى فوائدها، تنشأ الحاجة إلى بسط **إشراف سياسي قوي** على البلدان التي أصبحت موضع الاستغلال، وهنا يبدأ تقسيم العالم تقسيما إقليميا.

فالنزعة الاستعمارية نتيجة حتمية للتطور الذي طرأ على الرأسمالية أي تحولها إلى المرحلة الاحتكارية!

وأول استخدام لمصطلح (العولمة) قد ظهر في عام 1961م (1381هـ)، وشاع استعمالها على نطاق عالمي بعد انتهاء "الحرب الباردة"[1] بين الدولتين العظميتين: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفياتية.[2]

وأخذت العولمة المعاصرة في اعتقادنا تصطبغ بمنظارين كبيرين لا يمكن فصل منظار عن الآخر لأنهما مكملان لبعضهما البعض -كما سنرى- في هذا الكتاب- بفصليه الأول والثاني، الفصل الأول: يدور حول "نظرية المؤامرة"[3] التي لا تعجب البعض -بكل أسف- حتى أنساق هذا البعض "وراء ألعوبة أبالسة الصهيونية[4] العالمية" (الغربية)، مطالبين بإسقاطها من القاموس العربي إسقاطا لا رجعة فيه رغم أن بياناتهم السياسية ومخططاتهم الاقتصادية وخططهم العسكرية تنمي عن مدى الحقد الدفين الذي يضمرونه ضد العالم العربي بصفة خاصة، والعالم الإسلامي بصفة عامة الذين ينضوي أغلبهم ضمن شعوب العالم النامي (الفقير) المتخلف الذي لا يملك ما يقيم أوده إلا بالكاد.

---

(1) أحيانا يطلق عليها (الحرب الساخنة) لأنها تكسر معنويات (العدو) تمهيدا لاستسلامه في المعركة، وذلك باستخدام الخطط أو الإستراتيجية السياسية أو الاقتصادية، وكذلك باستخدام أبواق الدعاية لتفتيت الجبهة الداخلية بإثارة الخلافات وبث الإشاعات المغرضة أو الكاذبة.

كما تشمل في الميدان الاقتصادي إغلاق أو إغراق الأسواق الخارجية ضد تجارتها، وفرض الحصار الاقتصادي عليها، وكذلك إجراء المناورات والاستعراضات العسكرية والتهديدات الصحفية والإذاعية، ونشر الوثائق السرية والانسحاب من المؤتمرات الدولية والتنافس في ميدان التقدم العلمي والتقني (التكنولوجي).

(2) تعرف حاليا بروسيا الاتحادية.

(3) تعني حركة سرية ضد شخص أو أشخاص أو ضد الدولة أو ضد الحكم القائم فيها.

(4) الصهيونية (Zionism) نسبة إلى صهيون اشتقها (ناثان برنباوم) عام 1890م ليصف بها تحول تعلق اليهود بجبل صهيون وأرض فلسطين من البعد الديني الماشيحاني القديم إلى برنامج سياسي استعماري إقليمي يستهدف دعوة الشعب اليهودي إلى فلسطين!

وكان مصدر هذه الدعوة في الأصل رئيس وزراء بريطانيا (الفايكونت بالمرستون) الذي دعا إلى تهجير اليهود إلى فلسطين عام (1840م) 1256هـ أي قبل خمسين عاما من اشتقاق الكلمة بقصد إيجاد حاجز بشري استعماري للحيلولة دون قيام "وحدة" تجمع مصر والمشرق العربي، وذلك بعد تجربة محمد علي في مصر وسورية وتهديدها لمصالح دول الإمبريالية (الاستعمارية) في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

أطلقت على هذا الجزء أو الفصل **"إمبراطورية عولمة المؤامرة"** إذ أن الاستعمار الغربي القديم أصبح مبطنا بمصطلح جديد وبفكر جديد، وعقلية جديدة، ومخطط أكثر عمقا ودراية تستند إلى كم هائل من **"المعلومات"** في كل حقل وميدان ومجال مع استغلال مترابط بثورة الاتصالات العارم، والتقنية (التكنولوجيا) الفائقة عبر الشركات الأجنبية الكبرى، (الشركات المتعددة الجنسيات) التي اكتسبت -كما يبدو- خبرة ودراية في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ بطرق ووسائل وأساليب في غاية الدهاء والحنكة.

فلم يعد يطلق عليها هذا المصطلح بعد اكتشاف نواياها وأهدافها واتجاهاتها في بلدان العالم الثالث بأسره، وإنما تم استبداله أو يعمل بطرق خفية تحت مصطلح جديد براق هو مصطلح العولمة.

والفصل الثاني بعنوان: **"إمبراطورية عولمة السوق"** استشهدت ببعض السلع ذات الانتشار الواسع التي استطاعت "الشركات الغربية الكبرى المتعددة الجنسيات" في اختراق أسواق العالم النامي في أفريقيا وآسيا، وهي تختلف في مكوناتها عن مكونات السلع ذاتها المطروحة في أسواق بلدان العالم الصناعي المتقدم، وما نتج من تناولها من أمراض وأضرار وأذى بالإضافة إلى إيراداتها الضخمة!

وأما الفصل الثالث، فقد أطلقت عليه في هذا الكتاب **"إمبراطورية عولمة المفاوضات عبر منظمة التجارة العالمية**[1] تتآمر مع القوى الرأسمالية (الإمبريالية) الكبرى في العالم، وهي: القوى[2] التي تنضوي تحت مجلس الأمن"[3] التابع لهيئة الأمم المتحدة حتى تعطي انطباعا دستوريا وقانونيا أو تخفف على الأقل من هول (الاختراق) لدساتير وقوانين وعادات وتقاليد وأعراف شعوب وحكومات بلدان العالم النامي أو الثالث أو الفقير.

---

(1) أنظر: مؤلفنا بعنوان "منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم" لمزيد من التفصيلات.

(2) المقصود بالطبع الدول الدائمة العضوية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين والمملكة المتحدة، وفرنسا.

(3) أنظر مؤلفنا بعنوان: "مجلس الأمن" الجزء الثاني من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.

وتشكل **منظمة التجارة العالمية** ثالوث المثلث الذي أصبح مغلقا يتضمن الجانب التجاري، والمالي، والبنائي (العمراني- الإنشائي) المهيمن على اقتصاديات العالم بشقيه **المتقدم** الذي يقود ويوجه ويهمن! **والنامي** الذي يخضع ويذل ويذعن!

وإذا كانت كلمة (إمبراطور) تطلق في العهود المنصرمة على كل مستبد، متعال يشعر بالعظمة والكبرياء، ولا يرغب من أحد أن يوجهه إلى طريق الرشاد والهداية والحق، فإن إمبراطورية هذا الزمن لا تختلف كلية عن إمبراطورية العهود الماضية إلا أنها أكثر وعيا وفهما لأدوات التخطيط والتغلغل في **قمة الهرم** الإداري بأساليب ووسائل وطرق تنسجم تماما مع مخططاته البعيدة المدى.

فإمبراطورية العولمة ترتكز على **شركات كبرى** متخصصة تحميها -ماديا وبشريا وتقنيا- في الجانب المدني والحربي دول كبرى لها مصالح ضخمة في أشتات العالم، وتضرب عليها طوق من حديد لا يمكن لأحد من اختراقه إلا بمعرفتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تستطيع الصهيونية العالمية أن تروج منتجاتها الهائلة التي تنتج في داخل **الدول الكبرى**، أي أن مصانعها مقامة فيها بلا قيد ولا شرط! وتحاط بسرية تامة تجهلها شعوب هذه الدول ذاتها!

وأصبحت هذه الشركات أو المؤسسات التجارية أو المصانع، مع الوقت، تكبر شيئا فشيئا من خلال اتساع نشاطها إلى داخل أسواق بلدان العالم النامي أو النامي المتقدم، المتخلف الفقير.

واتساع النشاط يعني كبر حجم الإنتاج لهذه الشركات، وبالتالي كبر حجم الإنتاج الذي يزداد يوما بعد يوم لدرجة يخلق عدم توازن الدخول (الإيرادات) بين الشركات، وتفاوت كبير في الثروة، فمالك الشركة أو ملاكها تتزايد ثرواتهم في الوقت الذي يزداد عدد الفقراء، وأصحاب الدخول من ذوى الدخول المحدودة الصغيرة!

إن (العولمة) تكرس -بكل أسف- هذا الاتجاه الإمبراطوري على بلدان العالم!

الفصل الأول

إمبراطورية عولمة المؤامرة

إمبراطورية عولمة المؤامرة

بدأت خيوط المؤامرة العالمية للدول الكبرى[1] مع عولمة المؤامرة بإنشاء "الشركات"[2] في إحدى مدنها الكبرى، وتتخذ مقرا رئيسيا لها في بلدانها (دول المقر) ثم تنشئ فروعا أو شركات تابعة لها في دول العالم الأخرى.

أصبحت هذه الشركات مع مرور الوقت هدفا للعداء والشك في بعض الدول لخشيتها أن تكون من مخلفات الاستعمار.

وأدى تطور الأوضاع الدولية إلى التغير في دور هذه الشركات الأمريكية وغير الأمريكية[3]، وبالتالي إلى تغير النظرة إليها على الرغم من أن استثمارات الشركات الأمريكية في الخارج أكبر من استثمارات أي شركات أخرى في العالم.

كما أن هذه الشركات لم تبتكرها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وإنما نشأت بناء على **المواثيق** التي منحتها حكومات قارة أوروبا!

وتهتم الشركات الأوروبية بتصدير ثروات العالم الجديد (النامي والفقير والمتخلف) إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا!

---

(1) أحيانا يطلق عليها الدول العظمى

(2) أي المتعددة الجنسيات (Multi International Firms) التي تنتج وتبيع منتجاتها في عدد من الدول بإنشاء وحدات إنتاج في بلدان خارجية بسبب ارتفاع التكاليف والربحية الناشئة عن أفضليات خاصة بالشركات تتعلق امتلاكها أفضلية **احتكار** على منافسيها من (تكنولوجيا مسجلة أو منتج فريد) يمكن استغلاله وحمايته بشكل أفضل بالسيطرة المباشرة بدلا من مشاركتها مع منتجين وموزعين في الخارج، ومن أفضليات **مكانية** يمكن الاستثمار المباشر للشركة من خفض تكاليف النقل والاتصالات عن قرب، وصناع السوق المحلية - تغير في أذواق المستهلكين وأفعال المنافسين بالإضافة إلى أفضليات خاصة بالبلد، يمكن الاستثمار المباشر للشركة من تجنب القيود الحكومية على النفاذ إلى السوق، مثل: التعريفات والخصخصة والاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة وغيرها من تكاليف من خلال الإنتاج وحوافز الاستثمار المحلية، مثل: المنح المالية والإعفاءات الضريبية.

(3) أي الغربية.

وينحصر اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات الغربية إبان نشأتها بتطوير الثروات الطبيعية والزراعية في الدول الأجنبية.

وأما الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، فتعمل في ثلاثة مجالات وهي: استثمار المعادن والبترول (النفط)، وخدمة الأسواق المحلية في الدول الأجنبية، وتصدير منتجات تلك الدول إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى.

وعندما نشأت الشركات المتعددة الجنسيات[1] في أعقاب الحرب العالمية الثانية[2] لم يكن للدول المضيفة سيطرة تذكر في عملياتها بسبب انعدام الحس الوطني لدى حكام هذه الدول، وانتشار الأمية في أغلبها بنسب مرتفعة، وقلة توفر الشركات المحلية.

فقد عملت هذه الشركات بحرية في معظم مناطق العالم باستثناء الكتلة السوفيتية بحيث كان **القرار** يتخذ في مقر الشركة الرئيسي في الولايات المتحدة ثم ينقل إلى الوحدات الفرعية في كندا أو استراليا أو الهند أو بلجيكا لتنفيذه.

واتهمت بعض الدول المضيفة -آنذاك- الشركات المتعددة الجنسيات بإساءة استخدام تلك الحرية عن طريق استخدام الضغط الاقتصادي للتأثير على السياسيات المحلية أو الانهماك في نشاطات اقتصاديات تلحق الضرر بالأهداف القومية للدول المضيفة غير أن المواقف تغيرت في السنوات الأخيرة، فبذلت شركات كثيرة متعددة الجنسيات جهودا متزايدة لاحترام أوضاع الدول المضيفة، وسنت الحكومة الأمريكية عدة قوانين للمساعدة في ضمان حسن سلوك الشركات الأمريكية في الخارج، وتعلمت الدول النامية بالذات كيفية تحسن سيطرتها على الشركات المتعددة الجنسيات.

(1) هنالك نحو 37ألف شركة تسيطر على أكثر من (200) ألف شركة تابعة لها.
(2) في الفترة: (1358هـ/1939م-1365هـ/1945م).

وفي الوقت ذاته أدركت تلك الدول **المنافع** التي يمكن أن تحققها لها تلك الشركات فيما يتعلق بالتقنية (التكنولوجيا) ورأس المال والإدارة والتسويق!

ونتيجة لذلك، فإن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات تعلمت كيفية (الامتزاج) في بيئات الدول التي تعمل فيها، فهي: تحترم القواعد التي تضعها حكومات تلك الدول خاصة، فيما يتعلق بالدول الملتزمة بأحكام ديانتها وإشراك العناصر المحلية (الوطنية) في الإدارة واستخدام موظفين محليين.

كما طورت الشركات المتعددة الجنسيات بدائل الفروع أو الشركات التابعة لها في الدول الأجنبية، وتشمل هذه البدائل: إبرام عقود مع الحكومات أو الشركات المحلية لإدارة المشاريع لحسابها أو الدخول في مشاريع مشتركة مع مستثمرين محليين، وتنفيذ مشاريع يتم تسليمها بالكامل إلى السلطات (المحلية) الوطنية لإدارتها[1].

بلغت الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث ما يزيد رأسمالها عن عشرة مليار دولار في مجموعها!

ويقدر عدد الدول التي بها شركات تستثمر أموالا في الخارج بشكل مباشر ما بين ثلاثين وخمسين بلدا.

وعلى رأس هذه الدول: **هونج كونج** أكبر مستثمر في العالم الثالث (2) إثنان مليار دولار تستثمر في الخارج، وإن كانت بعض الشركات البريطانية في الخارج كجاردين مايتسون تملك جزءا كبيرا من هذه الرأسمال.

وتحتل **البرازيل** المرتبة الثانية نحو مليار دولار من الأسهم في عام 1980م وتأتي سنغافورة في المركز الثالث.

ومن بين الدول التي يتراوح استثماراتها في الخارج بين (50) و(100) مليون دولار: كوريا الجنوبية، وتايوان، والأرجنتين، والمكسيك، وفنزويلا[2].

---

(1) ندوة الشركات متعددة الجنسيات ومرحلة جديدة من التطور، جامعة باري دوفين بتصرف.

(2) بالطبع تضاعف استثمار هذه الدول، وباقي الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نشاطاتها حول العالم.

وهناك أوجه اختلاف واضحة بين قطاعات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث إذ تهتم هونج كونج وسنغافورة والأرجنتين والهند بمجال الصناعات التحويلية.

أما الجزء الأكبر من استثمارات البرازيل، فيتركز في مجال استغلال النفط (البترول) والبغاء والزراعة في حين تنحصر استثمارات كوريا الجنوبية في مجال التجارة والأنشطة المتعلقة بالموارد الطبيعية.

ويتفق أغلب الخبراء: أن الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث تتمتع بامتيازات خاصة سواء في تطورها (كبر أحجامها) من حين إلى آخر، وتيسر سبل استخدام الوسائل التقنية (التكنولوجية) العملية، وأساليب الإدارة. إذ توظف نحو (73)مليون عامل حول العالم. أي ما يعادل سكان عملاق اقتصادي، مثل: ألمانيا، وأكثر من سكان بريطانيا بكثير نحو عشر العاملين غير الزراعيين في العالم، وخمس القوى العاملة في الدول الصناعية[1].

وتفوق قيمة مبيعات الشركات الغربية متعددة الجنسيات **التجارة الدولية** بكاملها التي تبلغ سنويا أكثر من أربعة آلاف مليار دولار[2]، وأن منتجاتها تستأثر بثلث إجمالي الإنتاج العالمي، فشركة جنرال موتورز

---

(1) تقرير الاستثمار العالمي: الشركات المتعددة الجنسيات وفرص وظروف العمل، الأونكتاد، 1994م.

(2) وفي إحصاء لأكبر الشركات العالمية نشر في 20 مايو (أيار) 2002م أجرته الفانينشال تايم (Financial Time) جاء على رأس القائمة على التوالي: شركة جنرال إليكتريك الأمريكية فيما سيطرت مجموعة سيتي جروب (City Group) الأمريكية على قطاع البنوك (المصارف) في العالم بموجودات بلغت (255.299.4) بليون دولار لتحل خامسا في ترتيب العشر شركات الكبرى عالميا!
وسيطرت شركات النفط الكبرى على ثلاث مواقع ضمن أكبر عشر شركات في العالم حيث جاءت شركة أكسون موبيل الأمريكية في الترتيب الثالث عالميا بموجودات قدرت بـ(299.820.4) بليون دولار.
واحتلت الشركة البريطانية العملاقة (بريتيش بتروليوم) المركز الثامن عالميا برصيد بلغ (200.794.0) بليون دولار، (رويال دوتش/شل) (RoyalDutch/shell) البريطانية الهولندية في الترتيب العاشر عالميا بـ (189.91.1) بليون دولار فيما احتلت شركة (ميكروسوفت) لصناعة المعلومات ثانيا في الترتيب بإجمالي بلغ مقداره (326.639.4) بليون دولار.

(General Motors) للسيارات الأمريكية ثاني شركة غربية متعددة الجنسيات من حيث أصولها العالمية، والرابعة في قائمة الأصول الخارجية، فهي: توظف ثلاثة أرباع مليون عامل. أي ما يساوي تقريبا إجمالي سكان دولة قطر ومملكة البحرين! والمواطنين والوافدين معا.

وشركة جنرال إليكتريك (General Electric) للمعدات الهندسية بلغت قيمة أصولها حول العالم (193) مليار دولار. أي ما يعادل أكثر من خمسة أمثال إجمالي الناتج القومي في دولة نفطية، مثل: نيجيريا، ونحو مائة وسبعة أمثال ناتج دولة فقيرة، مثل: رواندا، وضعف إجمالي ناتج تايلاند أو النرويج، وما يساوي تقريبا ناتج دول صناعية غربية مثل: بلجيكا!

وباستثناء أعمال المصارف (البنوك) والخدمات المالية تملك مائة أكبر شركة غربية متعددة الجنسيات من حيث أصولها الخارجية -موجودات بلغت (3.4) ألف مليار دولار عام 1992م- خمسها في خارج دولها الأصلية!

والكساد العالمي في السنوات الثلاثة الأولى من العقد الماضي[1] صاحبه كساد[2] مواز في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لكن منذ عام 1413هـ (1993م) أخذت قيمته في الانتعاش لتبلغ (195) مليار دولار بعد تدينها إلى (171) في العام 1412هـ (1992م) رغم هبوطها بشدة عن مستوى عام 1410هـ (1990م) البالغ (232) مليار دولار.

(1) أي الأعوام: (1990 و 1991 و 1992م).

(2) يقصد به انخفاض في النشاط التجاري، وتراجع في الرخاء الاقتصادي العام.

والكساد الكبير الذي عم العالم أجمع في الفترة (1929- 1934م) بدأ بركودز راعي تلاه انهيار مالي، يعرف بانهيار وول ستريت (Wall street) في الولايات المتحدة الأمريكية عرف باسم التخبط الأمريكي أثر في المؤسسات المالية وأسواق القطع، في أنحاء أخرى من العالم وقد سبب تهافتا على الجنيه في المملكة المتحدة، وكانت نتيجة هذا الركود تراجع المبيعات في الأسواق المحلية، وتقهقر (الصادرات) في البلدان الصناعية، وإغلاق (المصانع)، وانتشار (البطالة) على نطاق واسع.

واستقطبت الدول النامية في عام 1993م نحو (80) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي نحو خمس إجمالي العالم، واستأثرت **الصين** وحدها بنحو (26) مليار دولار. إذ جاءت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جذبت (32) مليار دولار.

وبلغ إجمالي ما دفعه المستثمرون الأمريكيون إلى الخارج في العام نفسه، نحو (50) مليار دولار، وتلاها المستثمرون الفرنسيون (21) مليار دولار ثم المستثمرون اليابانيون (12) مليار دولار، والألمان (17) مليار دولار، والبريطانيون (26) مليار دولار.

ويعكس التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة تباينا كبيرا بين مناطق الجذب، فقد استقطبت منطقة جنوب وشرق آسيا نسبة (57%) من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية في عام 1993م.

وبلغت حصة دول أفريقيا بالكامل (3) ثلاثة مليارات دولار فقط رغم نجاح برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي في دول كثيرة فيها، مما يرجح استمرار أهمية المعونات الأجنبية كمصدر تمويل مهم لتعزيز النمو الاقتصادي في هذه القارة.

واستطاعت دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا رغم التحول الهائل إلى اقتصاد السوق إذ جذب (5) خمسة مليارات دولار فقط في العام 1993م، أو ما يساوي ما حصلت عليه المكسيك وحدها.

وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول مجتمعة حتى نهاية العام 1993م (13) مليار دولار فقط(*). أي ما يعادل إجمالي دولة صغيرة، مثل: تايلاند.

(*) يؤكد خطأ توقعات محللين كثيرين -آنذاك- في أوائل العقد الماضي- بتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشدة نحو شرق ووسط أوروبا التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية غير مسبوقة لها أبعاد إستراتيجية مهمة للدول الصناعية الغربية على حساب الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ورغم تصاعد قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقي عدد العاملين في مؤسساتها على المستوى نفسه تقريبا. مما يشير إلى توجه حصص كبيرة منها إلى صناعات قليلة الكثافة العمالية في حين عدد العاملين في شركات أجنبية في الدول النامية ارتفع بشدة في الفترة ذاتها.

وفيما تقلص عدد العاملين المحليين (الوطنيين) في الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد ارتفع عددهم في الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات في الدول الأخرى.

وكان الارتفاع ملحوظا بوجه خاص في النصف الثاني من العقد الماضي في الشركات اليابانية التابعة.

كما أن عدد الوظائف غير المباشرة الناجمة عن أعمال الشركات المتعددة الجنسيات يعادل عدد الوظائف المباشرة إن لم يفقها بكثير، فشركة (بنكي- الولايات المتحدة الأمريكية) اليابانية المصنفة للأحذية الرياضية توظف نحو (9000) تسعة آلاف عامل بينما يقف عدد عمال الشركات (الموردة) المتعاقدة معها حول العالم نحو (75) ألف عامل!

ويقدر إجمالي عدد الوظائف الناجمة عن أعمال الشركات المتعددة الجنسيات في دول العالم في أوائل التسعينات الميلادية بنحو (150) مليون وظيفة[*].

وجاءت معظم الزيادة في فرصة التوظيف في الشركات التابعة للشركات الغربية المتعدد الجنسيات في الدول النامية بارتفاع عدد الوظائف في عام 1992م إلى نحو (12) مليون من أصل (7) ملايين فقط في منتصف الثمانيات الميلادية، وكانت أغلب الوظائف الجديدة من نصيب منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وخاصة في أقاليم الصين الساحلية والمناطق الصناعية

(*) المرجع السابق.

الحرة في آسيا وغيرها. في حين ظهرت ظاهرة نقل الوظائف من مقار الشركات المتعددة الجنسيات إلى دول أخرى لم تشهد ارتفاعا ملحوظا في الدول النامية التي تتصف معظمها بكبر ورخص قواها العاملة بشدة!

كما أن معظم أنشطة هذه الشركات في الدول النامية يتحكم فيها البحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية، والأسواق لا يمكن تطويرها من خلال التصدير فقط بأكثر من البحث عن العمالة الرخيصة. إذ يستأثر العاملون في الشركات المتعددة الجنسيات حول العالم في الغالب بمستويات تفوق أجور الشركات (المحلية) نتيجة لأن هذه الشركات توفر عادة فرصا أفضل لتطوير مهارات عمالها خاصة في الدول النامية مما يرفع مستوى المهارات بصفة عامة في الدول المستضيفة خاصة في مجالات التدريب الفني والإداري من خلال برامج التدريب التأهيلي والعمالي بالإضافة إلى أن قوة دفع التطور الفني والمنافسة بمصاحبة برامج التحرير الاقتصادي أدت إلى تقليل حواجز انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج حول العالم، وإلى تعاظم مدى التخصص الصناعي والخدمي الدولي بمستويات غير مسبوقة وتوسيع المبادلات الدولية خصوصا أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا مهما، ورائدا بوصفها مؤسسات مستوردة ومصدرة وموزعة للتقنيات المتطورة والمهارات الإدارية وغيرها.

كما أن تكامل إنتاج هذه الشركات واستراتيجياتها التسويقية والإنتاجية تتعدى الحدود الوطنية مما أحدث تحولات جذرية في تركيبة الاقتصاد العالمي برمته بعد أن أصبحت هذه (الشركات) تستأثر بنحو ثلث الإنتاج العالمي، فشركة رويال دوتش شل النفطية الهولندية-البريطانية تتصدر قائمة أكبر (50) شركة متعددة الجنسيات من حيث قيمة الأصول الخارجية التي بلغت أصولها نحو (70) مليار دولار في عام 1992م، وتبعتها

بفارق كبير ثلاث شركات أمريكية هي: إكسون النفطية، و (أي. بي. إم) لأجهزة الكمبيوتر (الحاسب الآلي) والأعمال، وجنرال موتورز للسيارات وبعدها جاءت مجموعتان يابانيتان للصناعات الإلكترونية والكهربائية، هما: هيتاشي، وماتسوشيتا إلكترك ثم شركة نستلة السويسرية للمنتجات الغذائية، وفورد الأمريكية للسيارات، والكتيل الستوم للإلكترونيات الفرنسية.

أما أكبر شركة بريطانية في القائمة، وترتيبها التاسعة عشرة فهي: بريتش بتروليوم النفطية، وتبعتها يونيليفر للأغذية البريطانية -الهولندية- ثم فيات الإيطالية للسيارات والصناعات الهندسية، وسوني اليابانية للأجهزة الصوتية والمرئية الإلكترونية، وأكبر شركة ألمانية في القائمة فلوكسفاجن للسيارات.

وحظيت السويد بشركة واحدة هي إلكترولكس للإلكترونيات. وبلجيكا بواحدة هي: بتروفينا النفطية. وكندا بشركة سيجرام للمشروبات الخفيفة. وهولندا بشركة فيليبس للأجهزة الكهربائية والإلكترونية المنزلية.

وأما الشركات المندرجة في القائمة بحسب دول المقر، فحازت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر حصة (14) شركة، وتبعتها اليابان (8) شركات، وفرنسا وألمانيا (6) شركات لكل منهما، وبريطانيا وسويسرا (4) شركات لكل منهما، وإيطاليا (2) شركتان، وهولندا وكندا وبلجيكا والسويد شركة واحدة لكل منها.

وأكبر شركة في القائمة ليست أمريكية، وهي: (رويال دوتش – شل) الهولندية – البريطانية، وتشمل القائمة، واحدة مملوكة لنفس الدولتين هي: يونيليفر، وهاتان الشركتان هما الوحيدتان التابعتان لأكثر من دولة

واحدة ضمن أكبر (50) شركة متعددة الجنسيات من حيث قيمة أصولها الخارجية.

ولا تشمل القائمة الكثير من الشركات التي تحمل العلامة الشائعة في كل بلاد العالم[1]، مثل: كوكاكولا أو بيبسي كولا.

وفيما يلي: أهم عائدات الشركات الغربية المتعددة الجنسيات[2] في عام 2001م (1421هـ):

1. عائدات الشركات الأمريكية: (219.9) وول مارت،(191.6) اكسون موبيل، (177.3) جنرال موتورز،(162.4) فورد، (138.7) إنرو[3]،(125.9) جنرال الكتريك،(112) سيتي جروب،(99.7) شيفروليه.
2. عائدات الشركات الأمريكية الألمانية: (136.9) ديملركر ايسلر.
3. عائدات الشركات البريطانية: (174.2) بي.بي
4. عائدات الشركات الهولندية البريطانية: (135.2) مجموعة شل.
5. الشركات اليابانية: (120.8) تويوتا، (105.8) ميتسوبيشي.
6. عائدات الشركات الفرنسية: (94.3) توتال فاينا الف.

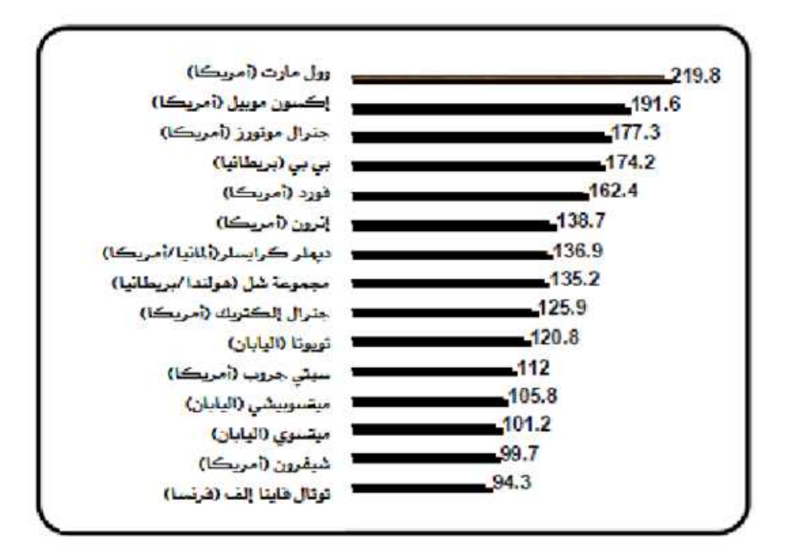
والشكل الآتي: يوضح عائدات أهم الشركات الغربية الأمريكية متعددة الجنسيات عام (1421 هـ/ 2001م).

فأكبر العائدات حصلت عليها شركة (وول مارت) الأمريكية، وأقل العائدات شركة (توتال فاينا إلف) الفرنسية.

(1) أغلبها يهيمن عليها أثرياء اليهود الذين يعملون في الخفاء لذلك لا ترد أسمائهم في قائمة الشركات الغربية - الأمريكية المتعددة الجنسيات، وتأثر شركتي (كوكا كولا) أو (بيبسي كولا) في مقدمتهم مع ملاحظة أن محتويات هذه المنتجات التي تباع في داخل الكيان الإسرائيلي في فلسطين العربية المحتلة تختلف كلية عما يباع في خارجها سواء في المذاق والنكهة أو المواد الحافظة.

(2) انظر: الشكل رقم (1).

(3) قبل أن تشهر إفلاسها.



شكل رقم (1)

عائدات أهم الشركات الغربية متعددة الجنسيات(*) عام 2001م (1421هـ)

المنتجات

تحظى صناعات استخراج وتكرير النفط، وهما: أكبر مصدر للطاقة والصناعات الإلكترونيات التي تعكس التحول التقني (التكنولوجي) المتسارع حول العالم بعشر شركات تعد لكل منهما، وتلتهما صناعات السيارات (7) شركات، والكيماويات (6) شركات، والأغذية (4) شركات، ومواد البناء ومنتجات المطاط والبلاستيك اثنتان لكل منهما، والنقل والاتصالات والتبغ والتسويق والتشييد والمشروبات وأجهزة تصوير المستندات ومستحضرات التجميل والأدوية وأجهزة الكمبيوتر واحدة لكل منهما.

(*) المصدر: مجلة (فورشن).

المؤامرة على المرأة

ولم تسلم المرأة من المؤامرة الكبرى للشركات الغربية متعددة الجنسيات، فقد أصبحت ظاهرة سلبية ملموسة(*) وحاضرة تستوعب النساء من كل الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية في العمليات الاقتصادية وفي السوق العالمية، لكنها في الوقت ذاته تهمش النساء وترسم لهن تخطيطا جديدا، وتجرهم بقوى مغناطيسية نحو الأسواق الاستهلاكية الجديدة!

وإذا استخدمت النساء في إنجلترا وألمانيا في أعمال مركزة ودائمة في الرأسمالية الصناعية المبكرة، فإن العمل انتقل منذ نهاية القرن الماضي إلى البرازيل والهند وشمال أفريقيا بسبب رخص أجور عمل النساء. وليس الأصابع النسائية الحاذقة في الصناعات الدقيقة، وإنما كذلك في مصانع لعب الأطفال ذات الأجور الرخيصة إلى الحد الأدنى كما في **هونج كونج** حيث تحظى (الشابات) الصبورات بالورقة الرابحة في الصناعات الاستهلاكية المزدهرة اليوم، وكذلك في **جنوب الصين** حيث يشتغل أكثر من مليوني امرأة في معامل مشبعة بالمواد الكيماوية الخطرة، وعلى مكائن قديمة، وأوقات عمل طويلة، حيث ترتفع نسبة الحرائق والتسمم من دون أية حماية وضمان اجتماعي وصحي!

إن تزايد عمل النساء ذو الأجور الرخيصة ينتج بضاعة أرخص لكنه يقضي على الإنتاج الوطني (المحلي)!

ففي **ألمانيا** ألغت نسبة (70%) في المائة من معامل الملابس ولعب الأطفال مما أدى إلى فقدان آلاف من أماكن العمل، وكذلك في دول أوروبية أخرى.

ويؤكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام 1995م (1415هـ): أن النمو الاقتصادي شرط ضروري، لكنه لم يحسن أوضاع النساء.

(*) أنظر: "**المرأة والعولمة**" لكريستا فيشتريش - بتصرف.

وإذا استطاعت النساء أن تحصل على أماكن عمل أكثر من السابق، إلا أنهن خسرن في مجال **الأجر ونوعية العمل**، ولم تتحسن أوضاع النساء الاقتصادية بالقياس إلى الرجال، وإنما تردت كثيرا!

ففي عصر العولمة يتحول المجتمع إلى مجتمع خدمات: قطاعات الأسواق المالية، انتقال المعلومات والسياحة بحيث تصل نسبة المشتغلين في الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلى نسبة (72%) في المائة من مجموعة المشتغلين، وتصل قيمة الأعمال الخدمية العابرة للقارات إلى مستوى قيمة البضائع المتاجر بها.

وفي الوقت الذي يتباطأ فيه **الاقتصاد المادي**[1] ينمو اقتصاد الخدمات بسرعة، وتلعب فيه المرأة دورا كبيرا.

ففي السوق الأوربية المشتركة[2] تصل نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات إلى نسبة (79%) في المائة في حين تصل نسبة المرأة العاملة في قطاع الصناعة إلى نسبة (17%) في المائة، وهذا الاتجاه ينخفض بالتدريج.

وفي **بريطانيا** يعتمد سوق الخدمات على انخفاض الأجور والمستوى الاجتماعي، وعلى إحلال علاقات عمل مؤقتة ورخيصة محل علاقات العمل الثابتة إلى حد كبير.

وتشير الإحصاءات إلى أن ثلثي الأعمال المستخدمة في بريطانيا منذ عام 1993م (1413هـ) أعمال جزئية ومؤقتة فيما تشكل المرأة نسبة (90%) في المائة من قوى العمل الجديدة!

وتلعب **القوى العاملة الرخيصة** التي تأتي من خارج الحدود دورا في تدني العمل والأجور حيث تأتي **البولنديات** إلى ألمانيا للعمل في الرعاية الصحية لقاء (10) ماركات ما يعادل (5) يورو في الساعة أو أكثر بقليل في الوقت الذي تتقاضى عاملة رعاية مؤقتة حوالي (40) ماركا!

(1) المقصود الاقتصاد الرأسمالي.
(2) تعرف حاليا بالاتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذه المنافسة القوية تنخفض نوعية الرعاية الصحية من جهة، ويرتفع الضغط على العاملين، فينخفض مستواهم العملي (الوظيفي) الفعلي!

يقوم **سوق العمل الجديد** على (نموذج النمر) المتوثب الذي له قدرة عالية ومرونة كبيرة وغير مرتبط بنمط ثابت من المستشارين الماليين!

وينطبق هذا النموذج على الشابات (الديناميكيات) العاملات اللواتي يغزون الأسواق. وقد أصبحن بديلا لنموذج (النمر) الرجال، **فهن مستعدات للعمل في كل وقت**، في أي مكان وهن متأهبات للمنافسة، ويستطعن التأخر في الليل، والجلوس على الكومبيوتر (الحاسوب) الحاسب الآلي من دون ملل.

في **ماليزيا** يعتمد العمل المكتبي على الكمبيوتر **(الحاسوب)**، ويلقى ازدهارا عن طريق إدخال التقنيات **(التكنولوجيات)** الجديدة التي تستقطب المرأة.

ولكن من الملاحظ أن هناك فصلا واضحا بين العمل الذهني والعمل اليدوي!

فالمرأة تشتغل في الأعمال التي ترتبط بالكمبيوتر (الحاسب الآلي) والمصارف (البنوك) وبدالات الهاتف (التليفون) ومكاتب الاستعلامات وشركات الطيران!

وليس بين اللواتي يعملن على الكمبيوتر في ماليزيا من تعتقد أن أمامها فرصا معقولة للتقدم الوظيفي، مع أن أغلب الأعمال التي ترتبط بالكمبيوتر تقف في أسفل الترتيبات المكتبية!

فسواستي، وهي خبيرة في عمل المرأة، تؤكد أن (الكمبيوتر) زاد من عدد النساء في العمل المكتبي، ألا أنه لم يؤثر في تحقيق المساواة بل العكس جعل منهن حبيسات الأعمال المتدنية الأجر والروتينية غير المبدعة

وغير المضمونة، حيث تبقى غالبية المبرمجين ومحللي الأنظمة وأصحاب القرار من الرجال!

وفي عصر العولمة ارتفعت أعداد المهاجرات من النساء إلى الدول الصناعية، وبصورة خاصة **الفيلبينات** اللواتي وصل عددهن إلى (6.000.000) ستة ملايين وكلهن يعملن خادمات (شغالات)!

كما تهاجر آلاف **البولنديات** للعمل في ألمانيا كمساعدات طباخة أو خادمات أو لأي عمل آخر!

أن الانتقال من **عصر الرعاية الاجتماعية والاقتصادية** إلى **عصر العولمة** سبب انسحاب **الدولة**، وازدياد العمل غير المأجور الذي أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي للعائلة، وولد قلقا،وردود أفعال مختلفة، منها: انخفاض الولادات، وتزايد العنف ضد المرأة، وكذلك الفوارق الاجتماعية والطبقية، وانحسار الطبقة الوسطى، وفقا للإحصاءات، فإن (70%) في المائة من مجموعة الفقراء في العالم من النساء!

ويعود ذلك إلى التمييز التقليدي ضد المرأة.

وتزيد العولمة اليوم من حدة المخاطر، وافتقار النساء بحيث يكون توفير العمل والغذاء والتعليم والرعاية الصحية ضعيفا!

والحقيقة أن العبء الكبير في العمل والكسب الضئيل منه يظهران في العلاقة اللامتوازية للأسر التي يقوم بإعالتها النساء فقط، وهي تشكل نسبة (35%) في المائة من مجموع الأسر في العالم!

أليس هذا النهج في عصر العولمة في عصر العولمة يمثل إمبراطورية عولمة المؤامرة بلا وازع من ضمير أو دين.

وأين الحس الإنساني!

إنه مفقود في عصر العولمة!

الفصل الثاني

إمبراطورية عولمة السوق

إمبراطورية عولمة السوق(*)

في عهد الاستعمار كانت الدول المستعمرة صاحبة السيادة – آنذاك - تتحكم في مصير الشعوب، وفي ثرواتها وخيراتها.

وفي عصور الاستقلال، وهي: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توسعت الدول الاستعمارية في السيطرة والهيمنة، واخترقت اقتصاديات الدول النامية (العالم الثالث) بأسلوب جديد. إذ دعمت الشركات الغربية متعددة الجنسيات دعما كليا سواء في انتشار فروع هذه الشركات في الدول النامية أو تصدير منتجاتها الممنوع تداولها في الدول المتقدمة (الغربية) بسبب اختلاف نسب مكوناتها الأساسية أو قرب انتهاء فترة صلاحيتها – كما سنرى- في هذا الفصل إلى هذه الدول للتحكم في اقتصاديات دول العالم الثالث بالنيابة عنها حتى أصبحت في الوقت الراهن تحتكر أسواقها احتكارا يكاد يكون كليا لما تتمتع به هذه الشركات من قوى ونفوذ ومزايا عديدة تؤهلها للمضي قدما في التحكم والسيطرة والرقابة على اقتصاديات البلدان النامية برمتها، وهي:

1. كبر حجم الشركات الغربية متعددة الجنسيات، وارتفاع معدلات نمو نشاطها:

فالقيمة المضافة لنشاط كل من الشركات العشر الكبيرة تعدت ثلاث بلايين دولار عام 1391هـ (1971م)، وهو يفوق الناتج الإجمالي لثمانين دولة في العالم.

(*) يقصد بالسوق خضوع **الحكومات** في عصر العولمة – بكل أسف - لمتطلبات وشروط الشركات الغربية متعددة الجنسيات مما سهل إلى تحولها من حكومات إقليمية -كاملة السيادة - إلى سيطرة تامة لها!

أما **المواطنون**، فأصبحوا عالميين، وولاؤهم للشركات (الغربية متعدد الجنسيات) الاستعمار الغربي الجديد بدلا من حكومات بلدانهم لأن **الشركات** هي المحرك الحقيقي لأغلب الحكومات في الدول النامية من خلال قوى الضغط والمصالح المتبادلة!

كما أن القيمة المضافة للشركات الغربية متعددة الجنسيات مجتمعة بلغت (500) بليون دولار عام 1971م (1391هـ) بما يوازي نسبة (20%) في المائة من الناتج الإجمالي لدول العالم باستثناء الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا(*).

- أكبر (500) شركة عالمية تسيطر على نسبة (44%) في المائة من ثروات الأمم في العالم.
- وأكبر (100) مائة تكتل اقتصادي في العالم ينحصر في (50) شركة و(50) دولة فقط.
- و (5) خمس شركات عالمية فقط تسيطر على نسبة (40%) في المائة من صناعات الطيران والفضاء والإلكترونيات والاتصالات والكمبيوتر (الحاسب الآلي) الحاسوب والمعلومات والنفط والصلب والفحم!
- و (10) عشر شركات عالمية فقط تسيطر على أكثر من نصف مراحل الإنتاج الغذائي العالمي من زراعته وحتى وصوله إلى المستهلك!
- و(4) أربع وكالات إعلامية تسيطر وحدها على نسبة (85%) في المائة من الأخبار والمعلومات العالمية!
- و (4) أربع شركات فقط تسيطر على (90%) في المائة من إنتاج القمح والسكر واللبن والشاي!
- ميزانية أكبر (10) عشر شركات عالمية تتجاوز ميزانية أصغر (100) مائة دولة في الأمم المتحدة!
- والشركات الأمريكية الأصل تسيطر وحدها على نسبة (80%) في المائة من صناعة الأفلام! ونسبة (35%) في المائة من صناعة الموسيقى، ونسبة (30%) في المائة من وسائل النشر حول العالم!

(*) الدول ذات التخطيط المركزي تتخذ السلطة المركزية القرارات الأساسية بشرط الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أو معظمها. أما التخطيط غير المركزي فتقوم هيئة التخطيط المركزية باتخاذ بعض القرارات على أن يترك البعض الآخر للمشروعات العامة والخاصة.

- ومبيعات شركة جنرال موتورز (General Motors) السنوية تتفوق ميزانية كل من: باكستان، بنجلاديش، تنزاينا، كينيا، أوغندا، النيجر، أثيوبيا، نيبال، زائير، مجتمعة!
- ودخل شركتي شل (Shell) واكسون (Exxon) للنفط يفوق دخل غالبية سكان العالم!
- حققت شركة شفرون[1] عائدات من عملياتها في مختلف أنحاء العالم عام 2000م بلغت (48) مليار دولار!
- كما حققت شركة تكساكو[2] (51)مليار دولار في العالم ذاته!

والشكل التالي: يوضح حالات الدمج بين الشركات الغربية متعددة الجنسيات في العالم:



شكل رقم (2)
حالات الدمج بين الشركات في العالم

(1) مقرها مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

(2) يوضح الشكل أكبر حالات الدمج بين الشركات في العالم بلغت القيمة الإجمالية عند إعلانها مليارات الدولارات، مقرها وايت بلين في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية!

ونما كذلك إنتاج فروع الشركات الغربيـة المتعـددة الجنسـيات بمعـدلات تفـوق نمـو النـاتج الإجـمالي(*) وصادرات اقتصاديات السوق!

فقد قررت شركة (إنتل) الأمريكية، وهي أكبر شركة لإنتاج شرائح الكمبيوتر (الحاسب الآلي) افتتاح مصنع لها في كوستاريكا!

توسعت أعمال الشركة لدرجة أصبحت تتحكم في نسبة (37%) في المائة من صادرات كوستاريكا نفسها، ورفعت ناتج الدولة القومي بنسبة(8%) في المائة في العام نفسها.

وامتد **نشاط** الشركات الغربية متعددة الجنسيات ليشمل مختلف فروع النشاط الاقتصادي من إنتاج للمواد الأولية إلى الخدمات والمرافق مع اتجاه للتركيز على النشاط الصناعي في الوقت الحاضر!

وسجل **النشاط الصناعي** للشركات الغربية متعددة الجنسيات أكبر معدلات نمو في العشرين سنة الأخيرة. إذ زاد بمعدل ضعف معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي لدول اقتصاديات السوق، وبمعدل يزيد على نسبة (40%) في المائة عن معدل زيادة صادرات الدول!

ويتركز نشاطها الصناعي على الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بمعدلات مرتفعة للنمو، مثل: صناعات الهندسة الكهربائية والميكانيكية، وصناعة السيارات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية!

وبلغ حجم **مبيعات** الشركات الغربية متعددة الجنسيات (200) المائتين شركة حوالي بليون دولار (ألف) مليون دولار لكل واحدة منها!

وفي خلال العشرين سنة المنصرمة الأخيرة: زاد حجم الإنتاج لهذه الشركات مقدرا على أساس رقم مبيعات فروعها في الخارج في الفترة ما بين عام 1962م

(*) أحيانا الناتج القومي يقصد به ما ينتج المجتمع من سلع وخدمات في سنة معينة. وهناك الناتج القومي الإجمالي يقصد به القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة (أي القيمة حسب إشعار السوق أو الأسعار الجارية).

(1382هـ)، وعام 1968م(1388هـ) بمعدل نسبة (13%) في المائة سنويا بينما زاد الإنتاج القومي الإجمالي لدول اقتصاديات السوق مقوما بالأسعار الجارية بمعدل نسبة (9%) في المائة سنويا في الفترة ما بين عام 1961م (1381 هـ) وعام 1971م (1391هـ).

وفاق حجم الإنتاج العالمي للشركات الغربية متعددة الجنسيات حجم التجارة لعالمية لبلدان اقتصاديات السوق. إذ بلغ (330) بليون دولار سنة 1971م (1391هـ) بينما بلغت قيمة صادرات دول اقتصاديات السوق (310) دولار في السنة نفسها.

2. مباشرة الشركات الغربية متعددة الجنسيات النشاط في ظل سوق احتكار القلة[*].

ويتميز (السوق) الذي تباشر فيه الشركات الغربية متعددة الجنسيات نشاطها من خلاله بأنه سوق يسيطر على عدد قليل من البائعين. أي السوق الذي يعرف باحتكار القلة.

ومن العوامل الأساسية التي ساعدت على تمتع هذه الشركات بهذا السوق احتكارها للتكنولوجيا (التقنية) الحديثة، وتوفر المهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وتنوع منتجاتها التي تستند إلى حملات واسعة من الدعاية والإعلان!

ولكي تتلافى الشركات الغربية متعددة الجنسيات عنصري المخاطرة، وعدم اليقين (الثقة) الناجمين أصلا عن سوق احتكار القلة، فإن المنشآت العاملة من خلال هذه الشركات تسعى إلى إقامة سلسلة متكاملة من الفروع الخارجية!

(*) هناك نوعان من احتكار القلة، الأول: إذا كان من جانب **البائعين** يمتاز بوجود عدد قليل من البائعين لسلعة أو خدمة ما، لكل منهم دوره في تحديد الكمية والسعر في السوق، تمثل جزءا هاما من العرض الكلي في ظل هذا النوع من السوق تكون السلع غير متجانسة. أما إذا كان من جانب **المشترين**، فإنه يمتاز بوجود عدد قليل من المشترين لكل منهم دوره في تحديد الكمية والسعر في السوق.

وقد نجحت حوالي المائتين من بين أكبر الشركات الغربية متعددة الجنسيات في إقامة فروع لها في أكثر من عشرين دولة!

3. الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق للدول الغربية المتقدمة صناعيا إذ ينتمي المركز الرئيسي أو (الشركة الأم) للشركات متعددة الجنسيات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لما تتمتع به هذه الدول من وفرة نسبية في رأس المال، واحتكارها للتقنية (التكنولوجيا) الحديثة، فضلا عن سعيها المستمر لفتح مجالات تسويق لمنتجاتها في الدول الأخرى!

فقد أشارت الإحصاءات (الإحصائيات) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر مع المملكة المتحدة وألمانيا الغربية[1] وفرنسا على حوالي نسبة (75%) في المائة من مجموع فروع منشآت الشركات متعددة الجنسيات الخارجية.

وتسيطر **الولايات المتحدة الأمريكية** بمفردها على ثلث مجموع هذه الفروع الخارجية، فضلا عن انتماء ثمانية من العشر الشركات الغربية متعددة الجنسيات الكبرى إليها!

وتخضع الفروع الخارجية للشركات الغربية متعددة الجنسيات لسيطرة عدد قليل من المنشآت في الدولة الأم - مقر الشركة الرئيسي.

والشكل رقم (3): يوضح الاندماجات الكبرى في قطاع الاتصالات[2]، **في عام 1999م (1419 هـ).**

(1) قبل أن يتم توحيدها باسم دولة واحدة جمهورية ألمانيا الديمقراطية والاتحادية: ألمانيا الاتحادية عام 1990م.
(2) انظر: شكل رقم (3)، ص41.

ففي عام 1999م (1419 هـ): اندمجت (ايرتونتش) الولايات المتحدة مع (موداهوي) المملكة المتحدة بمقدار (60.3) مليار دولار، كما اندمجت فيلسس (إيطاليا) مع (أي.بي.جي. اونيفس) الإيطالية بمقدار (24.8) مليار دولار.

واندمجت (يو.اس.وست) مع (كويست) الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (48.5) مليار دولار.

وفي عام 1999م (1419هـ): اندمجت أيضا (سرنت كورب) و(ام سي أي ويوندكوم) الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (113.6) مليار دولار.

وفي عام 1998م (1418هـ): (مرينيك وإسز بي سي) بمقدار (26.6) مليار دولار، و(جي تي أي) مع (اتلانتيك) بمقدار (53.4) مليار دولار.

وفي عام 1997م (1417هـ): اندمجت (أمزسي.أي) مع (ويرندكوم) الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (41.9) مليار دولار.

وفي عام 1996م (1416): اندمجت (بلسيفيك تليكوم) مع (س.ي.س) بمقدار (16.5) مليار دولار، و(فينيكس) مع (بل اتلانتيك)، الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (21.3) مليار دولار.

وأخيرا في عام 1993م (1413هـ): اندمجت (مكاوستيولر) مع (إيه. تي. أنه. تي)، الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (15.6) مليار دولار.

ومن الشكل (3): يلحظ أن حالتا الدمج الكبرى في قطاع الاتصالات تمت في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت (373.4) مليار دولار، وحالة واحدة مع المملكة المتحدة بمبلغ مقداره (60.3) مليار دولار فقط. أي بلغ إجمالي حالات الدمج الكبرى في قطاع الاتصالات في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مقداره

(433.7) مليار دولار. وتأتي إيطاليا، الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بمقدار (34.8) مليار دولار.

الاندماجات الكبرى في قطاع الاتصالات

الهدف (الدولة)	المستحوذ (الدولة)	تاريخ الإعلان	قيمة الصفقة (مليار دولار)
سبرنت كورب (الولايات المتحدة)	إم سي آي ورلدكوم (الولايات المتحدة)	1999/10/5	113.6
أمريتيك (الولايات المتحدة)	إس بي سي (الولايات المتحدة)	1998/5/11	62.6
إيرتاتش (الولايات المتحدة)	فودافون (بريطانيا)	1999/1/18	60.3
جي تي إي (الولايات المتحدة)	بل أتلانتيك (الولايات المتحدة)	1998/8/28	53.4
يو إس ويست (الولايات المتحدة)	كويست (الولايات المتحدة)	1999/6/14	48.5
إم سي آي (الولايات المتحدة)	ورلدكوم (الولايات المتحدة)	1997/10/1	41.9
تيليكوم إيطاليا (إيطاليا)	[illegible] أوليفيتي (إيطاليا)	1999/2/20	34.8
نينكس (الولايات المتحدة)	بل أتلانتيك (الولايات المتحدة)	1996/4/22	21.3
باسيفيك تيليسيس (الولايات المتحدة)	إس بي سي (الولايات المتحدة)	1996/4/1	16.5
مكاو سيليولار (الولايات المتحدة)	إيه تي أند تي (الولايات المتحدة)	1993/8/16	15.6

شكل رقم (3)

حالات الدمج الكبرى في قطاع الاتصالات(*)

(*) يبين الشكل صفقات الاندماجات الكبرى في قطاع الاتصالات خلال الفترة من عام 1993م (1413هـ) إلى عام 1999م (1419هـ).

فهناك (250) إلى (300) منشأة في الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على حوالي نسبة (70%) في المائة من الفروع الخارجية التابعة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات.

كما أن حوالي (165) منشأة في المملكة المتحدة تسيطر على نسبة (8%) في المائة من الفروع الخارجية التابعة للشركات البريطانية متعددة الجنسيات.

وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا الغربية(*) وفرنسا على (570) شركة من أصل (650) شركة تخضع لسيطرة (25) دولة!

وتملك الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وفرنسا نسبة (75%) في المائة من الاستثمارات المباشرة لفروع الشركات الخارجية عام 1971م (1391هـ).

4. كبر حجم التنوع ودرجة التكامل في نشاطاتها. إذ تتميز الشركات الغربية متعددة الجنسيات بتنوع كبير في نشاطاتها، فلم يعد قاصرا على التنوع داخل قطاع اقتصادي محدد بل امتد ليشمل مختلف القطاعات من زراعة وصناعة واستخراج مواد أولية، والقطاع المالي والتجاري!

كما زادت درجة التكامل الأفقي والرأسي للشركات الغربية متعددة الجنسيات وتوزيعها على عدد كبير من دول العالم!

وقد حققت هذه الشركات درجات عالية من التكامل الرأسي سواء كان تكاملا رأسيا إلى الأمام أو إلى الخلف!

(*) المقصود بألمانيا الاتحادية.

أما التعامل مع العالمين النامي والمتقدم، فيختلف اختلافا كليا عن بعضهما البعض.

فالشركات الغربية متعددة الجنسيات دأبت التعامل بحذر شديد مع **الدول المتقدمة** (الصناعية) حتى لا تقع في محظورات الطرد أو وقف التعامل معها عن طريق فقدان الأسواق التي تمتص جزءا كبيرا من منتجاتها.

أما مع **الدول النامية**، فلا تحذر التعامل معها، ولا تلقي بالا إلى شعوبها أو حكوماتها لعدم توفر الأنظمة الناجزة والقوانين الصارمة، والأجهزة الرقابية المختصة التي تقوم بالفحص أو المعاينة أو التدقيق عن محتويات هذه المنتجات من المواد والنسب الحافظة المحددة عالميا لكل منتج على حدة، إنما همها الأول والأخير هو توفير هذه المنتجات بأبخس الأثمان (الأسعار) دون النظر بعين الحسبان إلى الجودة أو النوعية.

ومن هذه المنتجات التي تحضر في الآن:

- الصناعات الكيماوية بصفة عامة، والمبيدات الكيماوية بصفة خاصة.
- المركبات السامة في صناعة التبغ.
- مركبات صناعة الدواء بشكل عام، وعدم توفر كميات كبيرة من لقاحات مكافحة مرض (الإيدز) في بلدان العالم النامي المتخلف الفقير.

والشكل رقم (4): يوضح حجم الوظائف المخفضة في شركة (أي.سي. أي) للصناعات الكيماوية حول العالم، فقد بلغ للتخفيض (9000) ألف من وظائفها.



شكل رقم (4)

حجم الوظائف المخفضة في شركة (أي سي أي) حول العالم

وقد كشفت منظمة الصحة العالمية في تقاريرها المنشورة حالات عدة من هذا التلاعب، منها:

- المبيدات الكيماويةو الكيماويات:

تستورد الدول النامية نسبة (39%) في المائة فقط من التجارة العالمية للمبيدات!

ففي عام 1974م (1394هـ) اشترت الدول النامية مبيدات حشرية للقضاء على الآفات الزراعية بما قيمته (641) مليون دولار!

ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من بليون دولار في الوقت الحاضر.

أما الدول المصنعة والمصدرة لهذه المبيدات، فهي: ألمانيا الاتحادية التي تصدر بنسبة (25%) في المائة.

وتصدر كل من: الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا وفرنسا واليابان وإيطاليا النسب التالية:

(20%) و(15%) و(15%) و(13%) و(5%) و(3%) في المائة على التوالي.

ومن الكيماويات التي صدرت إلى الدول النامية (العالم الثالث) على الرغم من أنها محظورة البيع والتداول في الدول المصنع لها، ما يلي:

أ. مبيـد الفوسفيـل:

مبيد يستخدم للقضاء على الآفات الزراعية، ونظرا لخطورته على الصحة العامة، رفضت الحكومة الأمريكية تسجيله واستخدامه داخل حدود أراضيها مما دعا (الشركة المنتجة) إلى تصديره عبر البحار!

وقد وصلت الكمية المصدرة من (14) مليون طن (باوند) إلى (20) دولة من الدول الفقيرة في الفترة من عام 1971م (1391هـ) إلى عام 1976م (1396هـ) وقد كان نصيب **مصر** وحدها نصف كمية هذا المبيد الخطير! أي أن مصر استوردت وحدها سبعة ملايين باوند (جنيه) من هذا المبيد لاستخدامه في مقاومة دودة ورق القطن!

وكان من نتائج استخدام هذا المبيد في مصر؛ وفاة أحد الفلاحين المصريين، وتسمم (65) شخصا، وموت عدة مئات من الحيوانات!

أما في **الولايات المتحدة الأمريكية**، فقد حظرت الحكومة الأمريكية إنتاج المبيد نتيجة لإصابة بعض العمال في مصانع إنتاجه بالولايات المتحدة ببعض الأمراض العصبية!

وقد زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من المبيدات الحشرية بنسبة (50%) في المائة خلال العشرين سنة الماضية(*)!

وأما الصادرات فقد زادت بنسبة (200%) في المائة خلال الفترة السابقة نفسها (1972-1982م) مما يعطي مؤشرا دقيقا إلى أن نسبة كبيرة من الإنتاج لا تصلح للاستخدام أو الاستهلاك محليا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغت نسبة المبيدات غير الصالحة للاستعمال نسبة (30%) في المائة.

ب. مادة (إي. دي. بي):

كما يطلق عليها بالأحرف اللاتينية الأولى، هي عبارة عن **إيثلين دايبرومايد**، مادة كيماوية تستخدم لمعالجة الآفات الزراعية، وهي: المادة التي تطهر محاصيل الحبوب عند إدخالها للمستودعات وصوامع الغلال لتخزينها، ولا تتعرض (الغلال) للتلف.

كما تستخدم لمعالجة الفواكه من الحشرات.

وقد ثبت خطورة هذه المادة على الصحة العامة حتى أن (العمال) الذين يتعرضون لهذه المادة مباشرة تسبب في وفاتهم على الفور!

كما ثبت علميا أن هذه المادة تسبب السرطان!

(*) أي: (1376هـ/ 1956م)

ج. مادة تريـس:

مادة كيماوية سامة أنتجتها إحدى شركات الكيماويـات الأمريكيـة في إنتـاج ملابـس الأطفـال.

وهي: المادة التي تسبب الإصابة بمرض السرطان!

وعلى الرغم من أن **إدارة حماية البيئة الأمريكية** قد أصدرت توصيتين بإعدام هذه (الملابس) فورا إلا أن (الشركات المنتجة) بعد عام واحد صدرت (2.400.000) مليون قطعة من هذه الملابس السامة إلى شعوب الدول النامية!

وقد بلغ إجمالي أرباح شركة (أكسون) للكيماويات (70) بليون دولار عام 1979م (1399هـ) أي ما يوازي الدخل القومي لكل دول العالم الثالث في قارتي أفريقيا وآسيا مجتمعة(*)!

ومن **الأطعمة الصناعية** السامة التي تتآمر الشركات الغربية (الأمريكية والأوربية) متعددة الجنسيات، في تصديرها إلى الدول النامية: **حليب الأطفال الصناعي!**

أشارت نشرة وكالة (إيرث) إسكان تحت عنوان: **الطعام الصناعي**، الخطر الذي فشل!

صادقت **الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية** بشكل شبه جماعي فرض حظر عالمي على توزيع التعامل مع حليب الأطفال الاصطناعي إلا أن هذا (الحظر) يشهد الآن خرقا – وبشكل – مكشوف من قبل الشركات الغربية متعددة الجنسيات العاملة في مجال صناعة الألبان!

وتستمر على ما يزيد على الخمسين شركة من الشركات الغربية المتعددة الجنسيات العملاقة، مثل: إبوث روسي، كاو أندقيت، دومكس

(*) ما يوازي (262.5) مليار ريال سعودي.

قلاكسو، ميد جونسون، نيستل وويرث، الدعاية وتوزيع مبيعات حليب الأطفال الاصطناعي، وقارورات إطعام الأطفال على نطاق العالم بأسره!

كما رفضت الشركات الغربية متعددة الجنسيات **القانون الدولي الخاص بعدم تسويق البدائل لإطعام الأطفال** عن طريق ثدي الأم الذي تمت الموافقة عليه من قبل (118) دولة في هيئة الأمم المتحدة في جنيف خلال شهر مايو (نيسان) 1981م!

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الوحيدة التي رضخت لضغوط الشركات الغربية متعددة الجنسيات العملاقة، ومن ثم عارضت (التعميم)، ووصفته بأنه يمثل قيدا على حرية التجارة، ومصادرة لحرية التعبير!

وكان الهدف الرئيسي للقانون ينصب أساسا على حظر **الإعلانات الدعائية** الموجهة إلى الأمهات بالإضافة إلى حظر توزيع الهدايا والعينات المجانية لألبان الأطفال الاصطناعية ووسائل إرضاع الأطفال اصطناعيا!

وتمكن هذه الوسائل الدعائية الشركات المعنية من إنشاء علاقة مباشرة مع الأمهات والعاملين في مجال الصحة العامة، ومن ثم التأثير عليهم إلى الحد الذي يدفع الأمهات إلى استبدال الرضاعة الطبيعية بوسائل الرضاعة (الاصطناعية).

ومن ثم تسبب الأذى لأطفالهن!

ويقول أحد العاملين المتطوعين في مجال الصحة العامة في الهند في هذا الشأن:

لقد سافرت عبر البلاد من أقصاها إلى أدناها، ولم أجد أي صيدلي ريفي لا يمتلك مخزون على الأقل لخمسة أنواع من طعام الأطفال الاصطناعي!

■ السجائـــر:

كما أن السجائر المباعة في أسواق دول العالم الثالث[1] تحتوي على كميات كبيرة من النيكوتين والقطران[2] والمواد السامة الأخرى، بالمقارنة مع نفس الأنواع المباعة من السجائر في الدول الغربية المتقدمة!

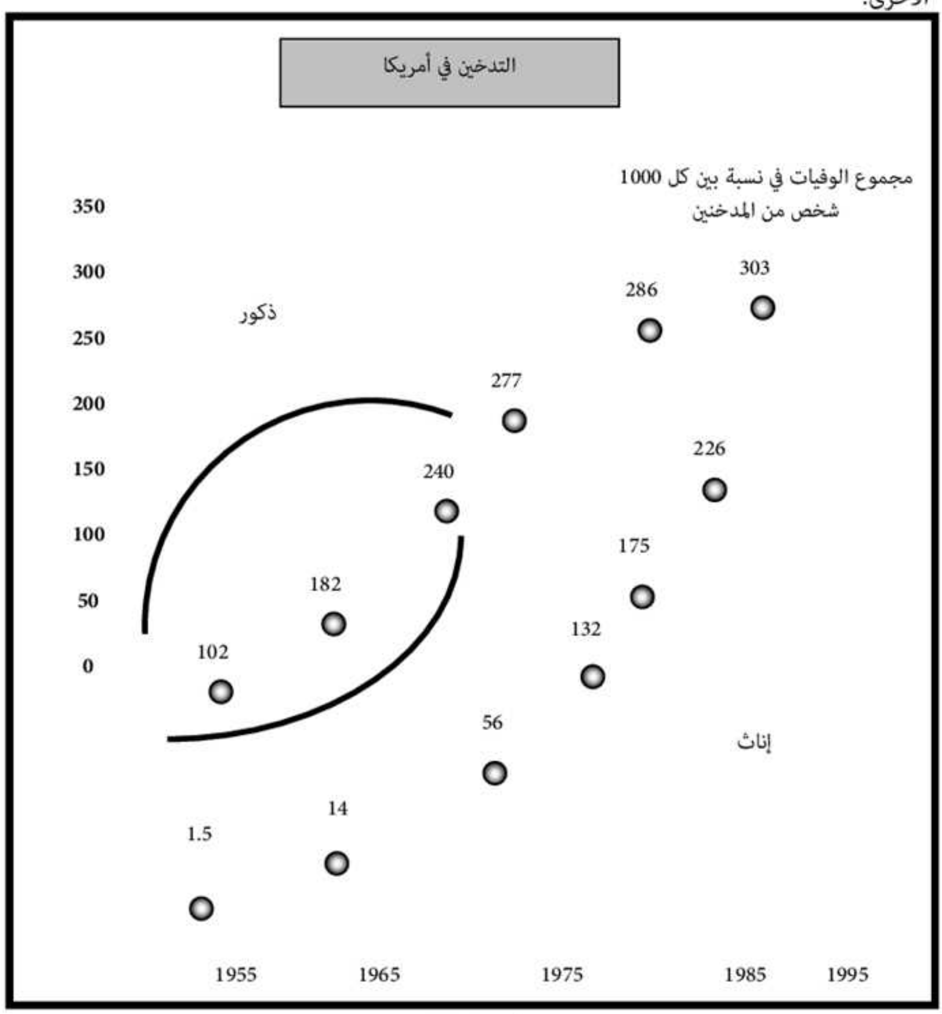
المدخنون في أوروبا		
رجال	الدولة	نساء
%49	اليونان	%29
%45	إسبانيا	%27
%40	النمسا	%25
%39	لوكسمبورغ	%27
%37	دانمارك	%31
%37	هولندا	%31
%35	البرتغال	%21
%35	النرويج	%31
%34	فرنسا	%23
%33	إيطاليا	%24
%31	بلجيكا	%22
%31	ايرلندا	%28
%30	فنلندا	%20
%30	ألمانيا	%21
%29	بريطانيا	%28
%11	السويد	%22

شكل رقم (5)
نسبة المدخنين في أوروبا

(1) تعد المملكة العربية السعودية رابع أكبر الدول المستوردة للسجائر في العالم. إذ تصل المبيعات إلى (15) مليار سيجارة سنويا بقيمة (600) مليون ريال، وتستهلك دول الخليج (28) مليار سيجارة سنويا!

(2) يعرف أيضا بالقار الأسود، وهو من مجموعة السوائل الزيتية الكثيفة ذات اللون البني الداكن أو الأسود. ومعظم أنواع القطران من المنتجات الثانوية التي يتم الحصول عليها بتحويل المادة العضوية، مثل: الفحم الحجري أو النفط أو الخشب إلى منتجات صناعية مفيدة.

من الشكل (5): المدخنون في أوروبا من الرجال أكثر من النساء، وتأتي **اليونان** في مقدمة الدول الأوروبية ثم يليها **الدانمارك وهولندا، فالبرتغال والنرويج**، وبنسب أقل في باقي الدول الأوروبية الأخرى.



شكل رقم (6)

عدد المدخنين في الولايات المتحدة الأمريكية (الذكور والإناث) (*)

(*) يلحظ من الشكل أن المدخنين من الرجال في تصاعد مستمر خلال الأعوام (1955-1995م) وكذلك الحال بالنسبة للإناث لكن بكميات أقل.

ويلحظ من الشكل (6): أن المدخنين في الولايات المتحدة الأمريكية من الرجال في تصاعد مستمر خلال الأعوام (1955- 1995م) من (102) إلى (303) مدخن، وكذلك الحال بالنسبة للإناث ولكن بكميات أقل!

تصدير السجائر من الولايات المتحدة	
عام 1982 م	**73.6 بليون سيجارة**
عام 1998 م	**201.3 بليون سيجارة**
زادت كميات السجائر التي تصدرها الولايات المتحدة إلى دول العالم حيث يتوقع الخبراء أن تصل هذه الكميات إلى (500) بليون سيجارة في عام 2003م!	

شكل رقم (7)
صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السجائر

ومن الشكل (7): بلغ حجم صادرات السجائر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982م ما يعادل (73.6) بليون سيجارة! وارتفعت عام 1998م (1418هـ) إلى (201.3) بليون سيجارة! ويتوقع الخبراء أن تصل هذه الكميات إلى (500) بليون سيجارة عام 2003م (1423هـ).

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المقام: لماذا تلجأ مصانع التبغ لبيع أنواع السجائر الأكثر تسمما في الدول النامية!

يجيب (روبر توماسيروني) أحد المسؤولين في منظمة الصحة العالمية(*) بقوله: "إن هناك ثلاثة أسباب محتملة: قد يكون ذلك نتيجة لخطة متعمدة لخلق حالة من حالات (الإدمان) لدى المدخنين في دول العالم الثالث، وذلك بتقديم نوع من السجائر تحتوي على نسبة عالية من النيكوتين، وقد يكون من الأرخص إنتاج هذا النوع من السجائر الذي يحتوي على نسبة عالية من النيكوتين والقطران، أو قد يكون لدى الشركات الغربية متعددة الجنسيات، العاملة في حقل تصنيع التبغ مخزون فائض من أسواقها في الدول المتقدمة نتيجة للقوانين الصارمة المطبقة هناك، والتي تحكم نسبة النيكوتين والقطران التي تحتوي عليها السيجارة الواحدة، ومن ثم ترغب هذه الشركات في التخلص من الفائض المتراكم للبيع في أسواق الدول النامية حيث تنعدم مثل هذه القوانين والإجراءات"!

كما أثبت تقرير وكالة (إيرث) إسكان التابعة لهيئة الأمم المتحدة حقائق مذهلة عن أربعة أنواع من السجائر أجرى عليها التجارب المعملية في المركز القومي لمحاربة السرطان.

وصفه	المركب
الميثان: يعرف بأنه غاز المستنقعات	Methane
الميثانول: يدخل في صناعة وقود الصواريخ	Methanol
النفثالين: مادة تستخدم في المواد المتفجرة	Napthalenes
النيكل: عنصر فلزي يستخدم في خطوات الطلاء بالكهرباء	Nicles
الفينول: مطهر ومبيد للجراثيم	Phenol

(*) تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن ضحايا التبغ يصلون إلى (2.5) ملايين شخص سنويا! وهناك (3000) طفل يعتادون على التدخين يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقتل التدخين (400) بريطانيا يوميا.

البولونيوم: عنصر فلزي إشعاعي	Polonium
حمض الاستيرك: مادة شمعية	Stearic Acid
الستايرين: وهو هيدروكربون سائل تستعمل بوليمراته في صنع المطاط	Styrene
القطران: ويسمى أيضا القار أو الزفت، ويستخدم في الطرق الإسفلتية	Tar
التوليون: عبارة عن غراء يستخدم لأغراض التحنيط	Tuluene
الزرنيخ: يستخدم مادة رئيسية في سم الفئران	Arsenic
حامض الأستيك: يستخدم في صبغة الشعر	Acetic Acid
الأسيتون: عنصر رئيس يستخدم في الدهان والبويه	Acetone

شكل رقم (8)

المركبات الكيماوية المستخدمة في صناعة التبغ (السجائر) (*)

ويشير شكل رقم (8): إلى أبرز المركبات الكيماوية والسامة المستخدمة في صناعة التبغ.

وتشير التجارب المعملية التي أجريت في المركز القومي لمحاربة السرطان في المركبات الكيماوية السامة المستخدمة في صناعة التبغ الفلبين، وهي:

كنت، كوول، مارلبورو، وكسترفيليد.

وكانت نتيجة التجارب المعملية: إن **السجائر المباعة** في الفلبين تحتوي على ما يزيد من (3) مليجرام من القطران في الفلبين، في حين يحتوي المباع من نفس الأنواع منها في الولايات المتحدة الأمريكية على (17.5) مليجرام من النيكوتين!

وفي المملكة المتحدة على (15) مليجرام نيكوتين.

والشكل رقم (7): يبين صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السجائر.

(*) المصدر : مركز المعلومات-الوطن.

○ الأدويـة:

وتقوم الشركات الغربية متعددة الجنسيات أيضا بتصدير الأدويـة الممنـوع منهـا أو المحظـور تداوله في الدول الغربية المتقدمة إلى دول العالم الثالث النامي، الفقير، المتخلف!

والشكل رقم (9): يوضح أكبر عشرة شركات عالمية لصناعة الدواء!



شكل رقم (9)
كبرى الشركات العالمية في قطاع صناعة الدواء

ومن هذه **الأدوية الممنوعة**، ما يأتي:

1. **دواء منع الحمل:** ومن أدوية منع الحمل الممنوع تداولها في الولاية المتحدة الأمريكية دواء منع الحمل الذي يطلق عليه بالانجليزية (ديبو برو فيرا)، وهو الدواء الذي تنتجه إحدى شركات الكيماويات الأمريكية، حظرت (الحكومة الأمريكية) استخدامه في الولايات المتحدة لآثاره السيئة الضارة على الصحة العامة!

قام المنتجون على الفور، بتصديره إلى الدول الفقيرة المكتظة بالسكان للمشاركة بهذا الدواء المحظور – الممنوع – في جهود **تنظيم الأسرة وحملاتها** في هذه الدول كتغطية خبيثة من هذه الشركات لآثار (الدواء) السيئة على الصحة العامة!

2. **مهدئ سيبالجين:** نشرت مجلة نيو أفريكان (New Africans Magazine) تقريرا خاصا عن تصدير الأدوية الممنوعة-المحظور يعها-في الدول الغربية (اليورو أمريكي) إلى دول العالم الثالث، جاء فيه:

أن شركات الأدوية الدولية (العالمية) تصدر الأدوية المضرة الممنوعة في الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، وقد تم اكتشاف ذلك من حادثة وقعت في موازمبيق.

أضافت المجلة: أن (كارول) ... وهي مدرسة في مدينة (بييرا) في موازمبيق شعرت ببعض الألم، وبعد مرور أيام على هذه الحالة تدهورت صحتها إذ استمرت آلام الرأس أكثر من أسبوع، وكانت عندما بدأت الأمهات قد ذهبت إلى صيدلية محلية، ونصحت بتناول مهدئ باسم: (سيالجين)، لكن (الحمى) الحرارة استمرت فلجأت إلى تناول مهدئ آخر، يعرف باسم: (كلوروكوين)، لكن ذلك لم يساعدها على التخلص مما ألم بها، بل على العكس وصلت الآلام إلى مخها!

وفي إحدى الليالي، وصلت إلى منزل إحدى صديقاتها، وهي في حالة ارتباك، وطلبت من صديقتها نقلها إلى طبيب أسنان، فلم تعد تتحمل الآلام، وتشعر بأن لثة أسنانها متورمة، ولم يساعدها (البنسلين) في تخفيف الألم وانتفخ وجهها إلى درجة أن معالمه اختفت ووصلت الآلام إلى يديها!

وقد بين فحص الدم أن كرات الدم البيضاء في الجسم قليلة جدا، وقد خرجت من المستشفى، وهي لا تستطيع الوقوف على رجلها!

ورغم أن مدينة(بييرا) تتمتع بأفضل خدمات طبية في كل موازمبيق إلا أن صحة (كارول) لم تتحسن، وأصبح واضحا لدى الأطباء أن حياتها في خطر!

وبعد أن اعترف أطباء موازمبيق بعجزهم عن إيجاد حل لمرض هذه المرأة تم إرسالها إلى جوهانسبيرغ - العاصمة التجارية - لجنوب أفريقيا حيث يوجد أفضل الأطباء في العالم.

أشرف على علاجها هناك فريق من الأطباء، لكن حالتها ازدادت سوءا حيث انتقل الالتهاب من فمها إلى جميع أجزاء جسمها، وقد أثبتت صور الأشعة وجود التهابات في رئتيها، وتعفنت شفتاها، وسقطت كل لثة أسنانها كما بدأت أسنانها بالسقوط!

وبعد سلسلة التحليلات والاختبارات التي قام بها فريق الأطباء في المستشفى تبين أن هناك بكتريا غريبة وراء كل هذه الالتهابات التي أدت إلى هبوط في عدد كرات الدم البيضاء.

استطاع الأطباء في النهاية إعطاءها بعض العلاج الذي أوقف الالتهاب، ومع تحسن حالتها الصحية واصل الأطباء محاولاتهم لمعرفة سبب المرض.

وكانت المرحلة الثانية، هي التحقيق معها حول الأدوية التي تناولتها في البداية.

وعندما ذكرت اسم (سيبا لجين) توقف الأطباء عن استجوابها لأن إحدى المواد التي يتكون منها هذا المهدئ هي: **مادة أميدو بيرين** التي ثبت أنها تسبب التهابات في الجسم قبل حوالي (58) عاما!

وقد منعت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام هذا المهدئ دون وصفة طبية في العام 1938م (1357هـ)!

وأستراليا منعت استخدامه كليا في العام 1964م (1384هـ)!

وفي بريطانيا حذرت بريتيش ميديكال جورنال (British Medical Journal).

في العدد الصادر في يونيو (حزيران) 1952م من أن الأضرار الناجمة عن (الأميدو بيرين) تقود إلى الموت!

وقد منع استخدامه في بريطانيا بعد فترة قصيرة من التحذير!

ولم تكتف الشركات الغربية متعددة الجنسيات من تصدير (الممنوع) من منتجاتها في الدول الغربية المتقدمة، وهي الدول التي لا تحظر تصدير البضائع أو المعدات أو السلع المرفوض نظاميا استهلاكها أو استعمالها أو تداولها محليا في ذات الدول المصدرة، وذلك إما لعدم مطابقتها لمواصفات الجودة المطلوبة في البلد المصدر أو لعامل الأمان أو عمر المنتجات أو التقنية المستخدمة أو بسبب متطلبات حماية البيئة أو الشروط الصحية، بل أيضا المنتجات الغذائية والأدوية التي وضعت في قوائم منع التداول أو التي قد تقرر سحبها كليا من الأسواق لثبوت أضرارها بالصحة العامة أو خطورتها في الاستعمال، وإنما تقف كذلك موقفا حازما جازما أمام كل من ينتقد أساليبها الجهنمية، في الغش والاحتيال والنصب، وقد برز ذلك جليا واضحا عندما خالفت شركة نستل (Nestle Co) التي تسيطر على مجلس المنتجين العالمي للقانون الدولي الخاص بتسويق البدائل لإطعام الطفل - كما مرينا - عن طريق ثدي أمه، وسنت قانونا خاصا بها يسمح بتقديم (الهدايا) و تقديم (عينات) إلى العاملين في مجال الصحة العامة مجانا، وتوزيع (مواد تعليمية أو إرشادية) توافق المماثلة في مجال الرعاية الصحية، وهو مناقض تماما لهدف القانون الدولي الذي يحظر الإعلانات الدعائية وتوزيع الهدايا والعينات.

ولكي تقف موجة النقد سنت نظاما خاصا للشركة الغربية متعددة الجنسية بتعين (الشركة) الوزير الأمريكي السابق (أدموند موسكي) كرئيس لمجموعة عمل مراقبة النشاطات التسويقية للشركة في مجال طعام الأطفال!

كما فقد عدة مسؤولين في الدول الغربية (المتقدمة) مناصبهم بسبب محاربتهم لشركات التبغ العالمية، وهي: شركة التبغ البريطانية الأمريكية، إمبريال توباكو، رنيولدز، فيليب مورس، أميركان براندز، جلف أندوسترن، مجموعة روبيرت ورمبراندت وروثمانزا، وهي تنتمي سابقا إلى دولة جنوب أفريقيا العنصرية.

ومن هؤلاء المسؤولين: (**جوزيف كاليفانو**)، وزير الصحة السابق في حكومة الرئيس الأمريكي كارتر، فقد منصبه نتيجة للحرب الشعواء التي شنها ضد التدخين!

وسير (**جورج يونج**) أحد وزراء حكومة مسز تانشر، رئيسة وزراء بريطانيا السابق، فقد منصبه بسبب مطالبته بسن قوانين أكثر شدة ضد تسويق السجائر!

ماذا تنتظر الدول النامية – دول العالم الثالث - بعد هذا الغش والخداع والتزييف المكشوف!

أليس المؤامرة للشركات الغربية متعددة الجنسيات على بلدان العالم النامي أصبح حقيقة واقعة بعد انتشار فروعها في مختلف أرجاء مدنها الكبرى والصغرى.

فلم تكتف الشركات الغرية متعددة الجنسيات بإلحاق الأذى والضرر والمآسي للبشر، وإنما مضت قدما نحو إلحاق المآسي للأطفال في العالم بأسره!

فقد أظهر أثر تقرير لصندوق مساعدة الأطفال التابع للأمم المتحدة: أن طفلا من بين اثني عشر غالبا ما يموت قبل بلوغه سن الخامسة نتيجة سوء

الاحتيالات الوقائية وسوء التغذية، وعدم التزام الشركات الغربية متعددة الجنسيات بالنسب المقررة لمختلف منتجاتها من المواد الغذائية المصدرة إلى بلدان العالم الثالث.

كما أن هذه الشركات تعيد تصدير منتجاتها المنتهية الصلاحية إلى هذه البلدان سواء عن طريق إعادة التصدير بعد استبدال ملصقات منتهية الصلاحية بأخرى تشير إلى صلاحيتها إلى فترات مختلفة، أو إعادة خلط القديم بالجديد مع إضافة المحسنات والمواد الحافظة!



شكل رقم (10)
موت الأطفال في العالم

○ مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) [*]:

أشار الدكتور جورج سابا من برنامج الإيدز في منظمة الصحة العالمية في الكثير من البلدان لا توجد معايير أخلاقية محددة لذلك فإن الشركات تستغل هذه الثغرة!

يوجد فيروس (الإيدز) في أنسجة وسائل جسم المصاب المريض وحامل الفيروس، وخاصة في الدم والمني والإفرازات المهبلية.

وينتقل (الفيروس) أساسا عن طريق تعدد قرناء العلاقات الجنسية ومخالطة البغايا.

وتبدو على (المريض) أعراض مرضية قد تظهر منفردة في أمراض أخرى، ولكن تلازم هذه الأعراض مع بعضها البعض، وهو ما يميز مرض (الإيدز) الذي تظهر أعراض المرض بعد حدوث العدوى بمدة تتراوح بين بضعة أسابيع وبضع سنوات، وتسمى بفترة الحضانة، وخلال هذه الفترة يكون (الشخص) حاملا للفيروس، ومصدرا لعدوى الآخرين، وإن كان مظهره لا يدل على مرضه.

وهناك من يعتقد أن المرض انتقل من أفريقيا إلى جزر الكاريبي أولا، فهي تعد منتجعا صيفيا مشهورا يقضي فيه الأمريكيون والغربيون إجازتهم، ومن جزر الكاريبي وعلى الأخص، هاييتي انتقل المرض إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر ممارسات الشذوذ الجنسي.

وقطعت شركات الأدوية متعددة الجنسيات العلاج عن مرضى (الإيدز) الفقراء من العالم الثالث الخاضعين للتجارب بعد أن ثبت نجاح دواء (أعجوبة العقاقير)!

(*) كلمة الإيدز (AIDS) عبارة عن الحروف الأولى من الكلمات الإنجليزية:

(Acquired Immune Deficiency Syndrome)

ويقصد به فقدان جسم (المريض) القدرة على مقاومة الأمراض في المرحلة النهائية للعدوى حيث تنهار دفاعات الجسم الطبيعية، ويصبح الجسم عرضة للإصابة بالعديد من الجراثيم والفطريات والأورام.

وقد شجبت **منظمة الصحة العالمية** سلوك شركات الأدوية متعددة الجنسيات باعتبارها تصرفا غير أخلاقي!

فهناك نسبة (95%) في المائة من ضحايا الإيدز[1] تقريبا يعيشون في البلدان النامية دون أن يتلقوا العلاج بسبب غلاء تكاليف الدواء!

وأن كوكتيل العقاقير الجديدة[2] المضادة للإيدز الذي اختير وجرب على أجساد مرضى من العالم الثالث لا يستخدم إلا في (الغرب) نظرا لأن تكلفة علاج المريض الواحد تبلغ (19) ألف جنيه إسترليني سنويا، وتحقق لصناعة الصيدلة الملايين من الجنيهات الإسترلينية!

واكتشفت صحيفة الأوبزرفر الأسبوعية البريطانية[3] في تحقيق لها: أن هناك (2.4) ملايين مريض بالإيدز في جنوب أفريقيا[4]، يحملون فيروس[5] (HIV)، ولكن يتوجب على مريض (الإيدز) أن يوافق أولا على منع وقف تناول (قطع) العقاقير عنه بعد انتهاء التجارب على جسمه[6].

ويقول الأطباء: أن كثيرا من المرضى لا يعرفون القراءة، ولا يفهمون الوثائق التي يوقعون عليها!

---

(1) يعرف لدى الإنجليز بمرض (الإيدز)، ولدى الفرنسيين بالسيد.

(2) في خطوة مبشرة لعلاج مرضى (الإيدز) والسرطان.

(3) العدد الصادر في يوم الأحد: 3 صفر عام 1418هـ الموافق: 8 يونيو (حزيران) 1997م

(4) كشف تقرير صدر في سبتمبر (أيلول) 2002م: أن حالات الإصابة بمرضى (الإيدز) انتشرت بشكل واسع.

(5) يوجد فيروس (الإيدز) في أنسجة وسوائل جسم المصاب المريض وحامل الفيروس، وخاصة في الدم والمني والإفرازات المهبلية. وينتقل الفيروس أساسا عن طريق تعدد قرناء العلاقات الجنسية ومخالطة البغايا.

(6) انظر هامش (النجمة) ص64، لمزيد من التفصيلات عن مستجدات مرض (الإيدز).

وحالة المريض **أيدي جراهام** تشير إلى ذلك، ففي عشية عيد ميلاده الماضي انهار جهاز مناعته تماما فأخذته شركات الأدوية لإجراء التجارب عليه باستخدام عقار (نفريين) الذي تصنعه شركة بوهرنجر انجلهام الألمانية.

وأنفقت الشركة على علاجه لمدة عامين حسب قوله، ووقع على وثيقة بذلك بعد خمسة أشهر على تحسن وضعه، وبدأ يتماثل للشفاء بعد تناوله (كوكتيلا) (*) مخلوطا من (لاميتفودين) و (نقيريبين) ومعوض عن (أي. زد. تي).

وظل يتلقى العلاج لـ(19) شهرا أخرى بعد ذلك وقف من جديد إزاء خطر الموت!

وأشار المريض أن (الشركات) تجني أرباحا طائلة ولعلها تبحث عن طريق لاستقرار حالة المرضى بدل شفائهم التام!

وهناك تجارب أخرى في جنوب أفريقيا على (160) مريضا تلقوا عقار سكوينيفر من شركة هوفمان لاروش!

وهؤلاء هم جزء من (3500) مريض من أرجاء العالم، واكتشفوا بعد (80) أسبوعا من العلاج أن (الشركة) لن تعطيهم أي عقار بعد ذلك!

ويقول البروفسور بيتركليتون جونز، رئيس اللجنة الأخلاقية في إحدى الجامعات: أن الشركات تأتي من الخارج إلى هذه البلاد لكنها تدوس على الأخلاق!

ولاحظ بروفسفور آخر: أن كثيرا من المرضى الذين تحسنت أحوالهم سرعان ما تدهورت صحتهم بعد قطع الدواء!

وقد شعرت لجنة الأخلاق بأنها قد خدعت، ولم تكن تدرك الموقف تماما عندما حثت المرضى على توقيع العقود على التجارب!

(*) أي: (Cocktails).

وهناك غضب على شركات الأدوية في بلدان أخرى، مثل: الأرجنتين التي يعاني مرضاها تجارب مماثلة وإهمالا!

والشكل رقم (13): يوضح حجم المأساة، فالإيدز يتوارى في البلدان الغنية، ويفتك – بكل أسف – بالدول الفقيرة غير الغنية!

فقد بلغ عدد المصابين بفيروس الإيدز (40) مليون مصاب منذ عام 1981م (1401هـ): أودي بحياة (20) مليون، وجعل نحو (14) مليون يعانوا!

- وبلغ عدد المصابين في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مليون مصاب!
- وفي الصحراء الأفريقية (28.5) مليونا!
- وفي أفريقيا والشرق العربي (الأوسط)، (500.000) مصاب!
- وفي آسيا والمحيط الهادي (6.6) ملايين مصاب!
- وأوروبا الغربية: (550.000) مصاب!
- وأمريكا الشمالية: (950.000) مصاب!
- وأمريكا اللاتينية: (1.5) مليون مصاب!
- وفي الكاريبي و(أوقيانيا) أوقيانوس(*): (420.000) و (15000) مصاب على التوالي!

وأشارت الأرقام التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية إلى أن إصابة إنسان بالإيدز كل (15) إلى (20) ثانية، أي ما يعادل نحو (5000) خمسة آلاف إنسان يوميا!

وارتفاع عدد الإصابات في العالم إلى (13) مليون مصاب، واحتمال إصابة الملايين غيرهم في المستقبل!

وأفادت دراسة اقتصادية أن (الإيدز) قد يكلف الاقتصاد العالمي بين (356) و (514) مليار دولار أمريكي!

(*) البحر المحيط، استراليا ونيوزيلندا.



شكل رقم (11)

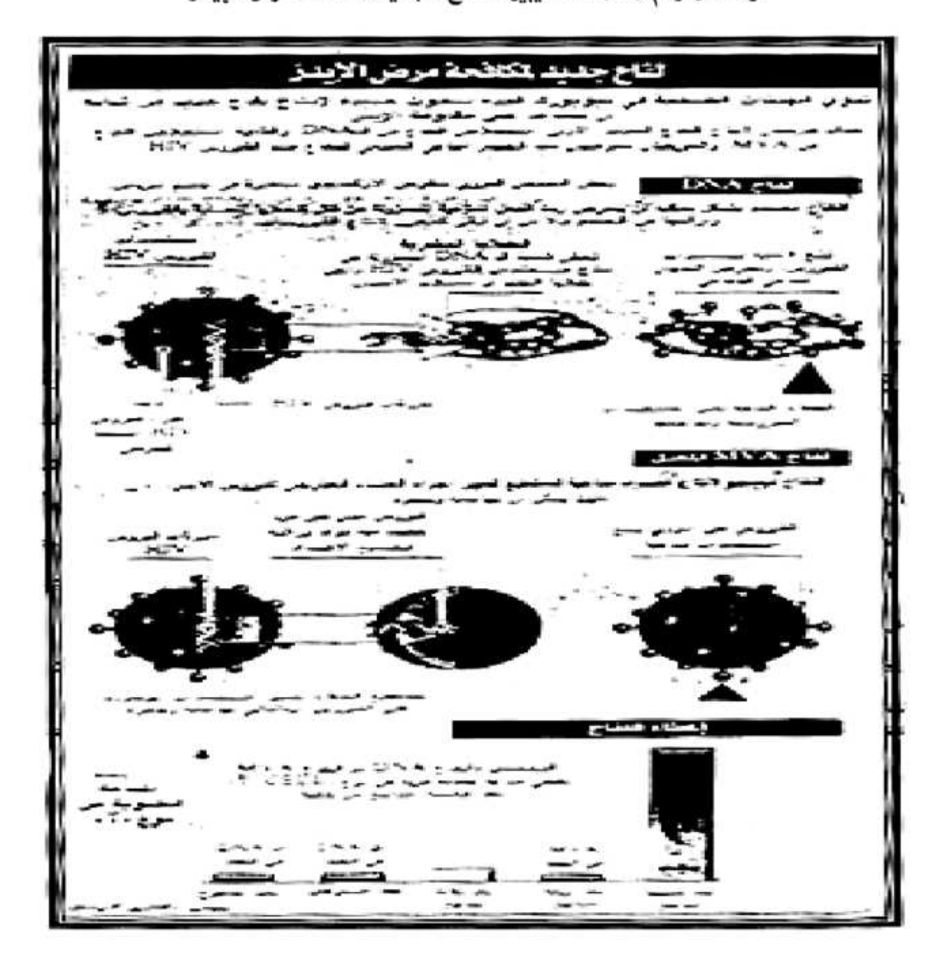
المصابون بفيروس الإيدز في العالم(*)

(*) استطاع العلماء الاستراليون إعادة بناء الجهاز المناعي لدى الفئران، وذلك باستخدام الخلايا الجذيعية الأصلية، وتستخدم هذه التقنية في إعادة بناء الجهاز المناعي لدى المرضى الذين يعانون من مرض الإيدز أو المرضى الذين يعانون من الأمراض السرطانية أو الذين خضعوا إلى علاجات شعاعية أدت على أضعاف الجهاز المناعي.

ويتوقع العلماء أن يصبح بناء **الجهاز المناعي** ممكنا لدى الإنسان خلال السنوات الثلاث المقبلة (2005م، 2006م، 2007م).

وأشار الباحث (جيس جيل) في جامعة موناش بمدينة ملبورن في استراليا أن هناك مجموعة من الخلايا الأصلية التي يمكن أن تتحول إلى (الغدة الصعترية اللمفاوية) الجهاز الوحيد الذي ينتج الخلايا التي لدى الإنسان بعد سن العشرين.

والشكل رقم (12) أدناه يبين اللقاح الجديد لمكافحة مرض الإيدز



لقاح جديد لمكافحة مرض الإيدز

DNA

شكل رقم (12)
مرضى الإيدز في العالم

○ التجارة في الصحة:

وأصبحت مهنة الطب – بكل أسف – صناعة يتاجر بها دهاقنة العولمة ورجل المال والاقتصاد إذ صار المرضى (عملاء) تمارس عليهم أحدث نظريات التسوق والدعاية والإعلان!

فالمثقفون والمتعلمون أصبحوا يتلقون المعلومات الطبية من خلال مواقع شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) دون علم بمدى مصداقيتها حتى هناك من طلب (الدواء) من خلال (الإنترنت) وسرعان ما يصل إلى المنزل، في بلده -بكل سهولة - من مواقع تسوق الدواء!

وبمقارنة تعاطي المرضى بهذه الطريقة للدواء لا يقل استهتار عما يصرفه بعض الصيادية، بائعي الأدوية، من مضادات حيوية بالطريقة التي يبيعون بها حليب وحفائظ ومستلزمات الأطفال!

ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت التجارة في الصحة ذروتها إذ زار مواقع صحية (طبية) أكثر من (25) مليون أمريكي قبل زيارتهم للأطباء في عام واحد فقط بل أن نسبة (80%) في المائة من هؤلاء، والمراجعين الآخرين لتلك المواقع قد تلقوا علاجا بشكل مباشر وغير مباشر!

وأشارت مجلة (نيوانجلاند) الأمريكية إلى زيادة مرعبة في عدد الوصفات الطبية الموجهة إلى المرضى مباشرة مما يدل على وجود هوس بين المرضى ناتج عن كثافة (الإعلانات) والدعاية، من قبل الشركات العاملة في صناعة الدواء إلى العملاء (المرضى) رغم أن منظمة الدواء الغذاء الأمريكية تشدد على تقنين هذه الوسائل.

وفي أوروبا ينفق على التجارة في الصحة وحدها مبلغ مقداره ثلاثة تريليونات دولار أمريكي حسب تقرير منظمة الصحة العالمية!

ويتوقع أن يزيد الإنفاق تريليونا آخر خلال الثلاث سنوات المقبلة!

○ القرصنة (الإسرائيلية) الصهيونية:

يعد الاتجاه نحو **سوق عالمي متعدد الأطراف** عبر عولمة المؤامرة أصبحت واضحة وظاهرة للعيان لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال خصوصا وأن دمج الكيان (اليهودي) الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة في هذا السوق لا يحتاج إلى مؤشرات أو أدلة أو براهين على الإطلاق لأن هناك شبه إجماع من قبل القوى العالمية الفاعلة هذا السوق، ويأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أن تمرر مباشرة

أو غير مباشرة ألاعيب (بروتوكولات أبالسة صهيون) [1] لا سيما وأن قيادة العصابة الصهيونية تخطط بدقة تامة بحيث لا يغيب عنها أي شاردة أو واردة إلا وقد أخضعتها للتمحيص والتدقيق والتأمين سواء عبر الحكومات التي سيطرت عليها بالإغراءات المادية والدنيوية أو التهديد بالتغير أو عبر الشركات الأمريكية أو الغربية المتعدد الجنسيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ مجموع صادرات السلع الأمريكية لإسرائيل[2] (7.7) بليون دولار عام 1999م بزيادة (10.3%) من مستويات عام 1998م إذ بلغت قيمة استيراد الولايات المتحدة من إسرائيل (9.9)بليون دولار بزيادة مقدارها (14.4%) عن عام 1998م.

أما قيمة استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة الأجنبية في إسرائيل (فلسطين المحتلة) عام 1998م (1418هـ) ما مجموعه (3.1) بليون دولار بزيادة مقدارها بنسبة (51.2%) في المائة عن مستويات على 1997م (1417هـ)..

وتتركز استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في إسرائيل في **القطاع الصناعي** رغم أن الاستثمار في الخدمات المالية آخذ في الازدياد، وأكثر من نصف مجموع الاستثمارات الأمريكية المباشرة الأجنبية في الصناعة المتصلة بالإلكترونات.

وبلغ **العجز التجاري** للولايات المتحدة الأمريكية مع الكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة عام 1999م (1419هـ) بمقدار (2.2) بليون دولار، على أساس إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية، وهو ما يمثل زيادة عن عجز عام 1998م (1418هـ) الذي بلغ (1.7) بليون دولار!

وفي نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية للكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة أصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الملكية الفكرية

---

(1) الترجمة الإنجليزية المتداولة لعنوان هذه البروتوكولات، والمضاف إليها كلمة (حكماء) غير دقيقة، لأن هذه البروتوكولات خلاصة لمخططات أبالسة صهيون في إفساد الإنسان، وهدم كل الديانات والقيم والمبادئ والآداب والأخلاق.

(2) انظر: تقرير مكتب الممثل التجاري الأمريكي السنوي بتاريخ 31 مارس (آذار) 2000م بشأن الحواجز التجارية الأجنبية بعنوان: التقرير القومي التجاري للعام 2000م، (54) دولة من كبار وشركاء الولايات المتحدة التجاريين، ويمكن الحصول على التقرير بأكمله على الموقع الإلكتروني التالي:
(http://www.ustr.gov/nte/2000/contents.hml)

العالمية، وموقع على كل من: ميثاق بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، والميثاق العالمي لحقوق الطبع، وميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية ومعاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع!

وفي أبريل (نيسان) 1999م؛ أعلن الممثل التجاري الأمريكي: أن إسرائيل وضعت مجددا على قائمة المراقبة ذات الأولوية الخاصة (301)!

واستشهد بعدد من دواعي القلق بما فيها قلق محدد بشأن عدم ملائمة القانون الإسرائيلي الخاص بحقوق الطبع والتأليف، ومستويات القرصنة في حقوق الملكية الفكرية، خصوصا أقراص (CD) السمعية، وعدم إيلاء اهتمام من قبل الشرطة والنيابة العامة بقضايا حقوق الملكية الفكرية إلى جانب تعديلات مقترحة في قانون الصيدلية يضعف حماية براءات الاختراع للمستحضرات الصيدلية، ويجيز الاستعمال التجاري غير العادل للمعلومات الاختبارية.

وتقدر خسائر الصناعة الأمريكية بما يتراوح بين (160) و(200) مليون دولار قرصنة برامج الكمبيوتر والفيديو و (CD) كاسيت!

وأقر الكيان الصهيوني تنظيما (تشريعا) في ديسمبر (كانون الأول) 1999م، تعديل قوانين براءات الاختراع والماركات التجارية وسواها من القوانين ذات الصلة، مما يجعل الكيان الصهيوني يتمثل لالتزاماتها بموجب الاتفاق الخاص بالنواحي التجارية للملكية الفكرية (اتفاق تريبس) بحلول الأول من يناير (كانون الثاني) 2000م غير أن هذه التعديلات لا توفر حماية مناسبة للمعلومات الاختبارية السرية!

ومن المتوقع أن تعزز تعديلات حقوق الطبع، وحقوق التوزيع وحقوق استئجار واستيراد مواد مشمولة بحقوق الطبع، ولكنها لا تعتبر في المفهوم الإسرائيلي (الصهيوني) اليهودي قرصنة برامج الكمبيوتر (الحاسوب) الحاسب الآلي على نطاق تجاري عملا جنائيا!

أليس هذا استهتارا فاضحا بالقيم والمثل والأخلاق؟

وأين الدول الغربية التي تتشدق في أبواقها الإعلامية والتعليمية بأنها دولة تصون الحقوق والقيم والأخلاق!

الفصل الثالث

إمبراطورية عولمة المفاوضات

إمبراطورية عولمة المفاوضات

تأتي عولمة المفاوضات أحد الركائز الرئيسية التي تستند عليها إمبراطورية العولمة المعاصرة في السيطرة والهيمنة وبسط النفوذ على حكومات وشعوب العالم[1].

واتخذت من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[2] (الجات) التي تعني إطارا للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة[3] العالمية (الدولية) وفقا للقواعد (المبادئ) والأحكام المتفق عليها بين الدول عبر اتفاقيات التجارة الإقليمية نهجا في اختراق اقتصاديات بلدان العالم عبر الشركات الغربية متعددة الجنسيات بحجة تبادل المصالح المشتركة!

وقد اقتصرت (الجات) في بدايتها على **التجارة** في السلع ثم إضافة الخدمات والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع استثناء النفط (البترول) **والأخشاب** لأسباب واهية لا تستند إلى حجة أو مبرر يدعم أسباب استثناء اتفاقياتها الإقليمية منها.

وتتلخص المبادئ الأساسية للاتفاقية في أن التجارة ينبغي أن تتم على أساس **عدم التمييز** (مادة الدول الأولى بالرعاية)، وهو شرط يضاف إلى معظم الاتفاقيات

(1) المقصود حكومات وشعوب العالم النامي (الثالث). وأما حكومات وشعوب العالم المتقدم (الغرب) فتأخذ ما يتناسب مع دساتيرها وأنظمتها وقوانينها المطبق بالفعل، في بلدانها كالسياسة الزراعية والمعونات والقروض، فهي لا تساير في أغلبها نصوص وبنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية!

(2) أنشئت في أول يناير (كانون الثاني) عام 1948م بهدف خفض الحواجز الجمركية وزيادة حجم التجارة الدولية والاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات وسهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.

(3) حرية التجارة يقصد بها نظام التعريفة الجمركية الذي لا يفرق في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المنتجة محليا بمعنى أن كلا النوعين من السلع تكون على أساس واحد، فأما أن تفرض عليها الضريبة الجمركية على قدم المساواة - سعر موحد للضريبة على السلع المستوردة والسلع المماثلة المنتجة - محليا. وإما تعفى من الضريبة كليا.

التجارية التي تعقد بين الدول. إذ ينص على أن جميع الامتيازات والحقوق والمزايا التي يمنحها الفريق الواحد بموجب الاتفاقية التجارية التي يجب أن تنتقل تلقائيا إلى الفريق الآخر بحيث يمكنه التمتع بامتيازات وحقوق ومزايا الدولة الأكثر رعاية، وأن **الصناعة المحلية** لا تستحق (الحماية) إلا من خلال التعرفة الجمركية على أساس قيود كمية أو غير ذلك من الإجراءات، وأن التعريفات الجمركية ينبغي تخفيضها عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف[1]، وأنها مقيدة ضد الزيادة - فيما بعد - وأن الدول الأعضاء[2] يجب أن تتشاور فيما بينها للتغلب على مشكلات التجارة.

وتعتمد (الجات) على فلسفة الميزة النسبية (Comparative Advantage) التي تعني أن لكل دولة مقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها.

وهذه (المقومات) تسمح لها بإنتاج السلع والخدمات بأسعار، وجودة أفضل من غيرها، ولذلك فلن تجد مجالا لها إلا في الأسواق الدولية بميزات تفوق مثيلتها من الدول الأخرى.

وتعمل (الجات) على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع لكي تنساب دون عوائق، فتحقق للدول المصدرة النمو والرخاء الاقتصادي[3].

---

(1) اصطلاح متعدد الأطراف (Multilateral) يطلق عادة على الأوضاع التي تشير فيها التجارة الدولية على أساس أن كل دولتين في غير حاجة إلى موازنة تجارتها أو مدفوعاتها مع بعضها البعض بحجة أن التجارة الدولية المتعددة الأطراف تضمن في أتم صورها أن كل (العملات) تكون قابلة للتحويل إلى ذهب أو قابلة للتحويل إلى بعضها البعض غير أن وجود الحواجز الجمركية أو القيود المختلفة على الاستيراد كنظام الحصص أو غيرها الذي يعوق سير نظام التجارة الدولية المتعددة الأطراف.

(2) أي الدول المتعاقدة.

(3) أنظر مؤلفنا بعنوان "هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم، ص 102.

أما الدول المستوردة فلا تحقق ذلك لاعتمادها كلية على الدول المصدرة فحسب[1].

وتمثلت المبادئ الأخرى لمنظمة التجارة العالمية في مبدأي العالمية والشفافية[2].

ونظمت التجارة في السلع فقط في (الجات) عرفت باسم: (جات)، 1994م في حين أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية شملت (29) مادة خاصة أخرى تنظم القطاعات الاقتصاديات كالتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الاستثمارات والزراعة والمنسوجات والحواجز التقنية على التجارة.

وتتضمن بنود الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية[3] عددا من الاتفاقيات الفرعية تغطي كافة المجالات السلعية والخدمية.

وتتمثل الاتفاقية الأولى في تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف لإيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية (الجات).

وتتضمن الاتفاقية **الالتزامات** الواجب على الدول الأعضاء مراعاتها في مجال دخول الأسواق[4] والدعم المحلي، ودعم الصادرات، واتفاقية الإجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الأقل نموا والدول المصنفة كمستورد صافي للغذاء.

---

(1) في الأصل: "وكذلك لبقية دول العالم حيث ستؤدي هذه (الحرية) في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية" بالطبع بالنسبة للدول المصدرة، وليس الدول المستوردة (النامية)!

(2) إلزام الدول بإعداد (تقرير) بصفة دورية دول حالة (وضع) الاقتصاد والأنظمة الموجودة إلى هيئة مراجعة السياسة التجارية، وهي: الهيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية المرتبطة بمراجعيه السياسة التجارية.

(3) أنظر مؤلفنا بعنوان: منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم، لمزيد من التفصيلات.

(4) أي حلت التعريفة الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية بحيث تقدم المستوى من الحماية، وبالنسبة للدول الصناعية يتم تخفيض الجمارك بنسبة (36%) على مدى ست سنوات، وبمعدل (24%) للدول النامية على مدى عشر سنوات، وفيما يختص بالدول الأقل نموا ليس هناك ما يلزمها بتخفيض الجمارك. وتنص الاتفاقية بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة (36%) خلال فترة ست سنوات، وبالنسبة للدول النامية، تصل التخفيضات إلى ثلثي المطبقة في الدول الصناعية على إحدى عشر سنة.

وأما الاتفاقيات الفرعية الأخرى، فهي:

- اتفاقية مكافحة الإغراق:

توفر مزيد من الدقة في كيفية تحديد المنافسة الإغراقية حيث وضعت المعايير الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناجم عنها بالنسبة للصناعات الوطنية في البلد المستورد بجانب وضع إجراءات خاصة بإثبات وقوع الضرر، وإجراءات مكافحة الإغراق.

وقد نصت الاتفاقية على إنهاء أي قضية إغراق إذا ثبت أن هامش تخفيض سعر السلعة المصدرة يقل عن نسبة (2%) في المائة من سعر التصدير أو إذا كان حجم واردات الدول المتضررة من السلعة موضع الخلاف يقل عن نسبة (3%) في المائة من إجمالي وارداتها منها، وفي جميع الأحوال يجب إنهاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها.

- اتفاقية التعريفة الجمركية:

تضمنت تقييم التعريفة الجمركية، وتعطي إدارات الجمارك الحق في طلب أية معلومات إضافية من المستوردين في حالة الشك بسلامة قيمة السلع المستوردة المقدمة من قبلهم.

- اتفاقية التدقيق قبل الشحن:

تضمن واجبات ومهام وكالات وشركات التدقيق، وكذلك واجبات المصدرين، واستحداث آلية خاصة للمتابعة وحل المشكلات بين المصدر ووكالة التحقيق.

- اتفاقية شهادات المنشأ:

تضمنت وضع برنامج متكامل للتنفيذ يكتمل خلال ثلاث سنوات، أي يضم مجموعة من القواعد المتبعة في شهادات المنشأ.

- اتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد:

تهدف إلى تقليص الإجراءات الإدارية للتراخيص، الحد الأدنى من الوقت على أن لا تتجاوز مهلة الرد الستين يوما.

- اتفاقية الدعم والتعويض:

تضمنت تقسيم الدعم إلى ثلاث مجموعات، منها: الدعم المحظور، وهو الدعم المتعلق بدعم الصادرات أو السلع المستوردة، والدعم المشروط، ويشترط قبوله عدم حدوث انعكاسات ضارة على مصالح الدول الأعضاء كالأضرار بصناعاتها الوطنية.

وقد حددت الاتفاقية، المقاييس الواجب اعتمادها لتقدير الضرر الناجم من الدعم، أهمها: إذا تجاوزت نسبة الدعم نسبة (5%) في المائة عن قيمة المنتج.

والنوع الثالث من أشكال الدعم التي لا يمكن تصنيفها ضمن النوعين السابقين كالمساعدة أو العون الذي توفره الدول للبحوث والدراسات الصناعية.

كما تشترط الاتفاقية إنهاء قضية التعويض إذا ثبت ضآلة ضرورة إنهاء أي قضية إذا كان الدعم يمثل أقل من نسبة (2%) في المائة من قيمة السلعة بالنسبة لبعض الدول النامية، أو نسبة (3%) في المائة بالنسبة لدول أخرى يمثل حجم الدعم أقل من نسبة (1%) في المائة من القيمة المضافة للمنتج، وبالنسبة للتعويض.

○ اتفاقية التدبير الوقائية:

تضمنت السماح للدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة في استيراد سلعة، وإنهاء كافة الإجراءات الوقائية خلال ثماني سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية.

وبالنسبة للدول النامية أجازت الاتفاقية مد فترة تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات.

○ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تضم ثلاث أجزاء:

الأول: حول الخدمات المقدمة في دولة للمستهلكين من دولة أخرى كالسياحة، ومقدمة من شركة كالخدمات المعدنية والمقاولات والخدمات الاستشارية.

والثاني: حول أنظمة قيام كل دولة عضو فورا وبدون شروط بتوفير المعاملة الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية لجميع موردي الخدمات من كافة الدول الأعضاء.

○ اتفاقية الملكية الفكرية(*):

تتضمن الإجراءات التي ينبغي مراعاتها من قبل الدول الأعضاء تجاه كل بند، مثل: حقوق الطبع والعلامات التجارية، وعلامات أنشطة الخدمة والتصميمات

(*) تعرف باللغة الإنجليزية: (Trade Related Intellectual Property).

الهندسية، وبراءات الاختراعات، وحقوق النشر، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية.

ومنحت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها عام واحد لتعديل قوانينها، وخمسة أعوام للدول النامية، والدول التي تمر بتجربة تحويل اقتصادياتها من أسلوب التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وإحدى عشر عاما للدول الأقل نموا.

وتتضمن الاتفاقيات (الاتفاقات) إنشاء نظام جديد لتقوية النظام القائم في تسوية المنازعات، وحق أي دولة عضو أن تذعن التفاوض إذا ما طلبت دولة عضوا آخر منها خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب.

كما تم استحداث إنشاء **هيئة للاستئناف** تألف من سبعة أشخاص تنظر في الأمور القانونية فقط التي يتضمنها تقرير لجنة التحكيم والتفسيرات القانونية التي انتهت إليها.

ولمعرفة آثار هذه الاتفاقيات (الاتفاقات) على اقتصاديات الدول المتعاقدة نشير إلى أهدافها كالآتي:

ويتم تحقيق هذه الأنواع عن طريق قيام الدول الأعضاء بالتالي:

1. وضع حد أدنى للمعايير لحماية جميع أنواع الملكية الفكرية- وعلى سبيل المثال- عشرون عاما لبراءة الاختراع.
2. منح ميزة المعاملة الوطنية.
3. تحديد الإجراءات والوسائل العلاجية تبعا للقوانين الوطنية بحيث يحظى الأجانب بحقوقهم كاملة.

- اتفاقية المنتجات الصناعية:

بناء على هذه الاتفاقية يجري تخفيض (التعريفات) بأكثر من الثلث في المتوسط على المنتجات الصناعية.

وفي **الدول الصناعية** قد تلغى التعريفات في عدة قطاعات، مثل: الصلب والأدوية والخشب ومنتجات الخشب.

أما في **البلدان النامية**، فالتخفيض كبير لحواجز التعريفات فيها، وزيادة في عدة تعريفاتها الملتزمة التي تلزم بعدم رفع تعريفاتها بدون استثارة وتعويض.

- اتفاقية المنتجات الزراعية:

تشجع الدول الأعضاء على منح التجارة في منتجات الزراعة توجيهات تسويقية قوية من خلال الحد من دعم الصادرات، وتحويل الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات، تطبيق التعريفة التي تزيد من شفافية المساعدات ثم تخفيض هذه التعريفات بحوالي (36%) في المتوسط.

وتخفيض حجم الصادرات المدعومة يتم مع مرور الوقت بنسبة (21%)، كما يتم تخفيض الدعم والتعريفة في غضون ست سنوات في الدول الصناعية، وعشر سنوات في الدول النامية.

أما الدول الفقيرة جدا، فيتم إعفاؤها من هذه الالتزامات.

وللتغلب على احتمال أن يؤدي قطع الدعم إلى تخفيض حجم المنتجات الزراعية التي تغرق أسواق العالم، فقد تزداد (التكاليف) على المدى القصير للبلدان النامية التي تستورد في الوقت الحاضر كميات هائلة من الأغذية المدعومة، تم توفير مساعدات مرحلية أو انتقالية من خلال المعونات الغذائية، ودعم التنمية الزراعية.

أما الدول الفقيرة للغاية والدول التي تعتمد تماما على الأغذية المستوردة إلى حد أنها تعاني من مشكلات في المدفوعات الخارجية لها الحق في الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي سواء من الاتفاقيات الحالية أو المتجددة.

○ اتفاقية الخدمات:

تتضمن التزامات أساسية على جميع الدول الأعضاء وخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات(*)، ومنها:

الخدمات المالية والاتصالات والنقل والوسائل السمعية والبصرية والسياحية والخدمات المهنية وانتقال العمالة.

ومن ضمن الالتزامات: التزام الدولة الأولى بالرعاية الذي يمنع بصورة جوهرية البلاد من التمييز بين موردي الخدمات الأجانب.

كما أن الدولة تلتزم بصورة خاصة بتحرير بعض الخدمات.

وتتضمن المعاملة الوطنية: أي معاملة موردي الخدمات الأجانب نفس معاملة الموردين المحليين، وشروط دخول السوق.

وتسنح بعد تنفيذ هذه الاتفاقية الفرصة للدول المشتركة للحصول على إعفاء من التزام الدولة الأولى بالرعاية في الخدمات المالية.

ويضع إطار الاتفاقية أيضا أساسا لمزيد من تحرير التجارة العالمية في الخدمات من خلال جولات تالية من المفاوضات التي تنطبق على بقية الاتفاقيات المندرجة في الفصل الختامي.

(*) تم استئناف مفاوضات خدمات الاتصالات السمعية والبصرية بعد أن تم التوقيع الوزاري للفصل الختامي.

○ اتفاقية المنسوجات والملابس:

في ظل هذه الاتفاقية تستكمل الكوتا(*) (الحصص) الثنائية المتفاوض عليها بناء على اتفاقية الألياف المتعددة الحالية، وذلك خلال فترة تستغرق عشر سنوات اعتبارا من تنفيذها.

○ اتفاقية الدعم:

حددت الاتفاقية ثلاثة أنواع من الدعم، وهي:

1. دعم ممنوع: يتعلق بأداء الصادرات أو باستخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة.
2. دعم مؤثر الذي يؤثر بالضرر على الدول الأعضاء الأخرى.
3. دعم غير مؤثر يشمل الدعم المقدم بشروط معينة للبحوث الصناعية، ونشاط التطوير غير التنافس لمناطق غير مميزة أو المنشآت الموجودة التي سوف تتكيف مع المتطلبات البيئية الجديدة.

ووضعت الاتفاقية قيودا على استخدام التدابير المضادة المتعلقة بدعم المنافسين، والوقاية من ظهور أية مشكلات منحت الدول النامية، والدول الانتقالية من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق فترة سماح لجعل الدعم الذي تقدمه يتفق مع القواعد الجديدة.

○ الحواجز التكنولوجية (التقنية):

تهدف الاتفاقية إلى التأكيد على أن المفاوضات والمعايير التقنية (التكنولوجية)، وإجراءات الاختبارات، ومنح الشهادات لا تشكل حواجز غير

(*) الكوتا التي يتم العمل بها خلال هذه الفترة ترتفع بدرجة معقولة تسمح بدخول السوق بدرجة متزايدة.

ضرورية أمام التجارة، ولذلك تشجع الدول على استخدام المعايير الدولية، ولكنها لا تفرض تجانس المعايير، وفي نفس الوقت بحق الدول في فرض الحماية للإنسان والحيوان والنبات والصحة والبيئة عند مستويات تراه مناسبة، ويجب عدم منعها بالتأكد من تحقيق معاييرها المرغوبة.

- اتفاقية وضع قواعد ضد الإغراق:

توضح الاتفاقية بالتفصيل القواعد الخاصة بطريقة تحدد الإغراق والضرر والإجراءات المتبعة عند فحص سياسة ضد الإغراق، وفترة تدابير ضد الإغراق.

كما توضح دور الهيئات المتعارضة في تسوية المنازعات بالنسبة للإجراءات التي تراها الهيئات القومية عند معالجتها الإغراق[1].

- المفاوضات الحكومية:

تتضمن **الفصل الختامي** الإجراءات التي تستهدف تيسير عضوية الدول النامية في اتفاقية المعالجات الحكومية الحالية.

وتجري المفاوضات الخاصة لوضع اتفاقية جديدة للمفاوضات الحكومية، وهي: ليست جزءا رسميا من (جولة أوروجواي) لتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الخدمات والسلع والتدابير العلاجية التي تتخذها الهيئات الحكومية التابعة للحكومات المركزية.

وفي دراسة[2] أجريت بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولي عن **آثار اتفاقيات (الجات) على الدول النامية:** خلصت إلى أن اتفاقيات التعرفة الجمركية والتجارة

(1) تم تفويض (لجنة) ضد الإغراق لإيجاد حلول للقضايا التي لم تحل حتى الآن.

(2) أجريت قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية.

(الجات) تزيد من قوة إمكانات النمو في البلدان النامية، وخاصة التي تنتهج سياسات تجارية انفتاحية نتيجة لإتمام جولة أوروجواي بنجاح.

وقد هبطت الشكوك المحيطة بمستقبل نظام التجارة الدولية إذ وسعت نطاق هذا النظام ليشمل **الزراعة والمنسوجات والخدمات** مع توضيح القواعد الخاصة بحقوق الملكية الفكرية[1].

وتتضمن المنافع المحققة للبلدان النامية على زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد هبوط التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية أو إلغائها، وتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج[2]، وتحويل التكنولوجيا (التقنية) المصاحب للانفتاح الاقتصادي، وزيادة التعاون العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية التي ستحسن البيئة الخارجية المواجهة للبلدان النامية مما تؤدي إلى تحسن أداء بلدان النمو المنخفض الذي يتوقف إلى حد كبير على نجاح التصحيح المحلي الذي يجعل هذه الاقتصاديات أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة المفتوحة أمامها.

وقد اشتملت الاتفاقية على عنصرين هامين، وهما: التخفيض المقرر للإعانات الزراعية، وإخضاع التدابير الجمركية للتعريفات، ومنها: بوجه خاص حماية (القطاعات) الزراعية، وقد أعطيت للبلدان النامية حرية أكبر في تدرج التغيرات اللازمة.

---

(1) تعرف أحيانا بالملكية العقلية، وهي: الحقوق التي تنسب إلى المؤلفات الأدبية، الموسيقية، الفنون، التصوير السينمائي والعلمي، الاختراعات، الاكتشافات العلمية، النماذج الصناعية، الرموز.

(2) يقصد به كل عمل تتولد منه منفعة، ويطلق كذلك على المشروع الذي يدر منفعة بأنه مشروع إنتاجي أو اقتصادي. فالإنتاج يشمل كل محاولة يقوم بها الإنسان لتحويل أو تكييف الموارد الطبيعية في الكون بما في ذلك الخبرة والمعرفة بحيث تصبح قادرة على إشباع حاجات الإنسان.

كما أن أفقر البلدان مستثناة عموما، ورغم أن (المنتجات) الزراعية لا تشكل سوى نسبة (13%) في المائة من الصادرات **السلعية** لجميع البلدان النامية، فإن (الصادرات) **الزراعية** لعدد من البلدان تشكل نسبة كبيرة من صادراتها، وتشكل حصيلة الصادرات من المنتجات الاستوائية الزراعية أكثر من نسبة (50%) في المائة من حصيلة الصادرات بالنسبة لنصف عدد البلدان النامية بالإضافة إلى أن أثر جولة أوروجواي على أسعار هذه السلع كبير بالنسبة لبلدان نامية عديدة باستثناء بعض كبار البلدان المصدرة للغذاء، وخاصة **أمريكا اللاتينية** التي لا توجد حماية تذكر للزراعة في البلدان النامية، وبالعكس نجد أن بعض البلدان الصناعية قيدت دخول البلدان النامية إلى أسواقها.

كما أن دعم **الأسعار المحلية** في البلدان الصناعية شجع على الإنتاج الفائض، وخفض أسعار السوق العالمية كل حصة للبلدان النامية بالإنتاج الزراعي العالمي والتجارة العالمية في الزراعة، وكذلك أدى انخفاض الإنتاج الزراعي داخل البلدان النامية إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، فازداد الطلب على **الخدمات الاجتماعية** الأساسية بشكل أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية، وتقليل أو إنهاء الحماية ونظم دعم الأسعار في البلدان الصناعية التي تشجع إنتاج الغذاء في البلدان النامية التي يتمتع عدد منها بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي لذلك فإن البلدان النامية تستفيد إجمالا من تحرير التجارة الزراعية، وإن كانت البلدان التي تحصل على أغذية مدعومة نتيجة لوجود فائض إنتاجي البلدان الصناعية قد تخسر على المدى القصير أو تستفيد بلدان عديدة أيضا من إنهاء نظم حصص الاستيراد والممارسات

التمييزية في تجارة المنسوجات والملبوسات التي تشكل صادراتها الصناعية الرئيسة.

وتتوقف الفوائد التي ستعود على البلدان النامية على الفرص المتاحة لها لدخول أسواق البلدان الصناعية، وإنهاء التفضيلات التجارية، وعلى مدى تأثر جوانب الكفاءة والتوزيع في اقتصادياتها بالتغيرات في الأسواق النسبية، وخاصة في قطاع الزراعة بعد الانخفاض التدريجي للدعم وغيرها من أشكال التدخل في الأسواق على مدى فترة تتراوح بين (5-20) سنة.

والشكل التالي: يوضح السياسية الزراعية الأوربية كنموذج للبعد الاستراتيجي للدول الغربية في السيطرة والهيمنة وبسط النفوذ التي تهدف إلى أن يصل التخفيض في المجال الزراعي بمبلغ مقداره (30.1) مليار جنيه إسترليني مخصص للسياسة الزراعية (الغربية) المشتركة إلى جانب تخفيض دعم أسعار الحبوب ولحوم البقر بنسبة تزيد عن (30%) في المائة على مدى ست سنوات بالإضافة إلى تخفيض تدريجي لدفعات مساعدة المزارعين.

ويؤثر التخفيض على (2.4) مليون مزارع من إجمالي عددهم (7.5) ملايين مزارع.

وتؤثر على مزارعي دول اللجنة الأوروبية على النحو التالي: الدانمارك بنسبة (40%) في المائة، بريطانيا بنسبة (75%) في المائة، ايرلندا بنسبة (50%) في المائة، إيطاليا بنسبة (17%) في المائة، لوكسمبرج بنسبة (85%) في المائة، البرتغال بنسبة (2%) في المائة، السويد بنسبة (74%) في المائة، اسبانيا بنسبة (30%) في المائة، اليونان بنسبة (14%) في المائة.

ويتوقع **ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية**، مثل: القمح والحبوب والسكر والزيوت النباتية ومنتجات الألبان(*).

(*) وهي منتجات محمية بشدة في البلدان الصناعية في الوقت الحاضر لأن التحرير المتعدد القطاعات المنصوص عليه في الاتفاقية قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في البلدان الصناعية.



شكل رقم (13)

السياسة الزراعية الأوروبية كنموذج للبعد الاستراتيجي للدول الغربية في المجال الزراعي

كما يتوقع تأثر بعض البلدان النامية سلبيا بانتهاء بعض التفضيلات التجارية، وهبوط معدلات التبادل التجاري، وتزايد حقوق الملكية الفكرية.

ويتوقع أيضا أن ينجم عن فتح **أسواق البلدان الصناعية** أمام منتجات البلدان النامية لتحقيق مكاسب، منها: الكفاءة أكبر من النتائج المترتبة عن هذه الآثار السلبية على المدى المتوسط والمدة الطويل.

كما يتأثر الدخل النسبي في الريف والمدن إذ يتوقف أثر ذلك على **البطالة** في المدن على درجة الحماية الناتجة عن الصناعة التحويلية، وعلى مدى استجابة الأجور للتغيرات في الأسعار الزراعية، ويتوقع أن تنجم فوائد جمة في قطاعات عديدة كتحقيق وفورات في حجم الإنتاج، وتحويل التكنولوجيا نتيجة لتزايد التقارب العالمي.

كما يتوقع كذلك زيادة التجارة على الاستثمار بعد توسع الأسواق أن تقوى الثقة، فيزداد تبعا لذلك الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية[1] المشاركة في الاتفاقية.

أكدت الدراسة أن معظم الفوائد، المكاسب، المنافع، تعود على **الدول المتقدمة** بينما أقلها يعود على الدول النامية.

وفيما يلي الآثار الناجمة عن تطبيق **نتائج جولة أوروجواي** على اقتصاديات الدول النامية.

اختلفت الآراء أن هناك انعكاسات سلبية للعولمة، وأخرى إيجابية على اقتصاديات الدول النامية[2].

---

(1) وهي بداية الهيمنة، بداية السيطرة، وبسط نفوذ عليها.

(2) المرجع السابق.

فالانعكاسات **السلبية** على اقتصاديات الدول النامية تظهر جليا في أن الدول النامية تستورد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والغذائية بصفة عامة، تضمنت الاتفاقية: الاتفاق على خفض الدعم[1]، تدريجيا الذي تقدمه الدول لإنتاجها من المحصولات الزراعية، فإن تكلفة واردات الدول النامية من تلك السلع سترتفع، ومن ثم يتأثر الميزان التجاري[2] لتلك البلدان سلبيا، ويؤدي أيضا إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية[3].

أعطت (الجات) من قبل، وخاصة في جولة طوكيو[4] تفضيلات أو مزايا أكبر للدول النامية، وبوجه خاص الدول منخفضة الدخل باعتبارها دولا تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي - ما تزال - في مرحلة النمو الاقتصادي في حين أن نتائج جول أوروجواي تقلص هذه التفضيلات مما يجعل الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية التي تؤثر على اقتصادياتها تأثيرا سلبيا.

وقد تمثلت المزايا التي أعطتها (الجات) الدول النامية في نظام الأفضليات (G.S.P) أن يعطي الدول النامية مزايا فيها يتعلق بالتعريفات الجمركية بصورة أساسية.

(1) المقصود الدعم الحكومي.

(2) الميزان التجاري يقارن بين حجم صادرات الدولة بوارداتها، فإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات اعتبر أن الميزان التجاري في صالح الدولة، وإذا حدث العكس، ففي غير صالحها.
كما يوصف (الميزان) سالب أو موجب في الفرق بين قيمة الصادرات في حالة الزيادة، وقيمة الواردات التي تضيف دخلا جديدا للدولة، وبالتالي إلى إشاعة الرفاهية وزيادة الثروة العامة.

(3) قد سبق أن عانت منها بعض الدول عند تطبيقها لبرامج التكيف والتثبت التي طبقتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

(4) أنظر: مدخل مؤلفنا بعنوان: " منظمة التجارة العالمية"، ص 10

وحظيت نسبة كبيرة من الدول النامية، وهي حوالي (66) دولة نامية تتركز في أفريقيا والكاريبي والأطلسي على العديد من المزايا طبقا لاتفاقية لومي[1] التي وقعت في عام 1395هـ (1975م) وجددت في عام 1399هـ(1979م) و1404هـ (1984م) التي تتيح للدول النامية الدخول إلى أسواق المجموعة الأوروبية بمزايا أكثر من المزايا التي يمنحها نظام الأفضليات العام.

وفي الحقوق الملكية الفكرية: تم الاتفاق في جولة أوروجواي على حماية الحقوق الملكية الفكرية التي تستفيد منه الدول المتقدمة فحسب[2].

وأما الانعكاسات الإيجابية على اقتصاديات الدول النامية:

---

(1) نصت على تخفيف بعض الحواجز غير الجمركية، وبموجب اتفاقية جولة أوروجواي تقلصت هذه المزايا.

وفي دراسة أعدتها سكرتارية (الجات) توصلت إلى نتائج مفادها: أن (الحجة) التي ينادي بها البعض، وهي: أن الدول النامية تتضرر من إلغاء نظام التفضيلات (الأفضليات) العام. (اتفاق لومي)، فإن هذه الحجة مردود عليها أن المزايا (التفصيلية) التي تتمتع بها الدول النامية منخفضة الدخل من اتفاقية لومي كانت محدودة للغاية، وأن نظام التفضيلات العام واتفاقية لومي لا يتسمان بالثبات بالإضافة إلى كثرة الشروط هنا.

واستنتجت الدراسة ذاتها أن التخفيضات الجمركية التي اتبعتها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لا تختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى. كما أن جميع الدول التي اشتركت في جولة أوروجواي تستفيد من (الجات) خصوصا من خلال القواعد الخاصة بالخدمات ومراجعة الأنظمة، والقوانين المتعلقة بالتبادل التجاري وحل المنازعات.

وأظهرت الدراسة: أن نتائج جولة أوروجواي تؤدي إلى استفادة جميع الدول المشاركة في الاتفاقية استفادة مباشرة وأخرى غير مباشرة، الاستفادة غير المباشرة التي تستفيد منها الدول النامية تحرير التجارة الدولية الذي يتمثل في زيادة درجة المنافسة في التجارة الدولية ومن ثم تحسين مستوى إنتاجها، واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية، وينعكس ذلك إيجابيا على الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم على مستوى معيشة الأفراد.

(2) الاتفاقية لها أثر على اقتصاديات الدول النامية من حيث تحويل التقنية (التكنولوجيا) إليها.!

فتشير الدراسة إلى انعكاس انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية. إذ أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية[1] يؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم بلدان العالم، ولا سيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن من كساد وركود حاد.

فالتقديرات الأولية تشير إلى أن زيادة الناتج القومي العالمي ما يعادل نحو (300) مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التي نشأت عن تنفيذ الاتفاقية، فإذا ما صحت هذا التقديرات، فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمي، وخروج البلدان الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية التسعينات الميلادية مما يعود بالفائدة على البلدان النامية لأن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية. كما أن زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية[2] إلى أسواق الدول المتقدمة الأعضاء

---

(1) هناك دراسات أشارت إلى أنه على الرغم من قيام الدولة المتقدمة الصناعية بتخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقا لالتزاماتها في (الجات) من نسبة (40%) في المائة في منتصف الثمانيات الميلادية إلى حوالي نسبة (8%) في المائة بعد جولة طوكيو (1973-1976م) ثم إلى نسبة (5%) في المائة بعد ذلك إلا أنها زادت من استخدامها للحواجز غير التعريفية.

(2) إن صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الثمانيات الميلادية خضعت للعديد من القيود غير التعريفية التي كان من أهمها: التقييد الاختياري للصادرات وإجراءات مكافحة الإغراق، والرسوم المماثلة مما كان له آثار سلبية مباشرة على نمو صادرات الدول النامي، ومن ثم قطاعاتها المنتجة لتلك السلع التصديرية. وما انتهت إليه المفاوضات والاتفاقيات: يتيح وضعا أفضل نسبيا للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق العالمية مما يعني أن آمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل، ولكن الخطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي استغلالها، **فاتفاقية المنسوجات** تتيح للدول المتقدمة إمكانية استخدام التقييد=

في منظمة التجارة العالمية (WTO) تتيح الاتفاقية إمكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا، مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، وكذلك الإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة بالإضافة إلى انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية: إذ اشتملت الاتفاقية على بعض البنود التي تؤدي إلى انتعاش الإنتاج المحلي، منها:

= الاختياري التطوعي حتى عام 2005م مع التزامها بالإلغاء التدريجي لحصص التصدير حتى يتم إلغائها بالكامل حتى عام 2005م مع زيادات تدريجية في الحصص خلال تلك الفترة.

كما أن **اتفاقية المواد الغذائية** أسفرت عن التزام الدول المتقدمة بالإلغاء التدريجي للدعم المقدم منها لمزارعيها المحليين مع إلغاء الحصص المفروضة على وارداتها من اللحوم ومنتجات الألبان وتحويلها إلى تعريفات جمركية خلال ست سنوات ثم إلغائها بعد ذلك بالإضافة إلى فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان تدريجيا خلال ست سنوات مع استخدام (اليابان) للتعريفة الجمركية بدلا من الحظر الإرادي بهدف فتح الباب كليا أمام صادرات الدول النامية إلا أن الذي يثير قلق الدول النامية بشكل حقيقي عدم توصل الاتفاقية الآلية للحد من **الإجراءات الرمادية** التي استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية خلال عقد الثمانيات، وأوائل عقد التسعينات الميلادية لحماية إنتاجها المحلي، والحد من صادرات الدول النامية، فالاتفاقية أتاحت للدول إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المماثلة التي كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة. ويتوقع أن يزداد استخدامها في حماية إنتاجها المحلي والحد من وارداتها من الدول النامية مما أثار قلقها بشكل واضح. في الوقت الذي أزالت فيه معظم الدول النامية أغلب الحواجز غير الجمركية على وارداتها، وبالتالي أصبحت أكثر تحررا في سياساتها التجارية الخارجية بالمقارنة بالدول المتقدمة من خلال برامج التكيف التي اتبعت خلال غفوت السبعينات والثمانيات الميلادية.

وعلى الرغم من أن آمال الدول النامية في تجارة عالمية أكثر تحررا، حصلت على التزام من الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرر التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين (6) و (10) سنوات مما ينتج إمكانية أكبر من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية، ومن ثم زيادة صادراتها، وإن كان يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول المتقدمة الصناعية في استخدام الإجراءات الرمادية!

أ. **تخفيض الرسوم الجمركية:** على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الذي يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي، وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

ب. **إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين** في الدول الصناعية له أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص، الحبوب، واللحوم، ومنتجات الألبان إذ أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين من الدول النامية على إنتاجها.

ج. **تحرير التجارة في الخدمات:** يتيح للدول إمكانية الحصول على التقنية (التكنولوجيا) الحديثة في مجالات عديدة، مثل: خدمات المكاتب الاستشارية التي ينخفض تكلفة العمالة في الدول النامية مما تؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل (الأجانب) في إدارة تلك (المكاتب).

وأخيرا زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية تؤدي اتفاقية (الجات) إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي، والحصول على حصة من الأسواق الخارجية مما يترتب عليه بالضرورة إلى اضطرار الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس

قوى السوق الحرة، والتحرر الاقتصادي، وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد مما يعني أن أمام السلطات الاقتصادية في الدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس.

وهناك بعض الآثار السلبية على اتفاقيات (الجات) على الدول النامية(*)، وهي:

1. أن الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية يؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية، وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات، وعلى معدلات التضخم المحلية.
2. صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية مما يسهم في حدوث بطالة أو زيادة معدلات البطالة.
3. تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا مما يؤدي إلى آثار سلبية عليها، وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.
4. تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل: القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

(*) مرجع سبق ذكره، بتصريف.

5. الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.
6. الصعوبة الشديدة لدى الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في **مجال تجارة الخدمات** التي تتضمن الخدمات المصرفية، وخدمات التأمين والملاحة إلا أنه يحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية مما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية، وعلى الأخص، الدول الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن (1000) دولار.

ومن أهم تلك التدابير:

أ. إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار **المنتجات الغذائية** التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية أو قورض ميسرة.

ب. استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات **المنسوجات والملابس** للدول النامية إلى الدول المتقدمة مما يتيح للدول الصغيرة إمكانية أكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى، مثل: كوريا والبرازيل، أو بالدول الأقل نموا، مثل: الفليبين.

ج. تعطي الاتفاقية للدول الصغيرة فترة أكبر في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية، وبالتالي إمكانية أكبر في التكيف مع الأوضاع الجديدة، وتعديل هياكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى، فهي تعطي للدول الصغيرة فترة

تزيد على خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات في سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية، وعدم فرض إجراءات منح الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

إن مقارنة الآثار الناتجة عن (الجات) - أيا كانت- إيجابية أو سلبية أفضل بكثير من الآثار الناجمة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

فمنظمة التجارة العالمية تسهم في صنع **السياسة الاقتصادية العالمية**[1] بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كما تنشط منظمة التجارة العالمية في متابعة السياسات التجارية الوطنية عبر **آلية مراجعة السياسة التجارية** من خلال المتابعة العادية في زيادة وضوح وتفهم السياسات والممارسات التجارية، وتحسين نوعية المناقشات بين الأجهزة الحكومية والخاصة على المشكلات وإيجاد التقييم المتعدد الأطراف لآثار السياسات ثم النظام التجاري العالمي.

وتتم **المراجعة** على أساس دوري، فأكبر **أربع دول** تجارية في العالم[2] مرة كل سنتين تقريبا.

أما الدول **الست عشرة** التالية على أساس حصتها في التجارة العالمية كل أربع سنوات، وبقية الدول كل ست سنوات مع أمكانية تمديد الفترة التحضيرية للدول الأقل نموا.

ويتولى المراجعة **جهاز السياسية التجارية** على أساس وثيقتين: وثيقة السياسية المقدمة من الحكومة محل المراجعة، ووثيقة مفصلة معدة بشكل مستقل من أمانة منظمة التجارة العالمية.

---

(1) انظر: القرار الوزاري، اجتماع مراكش، ابريل (نيسان)، 1994م

(2) وهي: الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا.

وتحتوي معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على إلزام للحكومات الأعضاء بإبلاغ أمانة منظمة التجارة العالمية بالإجراءات التجارية الجديدة أو المعدلة، فعلى سبيل المثال، يجب إبلاغ (الجهاز) المختص في منظمة التجارة العالمية عن تفاصيل أي تشريع جديد **لمكافحة الإغراق والتعويض** والمواصفات الجديدة التي تؤثر على التجارة، وتعديلات التشريع الذي يؤثر على **تجارة الخدمات**، والقوانين والتشريعات الخاصة، باتفاقية **مظاهر التجارة** ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية.

كما يتم تأسيس مجموعات خاصة لفحص الترتيبات الجديدة لمناطق التجارة الحرة والسياسات التجارية للدول المنضمة.

وآثار **عولمة المفاوضات** على بلدان العالم المتقدم أو النامي تتضح يوما بعد يوم، خصوصا أثناء انعقاد دورات المنظمة الدورية أو السنوية لدرجة تخوف رموز إمبراطورية العولمة من عقد الاجتماع السنوي[1] أحد مقري أجهزة التمويل العالمية، هما:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير!

والسبب خروج مناهضي العولمة في مظاهرات ضخمة في المؤتمرات والندوات التي تنظمها الدول الغربية أو الدول السائرة في فلكها تطالب بوقف العولمة فورا، وترك التدخل في شؤون الدول الأخرى[2].

فهل أصبحت المؤامرة الغربية الأمريكية التي تسير وفق توجهات أثرياء اليهود حول العالم مكشوفة لاسيما وأن شعوب العالم، في البلدان الصناعية الكبرى وبعض بلدان دول العالم النامي والمتطور تستوعب ما يدور في كواليس حكومات الدول الغربية الصناعية الكبرى في العالم؟.

(1) في مدينة واشنطن (دي. سي) عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) انظر: مؤلفنا بعنوان: "العولمة مخاطر وتحديات".

الفصل الرابع

إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول

إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول

برزت إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول جليا في مظاهر عديدة لا يمكن إغفالها بتاتا عن عيون شعوب وأمم العالم في العولمة في المجال الاقتصادي.

لقد أفرزت إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول التي كانت في الماضي تقتصر على النفط والمعادن.

أما اليوم، فقد اتسعت مجالاتها - كما سيأتي -، فهناك من بين أكبر (مائة) اقتصاد في العالم توجد (51) شركة و(49) دولة، فشركة جنرال موترز[1] (General Motors) إيراداتها - على سبيل المثال لا الحصر - أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لإيرادات مملكة الدانمارك إذ بلغت مبيعات الشركة(176) مليار دولار في حين يقترب الناتج المحلي الإجمالي لمملكة الدانمارك (174) مليار دولار.

وتعد إيرادات شركة وول مارت (Wall Mart) الأمريكية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لـ (161) دولة في العالم!

وتعتبر إيرادات شركة ميتسوبيشي (اليابانية) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لاندونيسيا، وهي: رابع دولة في العالم من حيث عدد السكان إذ تبلغ ما يوازي (200) مليون نسمة.

وبلغت مبيعات كل الشركات الخمس الكبرى في العالم، وهي: جنرال موتوز (General Motors)،و وول مارت (Wall Mart)، واكسون موبيل (Exxon Mobil)، وفورد (Ford) وديلمبركريزلر (Delmlcharsal) قيما أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لحوالي (182) دولة في العالم[2]!

(1) اختصارا: (GM).

(2) المرة الأولى منذ عام 2007م التي تعول المنظمة فيها توقعاتها بالزيادة بسبب الأنباء السيئة: أن التوقعات -لا تزال- تعني ضمنا أننا نقترب من نهاية التراجع، وأن (الانتعاش) الذي يلي ذلك بطيئا جدا وربما هشا!.

والدولار (الأمريكي) هو المبلغ الذي تدفعه دول العالم النامية ودول العالم الثالث على صورة (ديون) مقابل كل دولار واحد تحصل عليه على صورة مساعدات أو معونات أو إعانات[1]!

والعمال (الكوريون) لم يعودوا يطلقون (الرصاص)! ويعلقون (المشانق)، بل أصبحوا في ظل **العولمة الاقتصادية** يستعملون صندوق النقد الدولي[2].

ويعتبر صندوق النقد الدولي (IMF) مسؤولا إلى درجة كبيرة عن (الأزمة) التي حلت بالدول الآسيوية.

فإمبراطورية العولمة في معناها الاقتصادي (العولمة الاقتصادية) الاستعمار الجديد التي تقوم القوى الكبرى في العالم من خلالها بدور رئيسي في الضغط على حكومات دول العالم الثالث وتوجيه سياستها نحو تحقيق مصالحها الذاتية بإيهامها بأساليب ووسائل وسبل مختلفة لا يمكنها الاستمرار في الحكم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبيل الدول بشروط تحد من حريتها بالإضافة إلى استغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدول للتدخل في شؤونها، والضغط عليها عن طريق تقديم المعونات والقروض المشروطة، وإجبارها على إقامة القواعد العسكرية[3] للحفاظ على بقاء النظام القائم فيها إلى أطول فترة ممكنة عن طريق إثارة الاضطرابات الداخلية وتغذية الانقسامات الطائفية والمذهبية والإقليمية

(1) فالصادرات اليابانية في مايو (آيار) 2009م أشارت إلى مدى هشاشة (الانتعاش) إذ انخفضت بنسبة (40.9) في المئة عن عام 2008 وهو أسوأ من التوقعات!

(2) ويتوقع على نطاق واسع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى في الربع الثاني من عام 2009م، ولكن بمعدل أبطأ كثيرا من انخفاض على أساس مستوى بلغ نسبة (5.7) في المئة في الربع الأول من عام 2009م.

(3) وقد تعهدت سياسات (التحفيز) الأمريكية أمام انتعاش في النصف الثاني من عام 2009م، وقد يخرج ارتفاع البطالة وزيادة عجز الميزانيات بسهولة الانتعاش العالمي عن مساره.

والعرقية في الدول لإخضاعها للسيطرة الأجنبية، أو تشجيع الأقليات (القومية أو العرقية أو الدينية) التي تتمتع بامتياز عقدي (ديني) ثقافي أو اقتصادي أو لتسهل هذه الأقليات على الاستيلاء على السلطة، وممارسة سياسة (التمييز العنصري) باستخدام الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات (Mult-International Firms) التي تنتج وتبيع وتوزيع بعض منتجاتها الضخمة في هذه الدول، وتصدر البعض الآخر للأسواق الخارجية العالمية تمييزا لها عن الشركات (الوطنية) في داخل الدولة التي تنتج في داخل البلد كميات محددة تكفي الدولة وحدها!

وتستثمر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة في إنشاء وحدات إنتاج إقليمية في بلدان خارجية في دول العالم بحجة ارتفاع التكاليف وانخفاض الربحية في حين تحقق أفضليات جمة، منها:

- أفضليات خاصة بالشركات إذ تمتلك أفضلية **احتكارية** على كافة منافسيها في داخل البلد الواحد باستغلالها وحمايتها بشكل أفضل بالسيطرة المباشرة بمفردها بدلا من مشاركتها مع منتجين وموزعين آخرين في الخارج.
- أفضليات **مكانية** إذ يمكن **الاستثمار** المباشر للشركات المتعددة الجنسيات من خفض **تكاليف النقل والاتصال** عن قرب بأوضاع السوق المحلية عن طريق إنشاء مقرات أو مراكز (نقاط) إقليمية لها في داخل كل الدول التي تسوق فيها منتجاتها.
- أفضليات خاصة بالبلد، يمكن الشركات من الاستثمار المباشر بتجنيب **(القيود) الحكومية** عن طريق النفاذ إلى الأسواق، مثل: التعرفات (Tariffs)، والحصص (Quaotas)، والاستفادة الكلية من انخفاض تكاليف العمالة، وتكاليف مدخلات الإنتاج وحوافز الاستثمار.

وتبتلع إمبراطورية العولمة كل الانتماءات "الوطنية" والهويات "المحلية" والقيم والمثل والأخلاق التي اعتادت عليها مجتمعاتها منذ زمن بعيد، وسرعان ما تأخذ طابعا جديدا "اكتساب العالمية"، وغياب شامل لكل ما يتعلق بالوطنية كالانتماء الوطني يحل مكانه "الانتماء العالمي"، وانقراض "الهوية المحلية الوطنية" وظهور "الهوية العالمية"، وإحلال (القيم والمثل والأخلاق) النابعة عن الديانات والعادات والتقاليد "بقيم ومثل وأخلاق إمبراطورية العولمة"، وفق منظور الدول المهيمنة على اقتصاديات بلدان العالم!

كما أن اندماج أسواق العالم في مفهوم "إمبراطورية العولمة" في مجالات التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة (العمالة)، والثقافات، والتقنية العالمية يؤدي إلى **اختراق الحدود** الوطنية والقومية والانحسار الكبير لسلطة حكومات دول العالم، وتقلص دورها في ذوبانها في سيادة الدولة! وظهور هيمنة وسيطرة وبسط نفوذ شركات متعددة الجنسيات الغربية على اقتصاديات دول العالم.

وأفرزت ثورة **"تقنية المعلومات"** هيمنة إمبراطورية العولمة على اقتصاديات الدول إذ أتاح الاتصال المباشر بالحاسوب (الحاسب الآلي)، العقل الإلكتروني عبر القارات سيادة مفهوم إمبراطورية العولمة، وهناك شروط محظور فرضها في إمبراطورية عولمة اقتصاديات دول العالم: شرط المكون أو شرط استخدام المستثمر (الأجنبي) لنسبة (محددة) من المكون المحلي (الخامات المحلية) في المنتج النهائي!

وكذلك شرط إحداث (توازن) بين صادرات المستثمر (الأجنبي) ووارداته!

وشرط بيع نسبة معينة من الإنتاج في السوق المحلي!

ومن الشروط المحظور فرضها أيضا من قبل الدول (الحكومات المحلية/ السلطات الوطنية) إمبراطورية عولمة اقتصادياتها ضرورة توفير (شروط) المنافسة والمساواة بين المشروعات القائمة والاستثمارات الجديدة!

وهناك شرط الربط بين النقد (الأجنبي) الذي يتاح للاستيرادان يحقق للنقد (الأجنبي) عائدا من التصدير!

إن إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول - باختصار شديد - تشرف المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة على الاقتصاد العالمي - اقتصاديات الدول - في المجالات النقدية والمالية والتجارية مع انحسار كلي لدور (الدول) في إدارة اقتصادياتها أو ثقافاتها أو إعلامها أو مناهج تعليمها في مختلف المراحل بنفسها وفق منظورها (الوطني) الذي يتلاءم مع قيمها ومثلها وأخلاقيات شعوبها، وما يملك من ثروات طبيعية وموارد بشرية ومالية ومادية، فتحرير **النظام النقدي الدولي** في إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول يتولاه بالنيابة عن الدول **صندوق النقد الدولي (IMF)** الذي يوضع (القواعد) التي تحكم السياسات النقدية، مثل: أسعار الصرف، وموازين المدفوعات، والعجز أو المديونية الخارجية والديون الخارجية، وأسعار الفوائد، والسقوف الانتمائية للبنوك!

وتحرير **النظام المالي الدولي** في إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول تتولاه بالنيابة أيضا عن الدول **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)** الذي يقوم بمساعدة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وعلى الأخص، الدول (المتعثرة) من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام (الأمثل) لمواردها الاقتصادية.

كما أن تحرير **النظام التجاري الدولي** الذي تهيمن عليه القوى الكبرى في العالم في إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول تضطلع **منظمة التجارة العالمية (WTO)** بمهمة تحرير التجارة الخارجية للدول، ووضع الأنظمة (القواعد) التي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، والإشراف على تنفيذها، وحل المنازعات عبر مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس التجارة للملكية الفكرية، وتقوم سكرتارية (أمانة) المنظمة بتسوية المنازعات بين الدول!

وفي عالم مفاجآت إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول تفاقمت "**الأزمة الاقتصادية العالمية**" في داخل مؤسسات وهياكل اقتصاديات الدول في العالم المتقدم والنامي على حد سواء في الربع الأخير من عام (1428هـ- 2008م)!

ففي تقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) عن **الاقتصاد العالمي** أشار إلى هبوط الإنتاج العالمي بنسبة (2.9%) بالمئة، والتجارة العالمية هبطت بنسبة (10%) بالمئة بالإضافة إلى هبوط تدفقات رأس المال من القطاع الخاص إذ كان من المرجح هبوطها من (707) مليارات دولار أمريكي في عام (2008م- 1428هـ) إلى مستوى (363) مليار دولار في عام (2009م) (1429هـ).

ولدخول اقتصاديات دول العالم حقبة تباطؤ في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد صعوبة الحصول على رأس المال والارتفاع الشديد للاحتمالات المجهولة فيما يتعلق بجانب الطلب في المستقبل حدث هبوط حاد في إنتاج السلع الصناعية وفي التجارة العالمية بهذه السلع، وهبط مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان **الغنية** بواقع نسبة (15%) في المائة منذ أغسطس (آب) 2008م إذ هبط في البلدان **النامية** ما عدا في **الصين** بواقع نسبة (10%) بالمئة.

وشهد معدل إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية تباطؤا شديدا من (5.9%) في عام 2008م إلى نسبة (1.2%)في المائة في عام 2009م، وظهر أن أداء البلدان **النامية** يفوق أداء البلدان **المتقدمة** التي يتوقع هبوط إجمالي ناتجها المحلي الكلي بواقع نسبة (4.5%) بالمئة في عام 2009م!

وباستبعاد كل من: الهند والصين من المجموع، فإن البلدان النامية سيشهد إجمالي ناتجها المحلي كمجموعة انكماش بواقع نسبة (1.6%) بالمئة مما يؤثر على جهود تقليص الفقر وهبوط أعداد الفقراء!

وهناك توقع انتعاش بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة (2%) بالمئة في عام (2010م/ 1430هـ) و(2.2%) بحلول عام (2011/ 1431هـ).

وفي البلدان النامية يتوقع أن يصل معدل النمو إلى مستوى نسبة (4.4%) في المئة عام (1430هـ/ 2010م) ونسبة (5.7%) في المئة في عام (1431هـ/ 2011م) وبأداء أدنى نسبيا من الأداء القوي قبل الأزمة المالية.

وفي تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن توقعات حدوث انتعاش اقتصادي عام (2010م/ 1430هـ) تحسنت لأول مرة في عامين.

وأضاف التقرير أن التباطؤ الاقتصادي اقترب من نهايته، وأن المناطق التي تضم (30) دولة تعود إلى نمو طفيف بنسبة (.7%) في المئة عام (1430هـ/ 2010م) في تحول كبير عن انكماش نسبته (4.1%) في المائة عام 2009م، وارتفاع توقع سابق بانكماش نسبته (0.1%) في المئة .

وحققت دول الخليج فائضا في عام (1429هـ/ 2008م) بنحو (220) مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن تسجل ميزانيات دول الخليج عجزا خلال عام (1430هـ/ 2009م) بما يمثل نسبة (2.7%) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي(*).

(*) نقلا عن تقرير مصرف متخصص بالبنك العربي الوطني.

كما كان يتوقع أن يشهد فائضا في الحساب الجاري لدول الخليج انخفاضا حادا خلال عام (1430/ 2009م) بمقدار (15) مليار دولار فقط أي ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م مقارنة بفائض بلغ مقداره (290) مليار دولار أمريكي أي بنسبة (28%) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام (1428هـ/2008م)، لذلك فإنه لا يتوقع أن تتمكن دول الخليج في عام (1430هـ/ 2009م) من تعزيز موجوداتها (الأجنبية) بالطريقة نفسها التي سادت في السنوات الماضية.

وشهد معدل النمو السكاني والتوظيف تباطؤا عام 2009م إلى جانب ضعف الطلب المحلي والخارجي بالإضافة إلى نشاط المصارف وربحيتها وحجم ثروات القطاع الخاص من مستوياتها القياسية لعام 2008م (1428هـ).

وواصلت أسعار النفط مسيرة ارتفاعها الحالية أو الاتجاه نحو الانخفاض.

وواجهت دول الخليج بسهولة تداعيات الأزمة المالية عبر استغلال الحجم الهائل من الموجودات الأجنبية التي تمكنت من جمعها خلال السنوات الماضية، فهناك فوائض ضخمة في حساباتها الجارية وميزانياتها إذ بلغت نحو (تريليون) دولار أمريكي، و (600) مليار دولار أمريكي على التوالي في الفترة الممتدة بين عام (1423هـ/ 2003م) وعام (1428هـ/ 2008م).

كما أن الانجازات الاقتصادية التي حققتها دول الخليج خلال السنوات الأخيرة – تتجاوز – بشكل ملحوظ متوسطها التاريخي الاعتيادي وذلك تبعا لكل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فحجم الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في عام (1429هـ/ 2009م) لا زال يتجاوز مستواه المسجل في عام (1427هـ/2007م)، إلى جانب توقع أن يتراجع نصيب (الفرد) من الناتج

المحلي الإجمالي في دول الخليج في عام 2009م دون مستواه عام 2008م بنحو نسبة (20%) في المائة ليبلغ نحو (21.700) دولار، وعلى الرغم من هذا التراجع الحاد، سوف يبقى أدنى قليلا من مستواه في عام (1427هـ/ 2007م)، وأعلى من مستواه في عام (1424هـ/ 2004م) بنحو نسبة (50%) في المائة.

وأخيرا تعاملت دول الخليج بحكمة أكبر مع فورة النفط مقارنة بالفورات النفطية الماضية إذ خصصت المزيد من المصروفات لتطوير الرأسمال البشري والتعليمي والبنى التحتية ورفع الطاقة الإنتاجية للقطاع النفطي (البترولي) بالإضافة إلى تحسين معيشة مواطنها.

ولمعرفة حجم الأزمة الاقتصادية (المالية) العالمية[1] في الربع الأخير من عام (1428هـ/ 2008م) نقارن - بإيجاز - تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929م.

فالمصانع في الولايات المتحدة الأمريكية نشأت هنا وهناك حتى بلغ عدد المصانع التي أنشئت بين عامي 1344هـ/1348هـ (1925م و 1929م) نحو (22.800) مصنعا جديدا.

لم تتدخل الإدارة الأمريكية - آنذاك - في مجريات (السوق)، فتضاعف عدد الشركات (الاحتكارية) حتى أصبح تحريك الاقتصاد الأمريكي رهنا بمشيئة عدد محدد من الأشخاص[2].

وبحلول عام 1348هـ(1929م) أصبح نصف ثروة الولايات المتحدة الأمريكية (التجارية) تحت سيطرة (100) مائة شركة فقط!

---

(1) انظر: لمزيد من التفصيلات: (The Great Crash, Selwyn Parker).

(2) لمزيد من التفصيلات: انظر مرجع سبق ذكره.

ومما سهل لهذا الازدهار سوق (الأسهم) في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ففي أوائل عام 1929م تضاعف (مؤشر) هذا السوق، وارتفعت (الأسهم) ارتفاعا جنونيا حتى أن سهم شركة الهاتف (آى. تى. آنو. تى) وصل إلى (304) دولار أمريكي، وسهم شركة جنرال إلكتريك (General Electric) بلغ (396) دولار أمريكي.

وارتفع أسهم (الراديو) رمز التطور التقني (التكنولوجي) – آنذاك – من (1.5) دولار عام 1921م إلى (570) دولار في إبريل (نيسان) 1929م مما جعل أغلب الأمريكيين يكتشفون – لأول مرة – في التاريخ الأمريكي أن سر (الثروة) الحقيقة هي الاستثمار في سوق الأسهم!

وأصبحت (القروض) من معالم التوسع في الاقتصاد الأمريكي، فهي سهلة المنال لأي شيء بدءا من توظيفها في سوق الأسهم إلى شراء العقارات والكماليات، فظهر عدد كبير من المؤسسات المالية المقرضة التي تعمل وفق المبدأ الشائع: **(اشتر الآن وادفع لاحقا)!**

وزاد إصدار سندات (الاستثمار) من جنون (الأسهم) التي لم تخل تداولها من الأرباح (الوهمية)، وبعض (التحايل) على القانون والمستثمرين!

وانضم الأوروبيون إلى الأمريكيين في الاستثمار في **سوق نيويورك** على الرغم من أن دولهم في أمس الحاجة إلى هذه الأموال، فسرعان ما انهارت في (بريطانيا) إمبراطورية المتمول (كلارنس هاتري) مما أثر سلبا على وول ستريت (Wall Street) في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (هوفر) عام 1929م إلى حث المصرف المركزي الأمريكي على التدخل برفع (الفائدة) بهدف تقليص الاستدانة إلا أن مصرفي (وول ستريت) سيطروا على المصرف المركزي في

نيويورك، وأصبحوا يمثلون الصوت الأقوى مما جعل (الإدارة الأمريكية) تظهر كأنها تتعامل مع **مؤامرة** غير معلنة مما أدى إلى وصول الأوضاع إلى حافة هاوية بمجرد ما صدر عن رئيس البنك البريطاني (فيليب سنودن) تعليق له الأثر المباشر على السوق، فقد حذر من (المضاربة) العمياء في سوق نيويورك، ومن أن الانهيار بات حتميا!

وفي اليوم التالي جرت عمليات بيع هائلة، أعلنت صحيفة الواشنطن بوست (Washington Post) في اليوم الذي يليه تحت عنوان: **انهارت أسعار الأسهم بسبب البيع الجنوني!**

واستمر التدهور إلى يوم الاثنين: 21 أكتوبر (تشرين الأول) 1929م تم بيع (6.000.000) ستة ملايين سهم في أكبر تداول شهدته (البورصة) في تاريخها، فخسر (الأمريكيون) قسما كبيرا من أموالهم، وانسحب (الأوربيون) بما تبقى لهم من أموال!

وأزمة إمبراطورية عولمة اقتصاديات الدول التي حدثت في الربع الأخير من عام (1428هـ/ 2008م) حدثت بسبب النمو الكبير في (القروض) التي توفرت لكل شيء سواء للأغراض الاستثمارية أو للمتعة فقط!

كما أن نسب (الفائدة) المتدنية، وإصدار الشركات سندات (الاستثمار) المدهشة بالأرباح الخيالية التي تحققها شركات ضخمة التي همها – الأول والأخير – جمع أكبر قدر من الأرباح!

الخاتمة

خاتمة

إمبراطورية العولمة – كما مر بنا – في فصول هذا الكتاب – لا تنفصم عراها بأي حال من الأحوال عن عولمة (المؤامرة) التي يروج بعض أذناب أو عملاء الدول الكبرى في أبواق وسائل الإعلام المختلفة – المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية – على انتفائها بشكل كلي عن (الشركات – الغربية) متعددة الجنسيات لأسباب معروفة لا يجهلها إلا من كان في نفسه مرض أو عقد أو مصالح ذاتية يريد تحقيقها – بكل أسف – على حساب وطنيته التي تحتم عليه أن يكون واعيا ومتيقظا لكل ما يروج له **الغرب** في هذا الوقت بالذات التي بدأت تنعدم فيه معايير **القيم والأخلاق والقانون** الذي لا يردع المخطئ أو المذنب أو المروج لسلع فاسدة أو يعيد الحق إلى نصابه، والنظر إلى قضايانا العربية والإسلامية بمعايير مزدوجة بعيدة كل البعد عن الحق والعدل والإنصاف.

وإمبراطورية **عولمة المؤامرة** ظاهرة للعيان، على أكثر من صعيد، ويأتي في مقدمتها مقدرة (الشركات الكبرى) في التأثير على حكوماتها أو حكومات الدول التي تهيمن عليها في العمل في الخفاء، وبسرية تامة في إخضاع دول العالم لما تقتضيه مصالحها الذاتية سواء في ترويج منتجاتها –أيا كانت – مضرة أو فاسدة – أو مطامعها المستقبلية سواء في تغير الأنظمة القائمة أو أحداث خلل في التركيبة السكانية بإثارة **النعرات الطائفية** ضد بعضها البعض أو عن طريق إيقاظ **الفتن النائمة** أو **إشاعة الفساد** أو **الهيمنة** بشكل محكم على وسائل الإعلام المختلفة في الترويج لمنتجاتها أو سياساتها المستقبلية.

إن إمبراطورية **عولمة المؤامرة** أحد الركائز الأساسية التي تنشدها حكومات (الشركات) البلدان الغربية في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، خصوصا وأن **مقاراتها الإقليمية** منتشرة في المدن الكبرى لبلدان العالم تضطلع بدور لا يستهان

به في مراقبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن كثب، وتصبح مع الوقت اليد الطولى في لي ذراعي من يقف ضد تواجدها أو انتشارها في أرجاء الدولة أو تغلغلها في الأجهزة الحساسة السياسية والأمنية والحربية والعسكرية.

وفي إمبراطورية **عولمة السوق** - كما مر بنا - تحاول الشركات الغربية المتعددة الجنسيات أن تغرق أسواق بلدان العالم بمنتجاتها بصرف النظر عما إذا كانت هذه (المنتجات) تتطابق مع المواصفات الخاصة بكل دولة على حدة، فهمها الأول والأخير أن تخترق **الأسواق** والهيمنة عليها حتى تضمن استمرار دوران مصانعها سواء العاملة في داخل الحدود أو في خارج الدولة، ويأتي في مقدمة منتجاتها السلع الأكثر ضررا بالصحة العامة كالتبغ والأدوية والكيماويات أو تعيد تصدير منتجات وسلع منتهية الصلاحية أو إضافة مواد حافظة بكميات كبيرة تضر بصحة الإنسان - كما مر بنا - في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وأخيرا؛ **إمبراطورية عولمة المفاوضات** التي تقتصر بإبرام الاتفاقات (الاتفاقيات)، فإلى عهد ليس ببعيد كان يحكم العلاقات بين الدول أو المنظمات الدولية أو الهيئات العالمية مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو العادات أو التقاليد أو الأعراف أو الأخلاق أو القيم أو التعاليم الدينية.

أما الآن، فلكي يسهل للبلدان الغربية عبر شركاتها متعددة الجنسيات الهيمنة على **"السوق"** المحلي بشكل محكم لا يمكن حدوث ثغرة يتخلل منها أي منتج آخر لا يتفق مع ما تروج له من سلع وخدمات لا تنطبق عليها المواصفات القياسية المتعارف عليها بين بلدان العالم تسعى عبر (منظمة التجارة العالمية) إلى تقيد حركة حكومات وبلدان العالم في التحرك بسهولة ويسر سواء في اختيار احتياجاتها من السلع والخدمات المناسبة أو الضرورية أو اللازمة، لاسيما وأن **الرسوم الجمركية** قد تم إلغاؤها كليا بهدف "حرية" التجارة مما جعلها تنافس ما هو داخل السوق الوطني (المحلي) من سلع وخدمات مصنوعة محليا!

وهناك آثار سلبية، وأخرى إيجابية قد فصلنا أغلبها في الفصل الثالث من الكتاب ليسهل التعرف عليها، والوقوف عن كثب على الأخيرة (الإيجابية) التي تتمتع بأغلبها البلدان الغربية في حين يندر أن يكون لها أثر يذكر في بلدان العالم النامي!

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: أن إمبراطورية العولمة تعد من الأساليب الحديثة في الهيمنة على مقدرات الشعوب، وإحلال ما يناسبها من أنظمة تساير مصالحها، والسيطرة على السوق المحلي (الوطني) في داخل الدول بشكل كلي عبر تصريف منتجات وسلع الشركات الغربية (الأوروبية- الاسكندينافية- الأمريكية) متعددة الجنسيات!

فهل تعي بلدان العالم النامي (الثالث) أو (المتخلف) هذا (الفخ) الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من حدودها؟

أليس هذا استعمار (غربي) مبطن هدفه الرئيسي **الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ** على بلدان العالم بعيدا عن المثل والقيم والأخلاق والقوانين تحت مسمى جديد (العولمة) كبديل لمسمى (الاستعمار) أو (الوصاية) الذي قاومته (الشعوب) المغلوب على أمرها بالمقاومة الباسلة حتى انتصرت عليه انتصارا مشرفا ساحقا، واستقلت بكرامة وشهامة رجالها الأبطال الذين استطاعوا ببسالتهم وقوة عزيمتهم، أن يطردوا (المستعمر) الذي لا يهمه سوى تحقيق مآربه ومصالحه الذاتية في نهب ثروات الشعوب واستغلالها وإخضاعها وإذلالها لأطماعه الشريرة في السيطرة والهيمنة وبسط النفوذ!

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (1)

ثبت الوكالات المتخصصة العالمية(*)

هناك منظمات دولية (International Organizations) حملت لقب العامل (Actor) غير الدولة (Non State) كعدم الارتياح لعدم وجود حكومة عالمية: (Universal Government).

وغدت تقوم **بدورسري فوق الدولة** (Super National) في العالم، وهي:

أ. المنظمات الدولية غير الحكومية (INGO):

(International Non Government al Organizations)

تضم هذه المنظمات أو الهيئات أشخاصا اعتبارين بصفتهم وبعملهم وبمؤسساتهم، وهي: هيئات خاصة (Private Bodies) تقوم بتنظيم المناسبات الرياضية العالمية كالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، واللجنة الأوليمبية العالمية، مثل: لجنة الصليب الأحمر (Red Cross) والهلال الأحمر.

وهذه المنظمات أو الهيئات أو اللجان تتخطى الحدود الوطنية للدول وكذلك الحدود القومية:

(Transitional (Non or Tran) Government Organization)

ب. المنظمات الطوعية (Voluntary Associations) تعمل عن طريق العمل التطوعي (الفئوي) أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، مثل: النقابات والجمعيات الأهلية والنوادي والاتحادات.

(*) انظر مؤلفنا بعنوان: "هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم" لمزيد من التفصيلات.

وهذه المنظمات تشارك في أغلب الأحيان في السلطة من أجل استقرار النظام السياسي الديمقراطي، وتسهم في الحد من الصراع الاجتماعي داخل المجتمع.

ج. منظمات المعلومات الفائقة (Hyper organizers).

د. المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي يطلق عليها الوكالات المتخصصة وترتبط باتفاقيات مع الدول والحكومات، ومنها:

1. **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**(FAO)[1]:

(Food and Agriculture Organization)

منظمة متخصصة في شؤون الإنتاج الزراعي والحيواني، مقرها الرئيسي روما.

2. **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**(UNIDO):

(United Nations Industrial Development Organization)

منظمة متخصصة في شؤون الصناعة، ومقرها الرئيسي في فيينا عاصمة جمهورية النمسا الاتحادية.

3. **منظمة التجارة العالمية**[2] (World Trade Organization):

منظمة متخصصة في شؤون التجارة، مقرها الرئيسي في جنيف بجمهورية سويسرا الاتحادية.

4. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة**[3]:

(United Nations Educational, Scientific and Culture Organization)

منظمة متخصصة في التربية والعلوم والثقافة، مقرها الرئيسي، مدينة باريس، عاصمة الجمهورية الفرنسية.

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر مؤلفنا بعنوان: "منظمة التجارة العالمية" لمزيد من التفصيلات.

(3) اختصارا: (UNESCO).

5. المنظمة الدولية للطيران المدني[1] :

(International Civil Aviation Organization)

منظمة متخصصة في شؤون الطيران المدني الدولي، ومقرها مدينة مونتريال بدولة كندا.

6. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية[2] :

(World Meteorological Organization)

7. المنظمة العالمية للملكية الفكرية[3] :

(World Intellectual Property Organization)

منظمة متخصصة في حماية الملكية الفكرية، مقرها الرئيسي مدينة جنيف.

8. منظمة العمل الدولية[4] (International Labour Organization):

منظمة متخصصة في المسائل المتعلقة بالعمل والعمال كإعداد اتفاقات دولية خاصة بشؤون العمل والعمال، مقرها الرئيسي مدينة جنيف.

9. المنظمة الدولية للملاحة البحرية:

(International Maritime Organization)

منظمة متخصصة في مجال النقل البحري، مقرها الرئيسي مدينة لندن بالمملكة المتحدة البريطانية الكبرى.

---

(1) اختصارا: (ICAO).

(2) اختصارا: (WMO).

(3) اختصارا: (الوايبو)، (WIPO).

هناك اتحادان دوليان ينبثقان عن المنظمة، وهما: الاتحاد الدولي لحماية الملكية الأدبية والأعمال الفنية، والاتحاد لحماية الملكية الصناعية، مقر الاتحاد الأول: مدينة بيرن عاصمة جمهورية سويسرا الاتحادية، والثاني: مدينة باريس عاصمة الجمهورية الفرنسية.

(4) اختصارا: (ILO).

10. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:

(United Nations Conference On Environment and Development)

منظمة متخصصة في مجالي البيئة والتنمية.

11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

(United Nations Conference On Trade and Development)

منظمة متخصصة في التجارة والتنمية.

12. منظمة الصحة العالمية(WHO):

(International Health Organization)

منظمة متخصصة في الصحة، مقرها مدينة جنيف بجمهورية سويسرا الاتحادية.

وهناك **وكالة** تعرف بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA):

(International Atomic Energy Agency)

وكالة متخصصة في شؤون الطاقة الذرية (النووية)، مقرها مدينة فيينا بجمهورية النمسا الاتحادية.

كما أن هناك اتحادين دوليين يعملان تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، وهما:

أ. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU):

(International Telecommunication Union)

متخصص في الخدمات البرقية والتلفونية (الهاتفية) والراديو، مقره مدينة جنيف بجمهورية سويسرا الاتحادية.

ب. اتحاد البريد العالمي (UPU) (Universal Postal Union):

متخصص في التغلب على الحواجز التي تقيمها الحدود القومية (الوطنية) في وجه التبادل الحر للبريد، مقره مدينة بيرن بجمهورية سويسرا الاتحادية.

وهناك **صناديق** دولية متخصصة، وهي:

1. صندوق النقد الدولي (IMF):

(International and Monetary Fund)

متخصص في كل ما يتعلق بالنقد، مقره الرئيسي مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

(International and Bank for Reconstruction and Development)

متخصص في إعادة بناء الاقتصاديات التي حطمتها أو عطلتها الحرب(*)، المقصود الحرب العالمية الثانية (1358هـ/ 1939م – 1365هـ/ 1945م)، مقره الرئيسي مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويرتبط بالبنك مؤسستان ماليتان، وهي: **وكالة التمويل الدولية** متخصصة في تمويل المشروعات الإنتاجية، مقرها الرئيسي مدينة واشنطن، **ومؤسسة التنمية الدولية** التي تعرف أحيانا باسم: **المؤسسة الإنمائية الدولية**، متخصصة في التنمية الاقتصادية، مقرها الرئيسي مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن هناك صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

.(United Nation Fund for Children Care)

متخصص في رعاية الأطفال من الجهل وسوء التغذية والمرض، مقره مدينة نيويورك.

وهناك صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية (UNFPA)

(United Nations Fund for Population an Activities)

(*) في الوقت الحاضر يضطلع (البنك) بدور كبير لا يستهان به، وفي الخفاء لا العلن إذ بإمكانه بناء المساكن وتطوير كافة (المرافق)، للدول المهيمنة عليها الدول الغربية، بما في ذلك تمويل نشاطات البناء والتعمير للحملات التبشيرية للديانات أو المعتقدات الأخرى غير الديانة الإسلامية حول العالم!

متخصص في مجال السكان، مقره مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هناك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
(الإيفاد) (International Fund Development Agriculture) متخصص في التنمية الزراعية والريفية، مقره مدينة روما بجمهورية إيطاليا.

وأخيرا **صندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال العقاقير** (UNFDAC)؛ (United Nations Fund for Drug Control): متخصص في تمويل المشروعات (لاستبدال زراعة الأفيون) وتأهيل مدمني المخدرات.

وهناك **برامج** دولية متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة، وهي: **برنامج الغذاء العالمي** (WFP)؛
(World Food Program):

متخصص في جمع الفائض الغذائي من مناطق الوفرة وتوزيعه على مناطق الندرة، مقرها الرئيسي مدينة روما عاصمة جمهورية روما.

كما أن هناك:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):
(United Nation Development Program)

متخصص في المعونة الفنية، مقره الرئيسي مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** (UNEP):
(United Nation Environment Program)

متخصص في شؤون البيئة، مقره الرئيسي في مدينة نيروبي عاصمة جمهورية كينيا.

وهناك **بعثات وفرق مراقبي حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة** في أنحاء متفرقة من العالم. وفي البلدان التي تهيمن عليها الدول الغربية الكبرى.

كما أن هناك **مكتب تنسيق الأمم المتحدة لإغاثة الكوارث الطبيعية**
(Nations Disaster Relief Coordinator)
متخصص في شؤون الإغاثة، مقره الرئيسي مدينة جنيف بجمهورية سويسرا الاتحادية.

ملحق رقم (2)
ثبت مصطلحات الكتاب

هناك مصطلحات متداولة باللغة الإنجليزية في البلدان الغربية تتعلق بالعولمة (Globalization)، وفيما يلي: قاموس مختصر لمصطلحات العولمة(*):

A

اندماج	Absorption
أقر	Adopted
وكالة	Agency
وكالات	Agencies
زعم إدعاء	Allegation
العولمة الأمريكية	American Globalization, Americanization
تعديلات، إصلاحات	Amendments
ضم	Annexes

(*) انظر: مؤلفنا "قاموس العولمة" لمزيد من التفصيلات.

ملحق (تذييل)	Appendix
الإغراق، سياسة مكافحة	Anti-dumping policy
المرخص به	Authorised
قيمي (رسم قيمي)	Advalorem
الفوضوية	Anarchism
علم أصل الإنسان	Anthropology
متأخرات	Arrears
اسم مستعار	Assumed name

B

حسن نية	Bora Fide
رشوة	Bribery
احتكار المشتري	Buyer's monopoly
المخزون العازل	Buffer stock
منتج ثانوي	By- Product
مقايضة	Barter
مجلس التجارة	Board of Trade

C

اندماج الشراكة	Code sharing
اتفاقية تجارية	Commercial agreement
اندماج الشراكة	Cooperation Alliance
أمانة	Consignment
مستهلك	Consumed, consumer
حاوية سلع	Container
مصادرة	Confiscation
حل وسط	Compromise
سلعة	Commodity
المركز(*)	Center, metropolis
حضارة	Civilization
صراع الحضارات	Civilization collide
تنافس الحضارات	Civilization Competition
دورية	Cyclical

(*) المقصود: المركز الرأسمالي.

مؤامرة[*]	Conspiracy
استعمار	Colonization
مستعمرات	Colonies
تعايش	Coexistence
قسر، إكراه	Coercion
دورة زراعية	Croprotation
مقاصة	Clearing
ثقافة	Culture
الغزو الثقافي	Cultural Aggression
تنافس ثقافي	Cultural Competition
صراع الثقافات	Cultures collide
العولمة الثقافية	Cultural Globalization
الرسوم الجمركية	Customs Duties, Customs Darwback
القيود الجمركية	Customs limitation

(*) أحيانا (Plot).

D

Dollar gap	الفجوة الدولارية
Dollar diplomacy	دبلوماسية الدولار
Depression	كساد(*)
Donor	مانح، معونة
Dollar area	منطقة الدولار
Double damages	تعويضات مضاعفة
Double taxation relief	إعفاء من ازدواج الضريبة
Draw back	استعادة رسوم الاستيراد، استرداد مبلغ مدفوع
Dud Goods	سلع رديئة
Dues, duties	رسوم
Dumping	إغراق
Dun	يلح بالمطالبة

E

Electronical Economy	اقتصاد إلكتروني

(*) لمزيد من التفصيلات: انظر: ص22.

Electronical, Economist	اقتصادي
Electronical Alliance	اندماج اقتصادي
Electronical Competition	تنافس اقتصادي
Electronical Globalization	العولمة الاقتصادية
Exchange control	الرقابة على الصرف
External surplus	الفائض الخارجي
Exodus	خروج
Expand or buy decisions	قراءات الشراء أو التوسع
Export quotas	حصص التصدير
Ex post facto	بأثر رجعي
Extraneous Risks	أخطار عارضة أو دخيلة
Exceptional Cultural	الاستثناء الثقافي

F

Franco	تسليم مخزن المشتري، خالص الأجرة والمصاريف
Foreign exchange	الصرف الأجنبي
Formation	تكوين

مشروع حر	Free enterprise
تجارة حرة	Free trade
بوليصة شحن ناقصة	Foul bill of landing
رأسمال مدفوع بالكامل	Fully- paid up capital
بضائع آجلة (مستقبلية)	Future goods

G

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)(*)	General Agreement on Tariffs and Trade (Gatt)
جغرافيا، جغرافيا سياسية	Geopolitics
جغرافيا، جغرافي إستراتيجية	Gestrategy
العولمة	Globalization
بضاعة غير معلبة أو معبأة	Goods in bulk
قاعدة الذهب	Gold standard
السبائك الذهبية (سبائك الذهب)	Gold bullion
المسكوكات الذهبية (مسكوكات الذهب)	Gold specie

(*) اختصارا: (Gatt).

Gross national product [*]	الناتج القومي الإجمالي
Gratis	مجانا

H

Haggle	يساوم
Hoarding	اكتناز
Harmony	التجانس
Horizontal	أفقي
Holding	شركة قابضة
Hore goods, home produce	منتجات محلية بضائع وطنية
House hold goods	أمتعة منزلية
Hush money	رشوة إسكات
Hybrid	مختلط المولد، هجين

I

Information	المعلومات
Informatic	المعلوماتية، المعلوماتي

(*) اختصارا: (GNP).

دولي[1]	International
اتفاق سلعي دولي[2]	International Commodity Argument
البنك الدولي للإنشاء والتعمير[3]	International bank for Reconstruction and Development
بنك الاستثمار	Investment Bank
غير منظور	Invisible
فجوة تضخمية	Inflationary gap
عقائدية	Ideology
عقائدي	Ideological

J

مساهمة (شركة مساهمة)	Joint- stock
يتخلص من بضاعة بإلقائها من واسطة النقل (طرح في البحر)	Jettison
بيع قضائي	Judicial sale
مرساة مؤقتة	Jury an chor

(1) أيضا: تستعمل (دولي) بمعنى (World)، انظر: ص139.

(2) اختصارا: (ICA).

(3) اختصارا: (IBRD) في اللغة الإنجليزية.

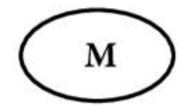
Jurisdictional dispute	خلاف حول الاختصاص
Japanaization	العولمة اليابانية

K

Karat	قيراط غرام
Keelage	رسم إرساء
Know- how	دراية، خبرة فنية
Kite Flying	سحب سند وهمي
Large-scaleretail trade	تجارة التجزئة الكبيرة

L

Lag off	الاستغناء عن الخدمة بشكل مؤقت
Legal liability	التزام قانوني
Legation	مفوضية
Line by line budget	ميزانية تفصيلية
Liabilities	التزامات، ديون
Le loci	القانون المحلي
Lex mercantile, Lexmercatoria	القانون التجاري



Managed gold standard	قاعدة الذهب المدارة
Manufacturer	منتج (مصنع)
Mass media	وسائل الإعلام
Merchandise	بضائع، سلع
Merchant	تاجر
Micro-model	نموذج صغير
Media Globalization	العولمة الإعلامية
Minimum Sacrifice	التضحية في الدنيا
Minority	أقلية
Modus vivendi	تسوية وقتية، تفاهم مؤقت
Muniment	صك
Muniment of title	صك ملكية (سند تمليك)

N

Naulage	وثيقة (رخصة) مرور السفينة المحايدة في مياه محظورة
Negotiations	مفاوضات

Note verbale	مذكرة غير موقعة
Non-pecuniary rewards	مكافآت غير مالية
Null and void	باطل وغير وارد
Nuisance tax	ضريبة مزعجة
Non-specific factors of production Notes pay be Notes receive be	عناصر إنتاج غير محددة



Obligation	التزام
Operation	تدقيق العمليات
Onerous rates	ضرائب عبثية
Opulent Society	مجتمع الرخاء/ مجتمع الرفاهية
Opportunistic alliance	اندماج فرص
Optional alliance	اندماج إداري
Obligor	ملتزم



Panic	هلع (ذعر مالي)

مؤامرة[1]	Plot
تناقض القيمة	Paradox of value
عرض اسمي	Paper bid
بالطائرة	Paravion
حقوق السحب الخاصة	Paper gold
ملف المستندات المدفوع	Paid voucher file
مؤشر	Parameter
العولمة السياسية	Political Globalization
منتج	Product
منتج (عام)	Producer

Q

القرش[2] (عملة سعودية)	Qursh
نصاب	Quorum
يشطب	Quash

(1) أيضا: (Conspiracy)، انظر: ص122.
(2) القرش يساوي خمسة هللات.

Quittance	إبراء الذمة، سند إبراء، مخالصة
Quay	رصيف الميناء
Quay age, quay handling charges	رسوم الرصيف

R

Racket	كسب غير مشروع
Ratification	تصديق
Ransom	فدية
Ransom	ترشيد (عقلنة)
Rationing	تقنين
Receipt	المقبوضات
Red tape	الروتين الحكومي
Restructuring economy	إعادة هيكلة الاقتصاد

S

Sag	انخفاض تدريجيا، هبوط
Sagging market	سوق هابطة
Salable value	سعر البيع

Social globalization	العولمة الاجتماعية
Satiety	إشباع
Say's law, say's law of markets	قانون سيئ(*)
Scarcity of labour	ندرة اليد العاملة
Stock exchange (S.E.)	سوق الأوراق المالية
Sealing wax	شمع الختم
Semi-skilled labor	أيد عاملة شبه فنية
Service alliance	اندماج خدمي

T

Tableau économique	الجدول الاقتصادي
Tally Trade	تجارة تقسيط
Talon	كعب السند (قسيمة الكوبونات)
Tangible	محسوس (ملموس)
Trade FSreedom	حرية التجارة
Trade protection	الحماية التجارية
Tariff	تعرفه، تعرفه جمركية
Traiffing	تحديد التعريفة الجمركية (تسعير جبري)
Tariff Preferential Treatment	معاملة التعرفة التفضيلية

(*) أي قانون التصريف: العرض يخلق الطلب.

Tariff walls	حواجز جمركية
Technology	تقنية، تقافة (تكنولوجيا)
Technological	تقافي
Through Bill of lading	بوليصة شحن عروس وسائل نقل متتابعة

U

Usury	ربا(*)
Ultra vires	مخالف لنظام الشركة
Unclean Bill of lading	بوليصة شحن غير نظيفة
Undistributed profit tax	ضريبة على الأرباح غير الموزعة
Utmost Good Faith	نية حسنة مطلقة
Unproductive Capital	رأسمال غير منتج
Universalism	العالمية

V

Verbal	لفظي، شفوي
Violate Atreaty	يخل بالمعاهدة
Vertical	رأسي
Variable	المتغير

(*) في اللغة: الزيادة، أي: الزيادة على رأس المال.

Visible Trade	التجارة المنظورة
Volume of trade	حجم التبادل التجاري، حجم التجارة

W

Withdrawal of motios	سحب الاقتراحات
Windfall	قدري (ربح قدري)
Wages-fund theory	نظرية رصيد الأجور
World Trade	تجارة عالمية[1]
Writ	أمر قضائي
Wearing apparel	ملبوسات

X

Xenophobia	رهبة الأجانب[2]

Y

Yield	غلة
Yore	الأيام الخالية، الماضي

Z

Zone of influence	منطقة نفوذ

(1) أحيانا: (International Trade).
(2) أي الخوف من الأجانب وكرههم.

انعدام العيوب	Zero defects
سعر الشحن حسب المناطق	Zone freight rate
منطقة حرة	Zone franche
ارتفاع مفاجئ	Zoom

ملحق رقم (3)
ثبت اختصارات الكتاب

تستخدم في كثير من الأحيان اختصارات المنظمات، الهيئات، الوكالات المتخصصة (SA) التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو أجهزة فروعها[*]، وهي:

عصبة الأمم	**LN**: League of Nations
الأمم المتحدة	**UN**: United Nations
هيئة الأمم المتحدة	**OUN**: Organization of the United Nations
الجمعية العامة	**GA**: General Assembly
مجلس الأمن	**SC**: Security Council
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	**ESC**: Economic and Social Council
مجلس الوصاية	**TC**: Trusteeship Council
محكمة العدل الدولية	**ICJ**: International Court of Justice
الأمانة العامة	**GS**: General Secretariat
الوكالات المتخصصة	**SA**: Special Agencies

(*) انظر: سلسلة مؤلفنا حول أجهزة هيئة الأمم المتحدة سبعة أجزاء، لمزيد من التفصيلات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1]	**IAEA**: International Atomic Energy Agency
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[2]	**UNDIO**: United Nations Industrial Development Organization
منظمة العمل الدولية	**ILO**: International Labour Organization
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[3]	**FAO**: Food Agriculture Organization of the United Nations
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	**UNESCO**: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
المنظمة الدولية للطيران المدني	**ICAO**: International Civil Aviation Organization
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية	**GATT**: General Agreement on Tariffs and Trade
منظمة الصحة العالمية	**WHO**: World Health Organization
المنظمة الدولية للملاحة البحرية	**IMO**: International Maritime Organization
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	**WMO**: World Meteorological Organization
مؤتمر الأمم المتحدة	**UNCTAD**: United Nations Conference on

(1) أيضا: تعني النووية.

(2) اختصارا: اليونيدو.

(3) اختصارا: الفاو.

للتجارة والتنمية	Trade and Development
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	**WIPO**: World Intellectual Property Organization
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	**ITU**: International Telecommunication Union
اتحاد البريد العالمي	**UPU**: Universal postal Union
صندوق النقد الدولي	**IMF**: International Monetary Fund
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	**IBRD**: International Bank for Reconstruction and Development
مؤسسة التمويل الدولية	**IFC**: International Finance Corporation
مؤسسة التنمية الدولية	**IDA**: International Development Association
صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية	**UNFPA**: United Nations Fund for Population Activities
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط	**UNRWA**: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East
صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال	**UNICEF**: United Nations for Children's Fund

UNFDAC: United Nations Fund for Drug Abuse Control	صندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال العقاقير
IFAD: International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
UNIDF: United Nations Industrial Development Fund	صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WFP: World Food Programme; (Joint UN/FAQ)	برنامج الغذاء العالمي(*)
UNDP: United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP: United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ESCAP: Economic and Social Commission for Asia and The Pacific	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
ESCE: Economic and Social Commission for Europe	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا
ESCLA: Economic and Social Commission for Latin America and the Caribbean	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ESCA: Economic and Social Commission for Africa	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا

* أحيانا (Joint UNL FAO).

ESCW: Economic and Social Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
UNTSO: UNITED Nations Truce Supervision Organization	فريق الإشراف على الهدنة في فلسطين
UNMOGIP: United Nations Military Observer Group in India and Pakistan	فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكري بين الهند وباكستان
UNEF-I: First United Nations Emergency Force	قوة طوارئ الأمم المتحدة الأولى
UNOC: United Nations Operation in the Congo	عملية الأمم المتحدة في الكونغو
UNTEA/UNSF: United Nations Temporary Executive Authority and United Nations Security Force in West New Guinea (West Irian)	السلطة التنفيذية المؤقتة والقوة الأمنية للأمم المتحدة في غرب غينيا الجديدة
UNYOM: United Nations Yemen Observation Mission	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في اليمن
UNFICYP: United Nations Peace-Keeping Force in Cyprus	قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
UNIPOM: United Nations India-Pakistan Observation Mission	بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين باكستان والهند

بعثة ممثلي الأمين العام في جمهورية الدومينيكان	**DOMREP**: Representative of the Secretary-General in the Dominican Republic
قـوة طـوارئ الأمـم المتحـدة الثانية	**UNEF-II**: Second United Nations Emergency Force
قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك على مرتفعات الجولان السورية	**UNDOF**: United Nations Disengagement Observer Force
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	**UNIFIL**: United Nations Interim Force in Lebanon
بعثة مساعي الأمم المتحدة الحميدة في أفغانستان وباكستان	**OMAP**: Offices Mission in Afghanistan and Pakistan
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكري بين العراق وإيران	**UNIIMAG**: United Nations Iran – Iraq Military Observer Group
بعثة الأمـم المتحـدة للتحقيـق في أنغولا	**UNAVEM**: United Nations Angola Verification Mission
فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الانتقال في ناميبيا	**UNTAG**: United Nations Transition Assistance Group
عملية الأمم المتحدة في الصومال	**UNOSOM**: United Nations Operation in Somalia

فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى	**UNOCA**: United Nations Observer Group in Central America
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت	**UNIKOM**: United Nation Iraq-Kuwait Observation Mission
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	**MINURSO**: United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور	**UNOME**: United Nations Observer in EL Salvador
قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في يوغسلافيا	**UNPFTY**: United National Protection Force in Yugoslavia
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	**UNHCR**: Office of the United Nations High Commission for Refugees
مكتب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في الكوارث الطبيعية	**UNDRO**: Office of the United Nations Disaster Relief Coordinator
المجلس الدولي لمراقبة المخدرات	**ICDC**: International Council for Drug Control
مجلس الغذاء العالمي	**WFC**: World Food Council
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث	**UNITAR**: United Nations Institute for Training and Research
معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي	**UNSDRI**: United Nations Social Defence Research Institute

جامعة الأمم المتحدة(*)	**UNU**: United Nations University
صندوق الأمم المتحدة الائتماني للمسنين	**UNTFA**: United Nations Trust Fund for Aging
معهد البحث والتدريب لتطوير المرأة	**INSTRAW**: International Research and Training Institute for the Advancement of Women

(*) تعني بالدراسات والأبحاث والتجارب.

بعض المراجع

أولا: باللغة العربية

1. راغب، نبيل، أقنعة العولمة السبعة.
2. أحمد، عزت السيد، انهيار مزاعم العولمة.
3. الثوم، عبد الـلـه عثمان، العولمة.
4. عطار، طلال محمد نور، العولمة بين مؤيد ومعارض.
5. عطار، طلال محمد نور، العولمة تحديات ومخاطر.
6. عطار، طلال محمد نور، منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم.
7. عطار، طلال محمد نور، قاموس العولمة، بيروت/ لبنان.
8. عطار، طلال محمد نور، هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم.
9. عطار، طلال محمد نور، بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة.
10. عطار، طلال محمد نور، سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة، (7) أجزاء.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

1. UNCTAD: Hand Book on International Trade and Development Statistics U.N., N.Y.1992.

2. UNCTAD: Trade and Development Report, U.N.,N.Y., 1994.
3. GATT: Understanding on the Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes.
4. UNCTAD: Preliminary analysis of the results of the U. R. and their effects on the trading prospects of developing countries, Geneva. 1994.
5. UNCTAD: Commodity year book, U. N., N, Y. 1994.
6. UNCTAD: Transnational corporations, Volume 2, U.S.A., 1993. World bank: World tables, London, 1994.
7. GATT: Final act embodying the results of the U.R. of multilateral trade negotiations, Marakesh. 1994.
8. GATT: Trade Policy review mechanism.
9. GATT: Plurilateral agreements.
10. GATT: Decision on measures concerning the possible negative effects of the reform program on least- developed and net food importing developing countries.
11. GATT: what it is, what it does, Gatt, Geneva 1990.
12. GATT: Trade policy review of Egypt, Gatt, Geneva, 1993.
13. GATT: International trade, trends and statistics, Geneva 1994.

14. GATT: Study by the secretariate, the results of U.R. agreements on market access, trade in goods and services, Geneva, 1994.
15. GATT: Agreement establishing the world Trade Organization.
16. GATT: Agreement on trade in goods.
17. GATT: Agreement on Agriculture.
18. GATT: Agreement on sanitary and phytosanitary measures.
19. GATT: Agreement on textile and clothing.
20. GATT: Agreement on technical barriers to trade.
21. GATT: Agreement on trade related investment measures.
22. GATT: Agreement on preshipment inspection.
23. GATT: Agreement on rules of origin.
24. GATT: Agreement on import licensing procedures.
25. GATT: Agreement on subsidies and countervailing measures.
26. GATT: Agreement on safeguard.
27. GATT: Agreement on implementation of article VI.
28. GATT: Agreement on implementation of article VII.

29. GATT: General agreement on trade in Services and annxes.

30. GATT: Agreement on trade related aspects of intellectual property rights.

بعض كتب المؤلف

1. التمثيل الدبلوماسي والقنصل بين المملكة العربية السعودية والعالم الخارجي.
2. المملكة العربية السعودية وهيئة الأمم المتحدة.
3. هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم.
4. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجزء الأول (الجانب النظري) من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
5. الجمعية العامة، الجزء الثاني (الجانب التطبيقي) من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
6. مجلس الأمن، الجزء الثاني من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الثالث من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
8. مجلس الوصاية، الجزء الرابع من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
9. محكمة العدل الدولية، الجزء الخامس من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.
10. الأمانة العامة للأمم المتحدة، الجزء السادس من سلسلة أجهزة هيئة الأمم المتحدة.

11. موقف المملكة العربية السعودية من القضايا العالمية في هيئة الأمم المتحدة.
12. بين عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة.
13. حركة عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق.
14. غينيا منذ الاستغلال وحتى اليوم.
15. النزاع العربي الإسرائيلي.
16. الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في لبنان.
17. كيف تنهار دولة إسرائيل؟
18. نحو تنظيم العمل الإسلامي في العالم.
19. اقتصاديات التسلح العالمي.
20. معالم في التنمية.
21. عزوف الشباب عن الزواج وآثاره على المجتمع.
22. حقوق الآباء والأبناء في الإسلام.
23. المؤامرة.
24. ميلاد المملكة العربية السعودية.
25. اقتصاديات النفط في المملكة العربية السعودية.
26. النفط السعودي منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى اليوم.
27. قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية.

28. الابتعاث والتنمية.
29. جامعة الدول العربية بين الواقع والتحدي.
30. قاموس الأسماء.
31. قاموس المسافر، (انجليزي/ عربي).
32. قاموس الاختصارات الانجليزية (انجليزي/ عربي).
33. قاموس الباحث.
34. قاموس المختصرات الانجليزية (انجليزي/ عربي).
35. موسوعة المصطلحات الانجليزية (انجليزي/ عربي).
36. المراسلات في اللغة الانجليزية.
37. المدخل إلى اللغة الانجليزية، الجزء الأول (الجانب النظري).
38. المدخل إلى اللغة الانجليزية، الجزء الثاني (الجانب التطبيقي).
39. الدانمارك قديما وحديثا.
40. تداعيات حرب الخليج الثانية.
41. مكان ومكانة المملكة العربية السعودية في العالم.
42. الحكم السعودي منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى اليوم.
43. منظمة التجارة العالمية منذ النشأة وحتى اليوم.
44. امبراطورية العولمة "البعد الاستراتيجي".
45. العولمة مخاطر وتحديات.

46. التجربة السعودية المعاصرة.
47. غينيا منذ الاستقلال وحتى اليوم باللغة الفرنسية :

LA GUINEE

DEPUIS L'INDEPENDACE JUSQUE AUJOURD'HUI

فهرس الأشكال

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

ملاحق الكتاب

بعض المراجع

استبيان الناشر

عزيزي القارئ.... عزيزتي القارئة:

كثيرا ما يسعد المؤلف أو الباحث أو الكاتب أن يقرأ صدى لما يكتب سواء بالإيجاب أو بالسالب، يتفانى في الأولى في تقديم أفضل ما لديه أو يسعى لتطوير المادة المقدمة إلى قرائه بطريقة تتناسب مع ما يرغب القراء الأعزاء لذلك نضع بين يديك هذه الاستبانة الإرشادية، راجيا وضع العلامة المناسبة، وتقديم المقترحات، فهي خير منهاج للوصول إلى الأفضل، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- **هل غلاف الكتاب:**

☐ مناسب ☐ غير مناسب ☐ اقترح: ....

2- **سعر الكتاب هل هو:**

☐ مرتفع ☐ معقول ☐ منخفض

3- **هل غلاف الكتاب:**

☐ مناسب ☐ غير مناسب ☐ اقترح

4- **صف الكتاب:**

☐ مناسب ☐ غير مناسب ☐ مقبول ☐اقترح: ....

5- **هل تقرأ كتب المؤلف:**

☐ بانتظام ☐ أحيانا ☐ أطلع عليها ☐ أطلع على بعضها

6- **تصنيفك لكتب المؤلف:**

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ مقبول ☐ أقترح:..............................

7- **هل تحتفظ بالكتاب بعد الانتهاء من القراءة:**

☐ نعم ☐ لا ☐ لا (حدد):...

8- **هل حصلت على هذا الكتاب:**

☐ بالشراء ☐ الاستعارة ☐ مصدر ☐ آخر حدد:........................

9- **من أين حصلت على هذا الكتاب:**

☐ المكتبة ☐ سوبر ماركت ☐ بقالة ☐ إعلان في الدوريات

10- **هل الكتاب هو الكتاب الوحيد لديك في موضوعه:**

☐ نعم ☐ لا ☐ هناك كتاب آخر اذكر عنوانه .... ومؤلفه ....

11- **هل الكتاب أضاف جديدا:**

☐ نعم ☐ لا ☐ لا حدد: ....

12- **هل قرأت الكتاب:**

☐ كله ☐ بعضه ☐ تصفحت صفحات فقط

13- **هل فصول الكتاب أعجبت بها:**

☐ نعم ☐ لا بسبب: ....

14- **الموضوعات التي حظيت باهتمامك في الكتاب ما يلي:**

☐ الفصل الأول ☐ الفصل الثاني ☐ الفصل الثالث

☐ ملحقات الكتاب ☐ أخرى (حدد):..

15- **حجم الكتاب:**

☐ مناسب ☐ غير مناسب ☐ أخرى (حدد): ....

16- **الكتاب يتوفر مكتبة الحي الذي تسكنه:**

☐ نعم ☐ لا ☐ لماذا:..

17- **بنط الكتاب:**

☐ مناسب ☐ غير مناسب ☐ لماذا:..

18- **الجنس:**

☐ ذكر ☐ أنثى

19- **مستوى التعليم:**

☐ ابتدائي ☐ متوسط (إعدادي) ☐ ثانوي ☐ جامعي

☐ دراسات عليا ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ آخر (حدد)

20- **موضوعات مقترحة أخرى (حدد):**..

....

أمل إرسالها على العنوان التالي:

السيد الناشر: رئيس وحدة العلاقات والإعلام
ص.ب 45032 جدة 21512- المملكة العربية السعودية
أو
تليفاكس: 6780952 (02)
مع خالص الشكر والتقدير على تعبئة هذه الاستبانة

الناشر